وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة غردايـــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام والاتصال

معالجة مجلة الجيش الإعلامية

لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصّص: الاتصال والعلاقات العامة

إعداد الطالبين:

– عباس يحي

– طالب باحمد محمد

إشراف الدكتور:

– بابا واعمر عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. نش عزوز	جامعة غرداية	رئيسا
د. بابا واعمر عبد الرحمان	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. قلاعة كريمة	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1440 – 1441 هـ / 2019 – 2020 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة غردايـــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام والاتصال

معالجة مجلة الجيش الإعلامية

لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصّص: الاتصال والعلاقات العامة

إعداد الطالبين:

– عباس يحي

– طالب باحمد محمد

إشراف الدكتور:

– بابا واعمر عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. نش عزوز	جامعة غرداية	رئيسا
د. بابا واعمر عبد الرحمان	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. قلاعة كريمة	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1440 – 1441 هـ / 2019 – 2020 م

إهداء

أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخرًا.

أهدي هذا العمل المتواضع بعد مسيرة حافلة بالصبر والمثابرة لبلوغ هذا الهدف إلى كل من كانت له يد العون في مواصلة مساري التعليمي الجامعي في طور الماستر، وأخص بالذكر:

أبي الغالي أطال الله في عُمره، الذي كان له كل الفضل في حياتي ومسيرتي.

أمي الغالية حفظها الله ورعاها، التي وضعتني على طريق الحياة، وراعتني حتى بلغت أَشُدِّي.

إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في حياتي، وكانوا لي السّند والمُعين.

زوجتي، التي ساندتني وشجعتني.

ابنتي الغالية، **الزهرة**، زهرة حياتي وأملي في الحياة.

جميع أساتذتي الكرام، الذين تتلمذت على يدهم في جميع أطوار مساري الدراسي، ممن لم يتوانوا في تعليمي وتوجيهي.

أستاذي المشرف على المذكرة الأستاذ الدكتور **بابا واعمر عبد الرحمان**، الذي لم يدَّخر جهداً في التوجيه والإشراف أثناء انجاز الدراسة.

مديرا توزيع الكهرباء والغاز بولاية غرداية، السّيدان: **لعربي مسعود** و **شعبان عبد الحق**، اللذان كانا سببا في تيسير مواصلة مساري التعليمي والتدرج فيه.

صديقي وزميلي في العمل، **حواش يحي**، الذي كان سندا لي ومحفزا لمواصلة وإتمام دراستي الجامعية في طور الماستر.

يحي بن عيسى عباس

إهداء

إن لكل جهد ثمرة، والثمرة المتواضعة هاته أهديها إلى من قال فيهما الله عز وجل:

{وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بوالدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا على وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْن أَنِ اشْكُر لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ المَصِيرُ}

إلى والديَّ العزيزين اللذان كانا السند القويم طوال عمري حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه والى أختي، وإلى روح أعز صديق لي عمر حاج محمد رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى جميع الأساتذة الذين رافقوني في مسيرتي الدراسية وبالأخص الدكتور بابا وعمر عبد الرحمان الذي أشرف علينا وأفادنا بكل ما علمه الله، وكذلك الدكتورة قلاعة كريمة فلهما مني كل التقدير والاحترام.

إلى زملائي الذين جمعت بنا مقاعد الدراسة، ورفيقي في الدراسة يحي عباس الذي كان نعم الأخ ناصحا ومرشدا.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

وإلى كل أحبابي وأصدقائي الذين وقفوا معي ولو بالكلمة الطيّبة والنصيحة.

أقول لكم جزاكم الله عنا خير الجزاء.

محمد . ط . بج .

شكر وعرفان

الشكر لله عزّ وجل لمنّه وتوفيقه لإتمام هذا العمل، وإلهامه إيّانا الصبر لمواصلة هذا العمل وإخراجه في حلّته النهائية.

كلّ الشّكر والتقدير والعرفان **للأستاذ الدكتور بابا واعمر عبد الرحمان**، على تفضّله بقبول الإشراف على انجاز هذه المذكرة، وعلى توجيهاته ونصائحه وتصويباته السّديدة، ومرافقته لنا في كل محطات انجاز هذا العمل.

والشكرُ موصول إلى أساتذتنا بقسم علوم الإعلام والاتصال بكليّة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة غرداية، الذين أشرفوا على تدريسنا وتلقيننا اختصاص الاتصال والعلاقات العامة على مدار سنوات التكوين في طور الماستر.

يحي عباس و محمد طالب باحمد

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تناولت الدراسة معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، باعتباره حدثا فرض نفسه منذ انطلاقه في 22 فيفري 2019، وعلى مدار مختلف محطاته المختلفة التي تزامنت مع وقوع أحداث عديدة طبعت الحياة العامة في الجزائر، وكان للحَراك الشعبي وتداعياته تأثيرا عليها.

تهدف الدراسة إلى إبراز كيفية معالجة مجلة الجيش للموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، والتعرّف على أهم المحاور الرئيسية والرّسائل الاتصالية التي ركّزت عليها في معالجتها الإعلامية للموضوع، بالإضافة إلى التعرّف على الأجندة الإعلامية للجيش وأولوياته وإبراز موقفه من موضوع الحَراك الشعبي. حيث استخدمنا في ذلك أسلوب تحليل المضمون لدراسة وتحليل محتوى المادة الإعلامية المتضمنة في مختلف افتتاحيات المجلة الصّادرة خلال فترة الدراسة، وقد تمّ دراسة المحتوى بتقسيمه إلى فئات رئيسية تمثلت في فئات المضمون وفئات الشكل، وإلى وحدات للتحليل شملت وحدة العبارة ووحدة الفكرة.

وبعد التحليل الكمّي والكيفي للمضمون خلصت الدراسة إلى أن مجلة الجيش أولَت اهتماما كبيرا لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وأبرزت موقف المؤسّسة العسكرية الجزائرية من الموضوع، وقد أدّت مضامين افتتاحيات مجلة الجيش عينة الدراسة إلى توجيه الجمهور المتلقّي وفق رأي ورؤية المؤسّسة العسكرية وأهدافها واستراتيجياتها المرتبطة بموضوع الحَراك الشعبي.

الكلمات المفتاحية:

الحَراك الشعبي، مجلة الجيش، المعالجة الإعلامية، تحليل المضمون، افتتاحية المجلة، المؤسّسة العسكرية.

Abstract:

The study dealt with the media magazine's treatment of the issue of the popular movement in Algeria, as an event that imposed itself since its launch on February 22, 2019, and over the course of its various stages that coincided with the occurrence of many events that affected public life in Algeria, and the popular movement and its repercussions had an impact on them.

The study aims to highlight how the Army magazine deals with the issue of the popular movement in Algeria, and to identify the main themes and communication messages that it focused on in its media treatment of the issue, in addition to identifying the army's media agenda and its priorities and highlighting its position on the issue of the popular movement. In that, we used the content analysis method to study and analyze the content of the media material included in the various editorials of the journal issued during the study period, and the content was studied by dividing it into main categories represented by content categories and form categories, and into units of analysis that included the phrase unit and the idea unit.

After a quantitative and qualitative analysis of the content, the study concluded that Al-Jaish Magazine paid great attention to the issue of the popular movement in Algeria, and highlighted the position of the Algerian military establishment on the subject, and the contents of the editorials of the Army Magazine led the study sample to direct the audience according to the opinion and vision of the military establishment and its objectives and strategies related to the topic of the movement.

Key words:

Popular movement, Army Magazine, Media treatment, Content analysis, Journal editorial, The military establishment.

فهرس المحتويات: **الصفحة**

إهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة: **1**

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

01 إشكالية الدراسة **7**

02 تساؤلات الدراسة **8**

03 أهداف الدراسة **9**

04 أهمية الدراسة **9**

05 أسباب اختيار الموضوع **10**

06 حدود الدراسة **11**

07 نوع الدراسة **11**

08 منهج الدراسة **12**

09 أدوات البحث العلمي المستخدمة **14**

10 مجتمع البحث **18**

11 عينة الدراسة **18**

12 تحديد المفاهيم والمصطلحات 30

13 الدراسات السابقة 34

14 الخلفية النظرية للدراسة.....44

15 صعوبات الدراسة 57

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: الحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد 62

المبحث الأول: مفهوم الحَراك الشعبي في الجزائر وخصائصه 63

مفهوم الحَراك الشعبي 63

خصائص الحَراك الشعبي في الجزائر.....64

المبحث الثاني: خلفيات الحَراك الشعبي في الجزائر وسياقاته 66

المبحث الثالث: كرونولوجيا الحَراك الشعبي في الجزائر.....87

خلاصة الفصل.....126

الفصل الثالث:التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد 129

المبحث الأول: تغطية وسائل الإعلام الجزائرية العمومية والخاصة للحَراك الشعبي 130

المبحث الثاني: ماهية الإعلام العسكري، مناهجه وخصائصه 137

مفهوم الإعلام العسكري.....137

مناهج الإعلام العسكري ووظائفه 138

خصائص الإعلام العسكري 139

المبحث الثالث: تغطية الإعلام العسكري الجزائري للحَراك الشعبي.....141

خلاصة الفصل: 143

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الرابع: المعالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد 147
المبحث الأول: تعريف مجلة الجيش 148
المبحث الثاني: تحليل مضمون افتتاحية مجلة الجيش المتعلق بموضوع الحَراك الشعبي 149
المبحث الثالث: النتائج العامة للدراسة 166
خاتمة الدراسة 170
قائمة المراجع 171
قائمة الملاحق 171

02 – فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أعداد عينة الدراسة	21
02	المواضيع التي تناولتها مجلة الجيش	149
03	اتجاه القائم بالاتصال في مجلة الجيش من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	151
04	الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش إلى بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	153
05	طبيعة العناوين التي وظفها القائم بالاتصال في مجلة الجيش في معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	156
06	طبيعة اللغة المستخدمة من طرف القائم بالاتصال في مجلة الجيش في معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	158
07	العبارات الأكثر استخدما من طرف القائم بالاتصال في مجلة الجيش في معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	160
08	الأفكار الأكثر استخدما من طرف القائم بالاتصال في مجلة الجيش في معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	162

03 – فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح المواضيع التي تناولتها مجلة الجيش	150
02	يوضح اتجاه مجلة الجيش من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	152
03	يوضح الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش إلى بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	154
04	يوضح طبيعة العناوين التي وظفت في افتتاحية مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	156
05	يوضح طبيعة اللغة المستخدمة في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	158
06	يوضح العبارات الأكثر استخدما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	160
07	يوضح الأفكار الأكثر استخدما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر	163

مقدمة:

شهدت الدول العربية ابتداء من أواخر سنة 2010 احتجاجات شعبية عارمة أُطلق عليها ثورات الربيع العربي، مسّت العديد من البلدان العربية، واشتركت جميعها في سبب قيامها الذي تلخّص أساسا في فساد الأنظمة السياسية الحاكمة وتردِّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوب تلك البلدان.

وكانت الاحتجاجات الشعبية في تونس والتي سُميّت ثورة الياسمين هي التي شكّلت نقطة البداية وانتهت بخلع الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، ثمّ أعقب ذلك ثورة 25 جانفي 2011 بمصر التي أطاحت بنظام الرئيس محمد حسني مبارك في 11 فيفري 2012، وفي سوريا بدأت الاحتجاجات الشعبية في 15 مارس 2011، حيث طالب المحتجون بمزيد من الحرية ورفع حالة الطوارئ ليرتفع سقف المطالب بعد ذلك إلى إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد بالكامل، وقد قُوبلت الاحتجاجات بالقمع والعنف وتطورت لتأخذ شكل المواجهات والمعارك المباشرة مع الجيش النظامي، لتدخل بذلك سوريا في حرب أهلية لازالت تداعياتها مستمرة. وفي ليبيا برزت احتجاجات شعبية طالبت بضرورة التغيير السياسي فكانت ثورة 14 فيفري 2010 التي انتهت بمقتل العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011. وفي اليمن نشطت حركات احتجاجية واعتصامات عارضت ترشح الرئيس علي صالح لعهدة رئاسية إضافية ونجحت في ذلك بتحييد وتنحية الرئيس في نوفمبر 2011، نفس المنحى شهده السودان حيث أدّت الاحتجاجات الشعبية إلى خلع الرئيس عمر حسن أحمد البشير بعد أن حكم السودان لسنوات طويلة.

والجزائر قد شهدت بدورها في تاريخها المعاصر عدّة موجات احتجاجية وثورية تتلخص أبرزها بعد الثورة التحريرية المظفرة في أحداث الربيع البربري في 20 أفريل 1980 التي كانت منطقة القبائل مسرحا لها، ثمّ تلى تلك الاحتجاجات مظاهرات 05 أكتوبر 1988 الرّافضة لسياسات الحزب الواحد، والتي اعتُبرت احتجاجات شعبية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر المستقلة أثمرت بالانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي، حيث تَمّ بموجب هذا الانفتاح تنظيم أول انتخابات تعدديّة في تاريخ الجزائر أفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية ساحقة على الحزب التاريخي للجزائر حزب جبهة التحرير الوطني، وكان من تداعيات ذلك وقف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج المنبثقة منه واستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، لتدخل الجزائر بعد ذلك في

مأساة وطنية دامت أكثر من عشرية من الزمن. لتأتي احتجاجات 22 فيفري 2019 بعد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائر لعشرين سنة في أربعة عهدات متواصلة، وكان إعلان نيّة ترشيح الرئيس لعهدة خامسة بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الاحتجاجات الشعبية الأخيرة التي شهدتها الجزائر. حيث خرج الشعب الجزائري في 22 فيفري 2019 في مظاهرات ومسيرات شعبية عارمة عبر كافة ولايات الوطن أعلن خلالها في البداية رفضه لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، ثمّ تطورت المطالب وتعدّدت حيث دعت في مجملها إلى إصلاح نظام الحكم وتغييره ومحاسبة من تورّط في الفساد واسترف خيرات ومقدّرات الشعب. اصطلح على هذه الاحتجاجات والمسيرات التي اتّسمت بالسِّلمية الحَراك الشعبي، الذي نتج عنه استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن منصبه في 02 أفريل 2019 أياما قليلة قبل نهاية عهدته الرئاسية التي كانت مقرّرة يوم 18 أفريل 2019، لتدخل الجزائر في مرحلة انتقالية تحت حكم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح لمرحلة لا تتجاوز تسعون (90) يوما وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور، وبعد نهاية هذه المدة القانونية وتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقرّرة في 04 جويلية 2019 دخلت الجزائر في فراغ سياسي ألقى بظلاله على كل مؤسسات الدولة إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، والتي أفرزت انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون من بين خمسة مترشحين خاضوا غمار الرئاسيات.

هذه الأحداث السيّاسية التي تزامنت مع فترة الحَراك الشعبي الذي أثر في مجرياتها بشكل مُباشر وكبير، إن لم نجزم بأنه المحرك الرئيسي لكل هذه الأحداث وتداعياتها المختلفة.

وبما أن المؤسسة العسكرية رقم مُهم وأساسي في المعادلة السيّاسية في الجزائر منذ الاستقلال في تاريخ مختلف محطاتها السياسية، فإنه من الطبيعي أن تتدخل في الأحداث وتؤثر في مجرياتها عن طريق بثّ رسائل موجّهة نحو الداخل للشعب الجزائري ونحو الخارج لَقَت استجابة واسعة وكانت لها ردود فعل ايجابية على المستوى الداخلي.

ومن بين الوسائل التي اعتمدت عليها المؤسّسة العسكرية في بثّ رسائلها وإبراز موقفها من الحَراك الشعبي ورؤيتها لحلّ الأزمة السيّاسية الناتجة عنه، وسائل الإعلام، وتُعتبر مجلة الجيش أحدها، إذ هي لسان حال المؤسسة العسكرية في الجزائر، وهي مجلة لها من التاريخ والعرَاقة ما يجعلها ذا مكانة في المشهد الإعلامي الجزائري وقبول لدى الجمهور المتلقي. فقد عالجت مجلة

الجيش موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته ورافقت مختلف محطاته، وبالتالي كانت بمثابة وسيلة إعلامية تندرج ضمن ما يُسمى بالإعلام العسكري الجزائري الذي كان أكثر حضورا وقدرة على مُسايرة تطورات الحَراك الشعبي في الجزائر بل تحوّل إلى مرجع أساسي للمادة الإعلامية التي تقدمها مختلف وسائل الإعلام العمومية منها والخاصة في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن دراستنا تسعى إلى تحليل مضمون افتتاحيات مجلة الجيش التي صدرت في فترة دراستنا للموضوع والتي عالجت موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر للوقوف على كيفية معالجة المجلة لهذا الموضوع.

وللإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى أربعة فصول:

الفصل الأول خُصِّص للإطار المنهجي للدراسة والذي تطرقنا فيه إلى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، ثم أهداف الدراسة وأهميتها، ثم سردنا أسباب اختيار الموضوع، وضبطنا حدود الدراسة ونوعها، والمنهج المتبع في دراسة الموضوع وأدوات البحث العلمي المستخدمة والمتمثلة أساسا في الملاحظة وتحليل المضمون مُتبعين خطواته المنهجية من عرض لفئات التحليل ووحداته واستمارة التحليل وكذا إجراءات اختبارها، إلى جانب ذلك ضمّننا الإطار المنهجي مجتمع البحث وعينته، ثم حدّدنا المفاهيم والمصطلحات الموظفة في مضمون البحث بهدف ضبط الأفكار ومعانيها، وتناولنا جملة من الدراسات السّابقة المشابهة لموضوع دراستنا والتي من شأنها أن تفيدنا في معالجة البحث وعرضه وتحليله، وعرضنا الخلفية النظرية للدراسة، وأبرزنا أهم الصعوبات التي واجهتنا في معالجة الموضوع.

الفصل الثاني والفصل الثالث يتعلقان بالإطار النظري للدراسة، ففي الفصل الثاني تطرقنا إلى الحَراك الشعبي في الجزائر، وتناولنا مفهوم الحَراك الشعبي، خلفياته وسياقاته، ثم سردنا كرونولوجيا ترصد سير مجريات الحَراك الشعبي في الجزائر. وفي الفصل الثالث تناولنا التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر، حيث أبرزنا فيه تغطية وسائل الإعلام الجزائرية العمومية والخاصة للحَراك الشعبي، ثمّ ضبطنا ماهية الإعلام العسكري، وأبرزنا مناهجه وخصائصه، لنقف بعد ذلك عند تغطية الإعلام العسكري الجزائري للحَراك الشعبي في الجزائر.

وقد شكّل الفصل الرابع الجانب التطبيقي للدراسة حيث خُصِّص لمعالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، حيث وبعد تقديم تعريف لمجلة الجيش، قمنا بتحليل مضمون افتتاحية مجلة الجيش المتعلّق بموضوع الحَراك الشعبي من ناحية الكمّ والكيف ضمن الإطار الزماني المحدَّد للدراسة، لنختتم الدراسة بعرض الاستنتاجات والنتائج العامة المتوصّل إليها.

وفي الأخير عرضنا خاتمة لخّصنا فيها ما توصلت إليه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

01. إشكالية الدراسة

02. تساؤلات الدراسة

03. أهداف الدراسة

04. أهمية الدراسة

05. أسباب اختيار الموضوع

06. حدود الدراسة

07. نوع الدراسة

08. منهج الدراسة

09. أدوات البحث العلمي المستخدمة

10. مجتمع البحث

11. عينة الدراسة

12. تحديد المفاهيم والمصطلحات

13. الدراسات السابقة

14. الخلفية النظرية للدراسة

15. صعوبات الدراسة

01. إشكالية الدراسة:

يُعتبر الإعلام أحدُ الأدوات الفاعلة في التأثير على الأفراد والمجتمعات فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، ويستخدم في ذلك وسائل وقنوات عديدة يتمكّن من خلالها بتمرير رسائله إلى مختلف الجماهير التي تستقبلها وتتفاعل معها ايجابيا أو سلبيا.

ومن بين هذه الوسائل الإعلامية التي تطورت وأخذت أشكالا متعدّدة مع التطور الذي شمل مختلف ميادين الحياة، نجدُ المجلة التي تصنّف ضمن الوسائل التقليدية للإعلام بحكم شكلها الورقي وتاريخ ظهورها واستخدامها الذي أعقب ظهور الطباعة الورقية، ومع ذلك فإن المجلة واكبت التطورات الحاصلة في مجال الطباعة كما أنها استفادت من تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فبعد أن كانت تصدُر في شكل ورقي باللّون الأبيض والأسود وفي نوعية ورق رديئة، استفادت من تطور الطباعة واستخدمها للألوان، كما أنها استفادت أيضا من تطور الصناعة الورقية التي أعطت للمجلة بُعدا شكليا وجماليا جعلها تصنّف ضمن الوسائل الإعلامية المرموقة. ومع ظهور الأنترنت وتطوره واتساع رقعة استخدامه استفادت وسائل الإعلام من هذا التطور وتكيّفت معه ووظفته لخدمة وتحسين أدائها الاتصالي للوصول إلى فئات أخرى من الجماهير والتأثير فيها، وبهذا اتخذت المجلة شكلا آخر بالموازاة مع شكلها الورقي، حيث ظهرت في شكل الكتروني له من المزايا ما يجعل منها وسيلة إعلامية مرموقة، واستطاعت بذلك أن تحافظ على مكانتها بين وسائل الإعلام الأخرى وأن تحافظ كذلك على جمهورها وتستجيب لتطلعاته واهتماماته وتطوّر سلوكاته في تعامله مع وسائل الإعلام المختلفة.

وتُعتبر مجلة الجيش في الجزائر من بين أقدم الوسائل الإعلامية من حيث تاريخ صُدورها ومواكبتها لمختلف الأحداث والمحطات التي مرّت بها الجزائر ابتداء من السنوات الأخيرة لثورة التحرير إلى غاية يومنا هذا. ومن بين أهم هذه المحطات الحَراك الشعبي الذي فرض نفسه على رأس الأحداث التي شهدتها الجزائر منذ انطلاقه يوم 22 فيفري 2019، حيث شهدت مختلف ولايات الوطن احتجاجات شعبية ومظاهرات سلميّة قام بها مختلف أطياف الشعب الجزائري تعبيرًا عن رفضه في بداية الأمر لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، ثم تطورت المطالب

ليدعو المتظاهرون بمزيد من الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والدعوة إلى نظام سياسي جديد.

ولأن مجلة الجيش التي تصدُر عن المؤسسة العسكرية في الجزائر والتي تُعتبر لسان حالها، وبحكم أن هذه المؤسسة فاعل مهم في الحياة العامة في البلاد على مدار تاريخ الجزائر الحديث منذ الاستقلال، فإنه من الطبيعي أن تؤثر في الأحداث وتتأثر بها. بحيث أن مجلة الجيش عالجت موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر إعلاميا وتطرقت إلى تطورات أحداثه وتداعياته على مختلف الأصعدة والميادين.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للوقوف على كيفية معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

وبناء على ذلك تكون إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس الأتي:

كيف عالجت مجلة الجيش موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

02. تساؤلات الدراسة:

1 – ما مدى اهتمام مجلة الجيش بموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

2 – ما هي الرّسائل الإعلامية التي أرادت مجلة الجيش إيصالها من خلال تغطيتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

3 – ما هي وسائل الإبراز وأساليب الإقناع والتأثير التي استخدمتها مجلة الجيش في معالجتها الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

4 – ما هي الأفكار الأكثر تداولا في معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

5 – ما طبيعة الأهداف التي أرادت مجلة الجيش الوصول إليها من خلال معالجتها الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

03. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من الدراسة هو إبراز كيفية المعالجة الإعلامية لمجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

ويندرج ضمن هذا الهدف الرئيسي أهدافا فرعية أهمها:

- التعرّف على أهم المحاور الرئيسية التي ركزت عليها المجلة في معالجتها الإعلامية للموضوع.
- الوقوف على أهم الرسائل الاتصالية المتعلقة بموضوع الحَراك الشعبي والتي أرادت المؤسسة العسكرية إيصالها للجمهور الداخلي والخارجي من خلال مجلة الجيش.
- التعرّف على الأجندة الإعلامية وأولويات الجيش الوطني الشعبي من خلال مجلة الجيش.
- إبراز موقف الجيش الوطني الشعبي من موضوع الحَراك الشعبي.

04. أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة في مجموعة من العناصر التالية:

- طبيعة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من جانب، وزاوية معالجة الموضوع من جانب أخر، حيث لا تزال الدراسات المرتبطة بالموضوع قليلة نسبيا، مما يجعل بعض جوانب الموضوع غامضة، وبالتالي يُسبّب ذلك قصورا عن تكوين رؤية شاملة عن الحَراك الشعبي في الجزائر وتفاصليه وتداعياته. كما أن زاوية المعالجة المرتبطة أساسا بمعالجة مجلة الجيش للموضوع يتيح فرصة استكشاف دور الإعلام العسكري الصّادر عن المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحَراك الشعبي الجزائري وتأثير ذلك على الإعلام العمومي والخاص وما ينتج من ذلك من تأثير على تشكل الرأي العام الوطني والدولي.

- حداثة وجِدّة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، إلى جانب استمراره وتميّزه بتسلسل الأحداث، بالإضافة إلى أن فترة دراسة الموضوع تتضمن أحداث مهمة شهدتها الجزائر.

- أهمية وخصوصية الحَراك الشعبي في الجزائر وتداعياته التي مسّت جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإعلامية.

– أهمية الحَراك الشعبي في الجزائر كحدث بارز تصدّر المشهد الإعلامي والسياسي الوطني، وشكّل مادة إعلامية دسمة تناولته مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مدار فترة زمنية طويلة.

– أهمية أسلوب تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية وما ينتج عن استعمال هذه التقنية لفهم وتحليل المحتوى الإعلامي لمجلة الجيش التي تُعتبر لسان حال المؤسسة العسكرية الجزائرية.

05. أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- تخصصنا الأكاديمي في مجال الاتصال والعلاقات العامة، كوننا حائزين على شهادة الليسانس في تخصص اتصال وعلاقات عامة، ونحن بصدد مزاولة الدراسة للحصول على شهادة الماستر في نفس الاختصاص.
- اختيارنا للموضوع كان نتيجة لرغبة منا لتناول موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من زاوية إعلامية، بالإضافة إلى أن موضوع الحَراك الشعبي طرح نفسه بقوة خلال هذه السنة، وكانت له تداعيات وانعكاسات عديدة سواء مباشرة أو غير مباشرة على الميادين، السياسية، الإعلامية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.
- رغبتنا في استخدام أسلوب تحليل المضمون واستعمال تقنياته في دراسة موضوع بحثنا، مع علمنا المُسبق بقلّة استخدام هذا الأسلوب العلمي في الدراسات المتعلقة بميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة ومجال علوم الإعلام والاتصال على وجه التحديد.

الأسباب الموضوعية:

- قابلية الموضوع للدراسة والبحث منهجيا ومعرفيا.
- إبراز أهمية البحوث العلمية في المساعدة على فهم ظاهرة الحَراك الشعبي في الجزائر.
- الوقوف على أهمية موضوع الدراسة للحصول على معارف وبيانات ومعلومات تتّسم بقدر كبير من الموضوعية والدّقة، كونها ناتجة عن استخدام أسلوب علمي في البحث عن طريق توظيف أدوات وتقنيات جمع البيانات بأسُس علمية سليمة، حيث أن أسلوب تحليل المضمون يقدّم نتائج دقيقة.

- التعرّف على دور مجلة الجيش في معالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من منظور إعلامي والوقوف على أهم المحاور التي ركّزت عليها المجلة لإبراز موقف الجيش الوطني الشعبي من موضوع الحَراك الشعبي.

06. حدود الدراسة:

الحدّ المكاني للدّراسة:

أجريت هذه الدراسة في الجزائر على مجلة الجيش التي تُعتبر لسان حال الجيش الشعبي الوطني. والتي تصدُر كل شهر.

الحدّ الزماني للدّراسة:

أنجزنا الدراسة في فترة سبعة أشهر ابتداء من 02 فيفري 2020 إلى 03 سبتمبر 2020.

وأما بالنسبة للفترة الخاضعة للدراسة فهي محددة بخمسة عشرة شهرا وذلك من مارس 2019 إلى ماي 2020، وهي الفترة التي أعقبت انطلاق الحَراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019 إلى غاية نهاية شهر ماي 2020 قبيل إيداع المذكرة في قسم علوم الإعلام والاتصال بكليّة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة غرداية بغرض برمجتها للمناقشة. مع التركيز على أن الحَراك الشعبي استمرّ على مدار كامل الفترة التي اخترناها لدراسة الموضوع، مع تسجيل انقطاع للحَراك ابتداء من منتصف شهر مارس 2020، بسبب ظروف متعلّقة بجائحة فيروس كورونا 'covid-19' حيث أعلنت السلطات العمومية في الجزائر تدابير احترازية تتعلّق أساسا بالحجر الصحي وما انجر عن ذلك من تقييد مؤقت للحريات ومنع تجمع وتنقل المواطنين من أجل الحدّ من انتشار الفيروس للحفاظ على صحة المواطنين وحمايتهم، وذلك تماشيا مع ما اتخذته أغلب دول العالم التي شملتها الجائحة.

07. نوع الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن الدراسات الوصفية التي تسعى إلى معرفة كيفيّة وجود الظاهرة بوصفها وتشخيص ملامحها الأساسية، ويتمّ ذلك عبر العمليات العقلية التي تؤدي إلى تحقيق هدف البحث.

ويمكن القول أن جزء كبيرا من البحوث في مجال الإعلام يُعتبر من نوع البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها.[1]

فالباحث في مجال البحوث الوصفية يسعى إلى جمع البيانات والمعلومات والأدلة التي تشير إلى وجود ارتباط بين متغيرات معينة والمتغير التي تجرى عليه الدراسة، حيث أن الباحث في مجال دراسات اختبار العلاقات السببية يستفيد من نتائج البحوث الوصفية في صياغة الفروض السببية لبحثه والقيام بالإجراءات البحثية الخاصة باختبار مدى صحّة هذه الفروض والانتهاء إلى نتائج يمكن تعميمها.[2]

08. منهج الدراسة:

اعتمدنا لدراسة موضوع البحث منهج المسح، من خلال مسح مضمون وسيلة إعلامية تتمثل في مجلة الجيش، ويُعتبر هذا المنهج من الطرق المألوفة في إعداد البحوث وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية. ونظرا لأهميته حاول الكثير من المختصين إيجاد تعريف واضح ومحدّد له.

حيث يُعرّف الباحث **دوقان عبيدات** المنهج المسحي على أنه ذلك المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة قصد التعرّف على وضعها الحالي وجوانب قوتها وضعفها.

أما الباحث **محمد زيان عمر** فقد عرّف المنهج المسحي بأنه دراسة الظاهرة في وضعها الطبيعي، دون تدخّل من قبل الباحث. أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية، كما هو الحال في المنهج التجريبي.

[1] – سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1995، ص 131.

[2] – سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام، الأسس والمبادئ**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1976، ص 152.

ويُعرَف المنهج المسحي في اللّغة الفرنسية بمنهج التحقيق العلمي الذي يستخدمه الباحث في دراسة موقف معين، من خلال بحث الشواهد والتجارب والوثائق المكوِّنة لوضعه الطبيعي، لجمع البيانات والمعلومات المحققة للغرض العلمي المنشود.

وفق التعريفات السّابقة لمنهج المسح، يمكن القول بأنه الطريقة العلمية التي تمكِّن الباحث من التعرّف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكوِّنة لها والعلاقات السّائدة داخلها كما هي في الحيِّز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة، من خلال جمع البيانات والمعلومات المحقِّقة لذلك.[1]

ونحن في دراستنا سنستخدم هذا المنهج العلمي لتشخيص ووصف الحَراك الشعبي في الجزائر كمرحلة أولى وتحليل مضمون افتتاحية مجلة الجيش، والتي تعبِّر عن رأي ورؤية المؤسسة العسكرية حول موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر كمرحلة ثانية من خلال تحليل البيانات المتحصّل عليها واكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير مُلائم لها.

وفي تقديرنا، فان المنهج المسحي هو المنهج العلمي الأنسب لدراسة هذا الموضوع.

واستخدامنا لهذا المنهج القصدُ منه إبراز كيفية المعالجة الإعلامية لمجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من جانب، والتعرّف على أهم المحاور الرئيسية التي ركّزت عليها المجلة في معالجتها الإعلامية للموضوع لتوضيح موقف الجيش الوطني الشعبي منه من خلال إبراز أهم الرسائل الاتصالية المتضمنة في افتتاحية المجلة.

وتتحدّد خطوات المنهج المسحي فيما يلي:

- بعد تحديد إشكالية البحث وصياغتها، لا بدّ من جمع البيانات والمعلومات، وتحديد مواقع الحصول عليها، وتحديد الطريقة المناسبة لاستيقاء هذه المعلومات.

- اختيار نوع العينة وتحديد حجمها.

[1] - أحمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2010، ص 286-287.

- إعداد أدوات جمع البيانات، وتصميم هيكلها واختبار صدق هذه الأدوات.

- جمع البيانات، وتحليلها وتفسيرها في إطار النتائج المستهدفة أو تحقيق الفروض أو التساؤلات المطروحة.[1]

09. أدوات البحث العلمي المستخدمة:

يُقصد بأدوات البحث العلمي تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات والمعلومات المستهدفة في البحث، حيث يعرّفها الباحث **موريس أنجرس** في كونها وسائل تستخدم في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث.[2]

وفي دراستنا لهذا الموضوع، سنستخدم أدوات البحث العلمي التالية: تحليل المضمون والملاحظة.

بحيث سنركز على أسلوب تحليل المضمون بشكل أساسي ومحوري في دراستنا لموضوع المعالجة الإعلامية لمجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، من خلال الإحاطة بمحتوى ما جاء في افتتاحية المجلة خلال فترة الدراسة وتحليل المادة الإعلامية المختارة وفقا لعينة الدراسة، بهدف التعرّف على ما يُريد القائم بالاتصال تبليغه للجمهور.

أ - تحليل المضمون:

يوجد جدل بين الباحثين حول ما إذا كان تحليل المضمون يُعتبر منهجا من مناهج البحث العلمي أو يُعتبر أداة من أدوات جمع البيانات.

تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية يهتم بدراسة المادة الإعلامية المقدّمة من خلال الوسيلة للكشف عن المعنى الذي تُريد إيصاله إلى جمهورها وكيفية عرض المحتوى وحجمه وأسلوب مخاطبته للجمهور في محاولة للوصول إلى درجة التأثير.

---

[1] - محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000، ص 161.

[2] - أحمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

وطريقة تحليل المضمون تأخذ في اعتبارها مجموعة من الأبعاد هي:

1 دراسة شخصية الوسيلة الإعلامية التي استخدمت المحتوى المُراد دراسته.

2 دراسة المواضيع الإعلامية التي تقدّمها الوسيلة كما وكيفا.

3 دراسة هذه المادة وتحليلها لمعرفة ما تحتويه من معلومات وبيانات واتجاهات وأساليب تناولها هذا المحتوى.

4 دراسة الجوانب الشكلية التي تقدَّم بها المواد الإعلامية من خلال الوسيلة.[1]

ويعرّف تحليل المضمون بأنه: أداة بحثية تستخدم في التوصيف الكمّي والموضوعي لخصائص الرسالة الاتصالية، ووضع مؤشرات حول مُنتِجها ومتلقيها.[2]

ويعرّف أيضا بأنه: الوصف الموضوعي المنظم والكمّي للمضمون الظاهر للاتصال.

كما عرّفه الباحث **بيزلي** على أنه: أحد أساليب الإفادة من المعلومات المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنظم لقواعد التطبيق.

وعرّفه الباحث **جانيس** بأنه: هو الأسلوب الذي يُستخدم في تبويب وتصنيف المادة الإعلامية، حيث يتمّ تقسيم المضمون إلى فئات بالاستناد إلى قواعد واضحة تعتمد على أسُس علمية، وتتحدّد نتائج تحليل المضمون بتكرارات ظهور وحدات التحليل في سياق البحث.[3]

[1] – حميد جاعد محسن الدليمي واللافي إدريس عبد القادر: **أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية**، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2008، ص 102.

[2] – مجمع اللغة العربية: **معجم المصطلحات الإعلامية**، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، ص 43.

[3] – حميد جاعد محسن الدليمي واللافي إدريس عبد القادر: **أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

يوجد نوعان من التحليل في تحليل المضمون:

أ – التحليل الكمّي: هو التحليل القائم على تفسير البيانات بشكل كلّي بلغة الأرقام، بحسب درجة تكرارها في مختلف أشكالها: المساحة، الموضوع ...الخ.

ب – التحليل الكيفي: هو التحليل الذي لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين المدروسة، بل يركّز على إبراز ما تتميز به المعطيات من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض، وهذا لإظهار الفروقات والقيّام بنقد الحقائق، وصياغة النتائج بأسلوب كيفي من خلال التعبير عنها بكلمات وألفاظ، وينطلق هذا النوع من التحليل بعد الحصول على النتائج الرّقمية في التحليل الكمّي.[1]

واعتمدنا في دراستنا على أسلوب تحليل المضمون للوقوف على محتوى المادة الإعلامية المقدّم من خلال افتتاحية مجلة الجيش أثناء الحَراك الشعبي في الجزائر بهدف الكشف عن ما تريد أن تبلغه مجلة الجيش لجمهورها والأهداف المُراد الوصول إليها وموقف القائم بالاتصال في المجلة من الحَراك الشعبي في الجزائر.

وقد أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

– شخصية الوسيلة الإعلامية الممثَّلة في مجلة الجيش، التي تُعتبر لسان حال المؤسسة العسكرية الجزائرية.

– التركيز فقط على دراسة محتوى افتتاحية مجلة الجيش التي تُعبِّر عن رأي ورؤية المؤسسة العسكرية الجزائرية، إذ أن باقي محتويات المجلة تهتم بالتعريف بمختلف نشاطات المؤسسة بمختلف قواتها وتخصّصاتها وهياكلها.

– تحليل محتوى افتتاحية مجلة الجيش خلال فترة دراستنا لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وفقا لعينة الدّراسة التي سنتحدث عنها لاحقا.

[1] – محمد عبد الحميد: **تحليل المضمون في بحوث الإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2010، ص 140.

وفي دراستنا هذه نحاول التقيّد بأهم المفاهيم التي يقوم عليها تحليل المضمون، من تحليل منهجي طبقا لقواعد واضحة، واحترام إجراءات اختيار العينة بالطريقة الصحيحة والتزامنا بالموضوعية في اختيارها، ثمّ التعبير الكمّي والكيفي للمحتوى الذي تطرحه العينة، للإجابة عن إشكالية بحثنا، والوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة لدراستنا.

ب – الملاحظة:

يعرّفها بعض الباحثين بأنها عبارة عن الجهد الحِسّي والفعلي المنظّم والمنتظم الذي يقوم به الباحث بغية التعرّف على بعض المظاهر الخارجية المختارة الصريحة والخفية للظواهر والأحداث والسّلوك الحاضر في موقف معين ووقت محدّد.[1]

وتنقسم الملاحظة إلى نوعين:

أ – الملاحظة بالمشاركة: حيث أن الباحث يخضع نفسه إلى الظروف المختلفة لمجتمع البحث، من حيث المشاركة في الحياة العادية لأفراده، والقيام بأعماله المختلفة. أي اعتبار نفسه جزء من المجال المدروس، حيث يتجاوب ويتفاعل مع أفراده كأنه عضو منهم.

ب – الملاحظة بدون مشاركة: حيث يكتفي الباحث بملاحظة مجتمع البحث دون مشاركة أعضائه حياتهم الخاصة، أي إجراء الملاحظة من الخارج بصورة مستقلة ومنفصلة عن المجال المدروس.[2]

وسنستخدم أداة الملاحظة في دراستنا للوقوف على مدى تأثير معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي على الجمهور المتلقّي، وذلك من خلال رصد مختلف الرسائل الإعلامية المتضمنة في محتوى افتتاحية المجلة وانعكاساتها على الحَراك وتجلّيات ذلك على ردّة فعل المواطنين في المسيرات الشعبية.

[1] – طه عبد العالي نجم: **مناهج البحث الإعلامي**، دار كلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 285-286.

[2] – أحمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، مرجع سبق ذكره، ص 204-205.

10. مجتمع البحث:

يُعرف **موريس أنجرس** مجتمع البحث بأنه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدّة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يُجرى عليها البحث أو التقصّي.

ومجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحدّدة مسبقا، والتي ترتكز عليها الملاحظات.[1]

بالنسبة لدراستنا فإن مجتمع البحث هو عبارة عن مجموع أعداد مجلة الجيش الصّادرة شهريا خلال الفترة الممتدة من شهر مارس 2019 إلى شهر ماي 2020، والبالغة 15 عددا، ويعود سبب اختيار مجلة الجيش لكونها تُعتبر لسان حال المؤسسة العسكرية الجزائرية. وهذا ما دفعنا للوقوف على كيفية معالجة وتغطية المجلة لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وبالتالي معرفة موقف الجيش الوطني الشعبي من الموضوع.

11. عينة الدراسة:

تُعرّف العينة على أنها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجيا، ويسجِّل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسّمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.[2]

وتعرّف العينة أيضا على أنها جزء من المجتمع الكلّي، وهي نموذج يشمل جانبا أو جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون مُمثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يُغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل وحدات المجتمع.[3]

---

[1] – موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004، ص 298.

[2] – محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3] – عامر إبراهيم قنديلجي: **البحث العلمي في الصحافة والإعلام**، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 142.

ولدراسة موضوعنا اخترنا أسلوب الحصر الشامل الذي نراه ملائما لإجراء بحثنا. وذلك لأن عدد مفردات عينة الدراسة يساوي كل مجتمع البحث، والمقدّر بـــ 15 عدد من مجلة الجيش، حيث اعتمدنا على كل الافتتاحيات المنشورة في كامل أعداد المجلة التي صدرت خلال فترة دراستنا للموضوع، ونشير هنا إلى أن مجلة الجيش تنشر وتُبرِز في مضمونها الكلّي مختلف نشاطات المؤسسة العسكرية الجزائرية بمختلف قواها وتخصّصاتها وهياكلها، بينما نجدُ في مضمون افتتاحية المجلة رأي ورؤية المؤسسة العسكرية الجزائرية حول مختلف القضايا، وبالتالي فإن افتتاحية المجلة تُعبر عن لسان حال الجيش الوطني الشعبي.

يُدرِج الباحثون في مجال مناهج البحث أسلوب الحصر الشامل ضمن نوع البحوث الشاملة التي تُجرى على كل وحدات المجتمع، كما يحدث في التعدادات العامة، مثل الإحصاء العام للسّكان الذي تقوم به الحكومات كل عشر سنوات. وتتجلى أهم ميزة لاستعمال أسلوب الحصر الشامل في البحوث في تجنب أخطاء التعميم التي تنتج عن استخدام بيانات مأخوذة من قطاع معين من مجتمع البحث للحكم على المجتمع ككُل. حيث أن بعض البحوث تستوجب استخدام الحصر الشامل، خاصة إذا ما كان المجتمع المبحوث محدود أو قليل العدد.[1]

ويُعرّف أسلوب الحصر الشامل بأنه جمع البيانات من جميع الوحدات الإحصائية دون استثناء أي منها، ويستخدم في البحوث التي تهدف إلى الحصول على بيانات ومعلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع الإحصائي، حيث يتمّ استخراج معالم المجتمع ومؤشرات أخرى بصورة دقيقة.[2]

ومن بين أسباب استخدام أسلوب الحصر الشامل:

- الرّغبة في الحصول على بيانات شاملة عن جميع وحدات المجتمع، حيث يُعطي صورة كلية للمجتمع المدروس.

---

[1] – عاطف عدلي العبد و زكي أحمد عزمي: **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1993، ص 139.

[2] – فارس خالد: **المعاينة في البحث العلمي 'دراسة تقييمية لرسائل الماجستير والدكتوراه بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2'**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص 41.

– عدم القدرة على تصميم عينة ممثِّلة للمجتمع، أي تتوافر فيها خصائص المجتمع الأصلي الذي سُحبت منه، لتعميم النتائج على المجتمع الإحصائي المدروس.

– عدم إمكانية معرفة طبيعة المجتمع المدروس، خاصة إذا لم تجر عليه بحوث في السّابق، حيث يكون في هذه الحالة من الضروري دراسة المجتمع بشكل كلّي.[1]

بينما تتحدّد خصائص أسلوب الحصر الشامل فيما يلي:

– الحصول على بيانات عن جميع الوحدات الإحصائية المكوِّنة للمجتمع موضع الدراسة.

– استخراج معالم المجتمع بصورة مباشرة ومعرفة خصائصه وصفاته.

– يساعد على إعداد إطار شامل لجميع وحدات المجتمع.

– نتائج الدراسة المنبثقة عن استخدام أسلوب الحصر الشامل تكون نهائية ولا تحتاج إلى تعديل أو تعميم.

– أسلوب الحصر الشامل خال من أخطاء المعاينة.

– عدم إمكانية استخدام هذا الأسلوب إذا كان حجم المجتمع الإحصائي كبيرا أو لا متناهيا.

– استحالة استخدامه في بعض الحالات التي تؤدي إلى تلف حقيقي للوحدات الإحصائية.

– يؤدي استخدام هذا الأسلوب في بعض الحالات إلى الوقوع في أخطاء التحيز.[2]

وانطلاقا مما سبق ذكره حول مجتمع البحث والعينة وأسلوب جمع البيانات، قمنا باختيار عينة الدراسة التي تتمثل في افتتاحية مجلة الجيش في الفترة المُمتدة من العدد الصّادر في شهر مارس 2019 إلى العدد الصّادر في شهر ماي 2020، أي منذ الإصدار الذي أعقب بداية الحَراك

[1] – سليمان محمد طشطوش: **أساسيات المعاينة الإحصائية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 16.

[2] – فارس خالد: **المعاينة في البحث العلمي 'دراسة تقييمية لرسائل الماجستير والدكتوراه بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2'**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الشعبي في الجزائر يوم الجمعة 22 فيفري 2019 إلى غاية إصدار شهر ماي 2020. وفيما يلي جدول يتضمن توزيع أعداد عينة الدراسة:

جدول رقم 01: **توزيع أعداد عينة الدراسة**

المفردة	شهر الصدور	رقم العدد
01	مارس 2019	668
02	أفريل 2019	669
03	ماي 2019	670
04	جوان 2019	671
05	جويلية 2019	672
06	أوت 2019	673
07	سبتمبر 2019	674
08	أكتوبر 2019	675
09	نوفمبر 2019	676
10	ديسمبر 2019	677
11	جانفي 2020	678
12	فيفري 2020	679
13	مارس 2020	680
14	أفريل 2020	681
15	ماي 2020	682

تحديد فئات ووحدات التحليل:

أ – فئات التحليل:

فئات التحليل هي تلك الفئات التي تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة بإشكالية وأهداف الدراسة، ومنه تجنب باقي الأفكار التي لا تخدم تلك التوجهات، وبالتالي فإنه لا توجد فئات نمطية صالحة لكل أنواع البحوث، بل يتوقف اختيارها على إشكالية البحث وأهدافه، كما يتوقف على طبيعة المحتوى المُراد تحليله وطبيعة الدراسة.[1]

وحسب اطلاعنا ومعرفتنا لأسلوب تحليل المضمون، تُعتبر عملية تحديد فئات التحليل من أهم خطوات البحث وأكثر المراحل أهمية لضمان نجاح تحليل المحتوى، بحيث تسهِّل عملية التحليل على الباحث، بالإضافة إلى أنها تساعد للوصول إلى نتائج أكثر دقّة وموضوعية، بحيث تنقسم فئات تحليل المضمون إلى قسمين:

- فئات ترتبط بالمضمون: تجيب عن السؤال: ماذا قيل؟
- فئات ترتبط بالشّكل: تجيب عن السؤال: كيف قيل؟

ومن هذا المنطلق تمّ اختيارنا لمجموعة من الفئات التي نعتقد أنها تخدم توجهات دراستنا، وهذه الفئات هي كما يلي:

فئات المضمون:

1 – فئة الموضوع: هي من أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والاتصال، إذ أنها تحاول الإجابة عن السؤال التالي: حول ماذا يدور موضوع المحتوى المُراد تحليله؟

[1] – يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 42.

أي ما هي المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى، وفي هذه الحالة يبدأ الباحث بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها، والتي يمكنُها الإجابة عن إشكالية بحثه، ثم يقوم بتقسيم كل موضوع إلى مواضيع فرعية يمكنه من خلالها حساب ضبط المواضيع الرئيسية.[1]

تُفيد هذه الفئة في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى، وتساعد كذلك في تقدير درجة الأهمية، بحيث يتمّ تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مواضيع فرعية.

نسعى من خلال استعمال الفئة إلى معرفة أهم المحاور الرئيسية التي ركزت عليها مجلة الجيش في معالجتها الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، فبالرغم من وحدة موضوع دراستنا المتعلِّق بالحَراك الشعبي في الجزائر، إلا أنه توجد مواضيع فرعية لها علاقة بالموضوع الرئيسي تساعد على الكشف عن مراكز الاهتمام وكذلك تساعد في تقدير درجة أهمية الموضوع الرئيسي.

2 – فئة الاتجاه: يختار الباحث هذه الفئة عادة، لمعرفة الاتجاه الذي يأخذه المضمون محلّ التحليل، وهي من أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الإعلام، ورغم ذلك فهي تطرح إشكالية قد تؤثر سلبا على اتجاه التحليل ونتائجه، تتمثل في صعوبة تحديد الاتجاه. ففي الكثير من الدراسات التي اعتمدت على هذه الفئة قسّمت الاتجاه إلى مؤيد، معارض ومحايد، وهذه الاتجاهات هي في الحقيقة نسبية لأن التأييد والمعارضة قد يختلف من وجهة نظر إلى أخرى. وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه الفئة جدّ هامة لمعرفة التوجهات العامة التي يريدها صاحب المحتوى من خطابه.[2]

نسعى من خلال استعمال هذه الفئة إلى معرفة اتجاه القائم بالاتصال في مجلة الجيش وموقفه من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر سواء بالتأييد أو الرفض أو الحياد، وبالتالي معرفة موقف الجيش الوطني الشعبي من الموضوع، كون مجلة الجيش هي لسان حال المؤسّسة العسكرية الجزائرية.

[1] – يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] – المرجع نفسه، ص 63.

3 – فئة الأهداف: تُستخدم هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها، حيث أن لكل مضمون هدف أو أهداف خاصة، فالقائم بالاتصال يبني خطابه تبعا لأهداف، على الباحث استكشافها وتحليلها.[1]

القصدُ من وراء استخدام هذه الفئة هو الوقوف على الأهداف التي يريد القائم بالاتصال في مجلة الجيش الوصول إليها والمتعلقة بموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وذلك انطلاقا من مضمون المحتوى الذي صاغه في افتتاحية المجلة.

فئات الشّكل:

1 – فئة العناصر التيبوغرافية: يُقصد بهذه الفئة الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية، ويُعدّ هذا الجانب ذو أهمية كبيرة في التأثير على نفسية القراء أو المستمعين أو المتفرجين، حيث يرتاحون لحسن تقديم المادة ويضطلعون للمزيد منها، ويمكن أن تقسّم هذه الفئة على عدد كبير من الفئات الفرعية، أهمها: العناوين، الإخراج الفني، الألوان، الصّور والرسومات.[2]

في دراستنا سنستخدم هذه الفئة لنكتشف من خلالها مختلف وسائل الإبراز والتأثير التي استخدمتها مجلة الجيش في معالجتها الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

2 – فئة اللّغة المستخدمة: من المؤكد أن اللّغة هي الوعاء الذي يصبّ فيه الفكر، فهي بالتالي المحرّك الأساسي له، وتزداد هذه الأهمية في مضمون وسائل الإعلام الجماهيرية، ذلك أنها الرّابط والواصل بين المرسل والمتلقّي، وفي كثير من الأحيان يقع التشويش على الرسالة بسبب اللّغة المستعملة من طرف القائم بالاتصال، وعليه يُعدّ تحليل اللّغة في مضمون وسائل الإعلام من الأهمية التي تجعل كل رسالة مرتبطة بطبيعتها، ولذا فإن فئة اللّغة المستعملة في تلك الوسائل هي مجموعة من التصنيفات ترتبط في طبيعتها بإشكالية الدراسة والهدف منها. وأكثر تقسيمات هذه الفئة رواجا هي: الفصحى، الفصحى البسيطة، العامية، مزيج من الفصحى والعامية.[3]

---

[1] – يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] – المرجع نفسه، ص 55 إلى 58.

[3] – المرجع نفسه، ص 54.

وبما أن اللّغة تُعتبر من بين أساليب الإقناع والتأثير فقد استخدمنا هذه الفئة لمعرفة طبيعة اللّغة التي اعتمدها القائم بالاتصال في مجلة الجيش في معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

ب – وحدات التحليل:

تُعرّف وحدة التحليل بأنها الشيء الذي يمكن حسابه فعلا، واختيار إحداها أو مجموعة منها لا يكون اعتباطيا، بل تتحكم فيه طبيعة المشكلة والفرضيات التي ينطلق منها الباحث، ومرتبطة أيضا بطبيعة المضمون المُراد تحليله، إن كان مضمون مكتوب، سمعي، سمعي بصري، رسوم. كما ترتبط بالفئة أو الفئات المختارة.[1]

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على وحدتين أساسيتين للتحليل تندرجان ضمن وحدات المضمون، وهما:

1 – وحدة العبارة: هي أكبر من الكلمة من ناحية الدلالة المنطقية، وقد تكون كلمة أو مجموعة من الكلمات تأخذ شكل متكامل لإعطاء معنى معين، الهدف منها البحث عن اتجاه القائم بالاتصال إزاء قضية من القضايا، كما يمكن استعمالها في البحث عن موقف المحتوى من قضية أو سياسة أو إستراتيجية معينة.[2]

2 – وحدة الفكرة: تعدّ وحدة الفكرة من أكثر وحدات التحليل استعمالا في بحوث الإعلام التي تعتمد على أداة تحليل المحتوى، لأنها تعطي أكثر دلالة لاتجاه المضمون، وعن طريقها يمكن فهم المعاني المتضمنة فيه.

وليس للفكرة حُدود إلا تلك التي يحملها معناها، وقد تكون عبارة أو جملة، وقد تمتدّ على طول الفقرة، وقد يكون كل المحتوى عبارة عن فكرة واحدة.[3]

[1] – محمد الفاتح حمدي: **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، دروس نظرية وتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 53.

[2] – يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] – المرجع نفسه، ص 86-87.

واعتمادنا على هاتين الوحدتين في التحليل يعود إلى الأسباب التالية:

- وحدة العبارة تعطي لنا هامش من الحرية في إعطاء معنى معين لكلمة أو مجموعة من الكلمات من خلال العبارات الدّالة عليها، ومثال ذلك: الحَراك الشعبي، الهبّة الشعبية، المسيرات الشعبية...الخ.

- وحدة الفكرة هي الأكثر استخداما في البحوث التي تستهدف تحليل المضمون الإعلامي، زيادة عن كونها تتحكم في تناول الوحدات الأخرى مثل وحدة الكلمة، وحدة الجملة، وحدة الفقرة.

- وحدة العبارة ووحدة الفكرة تُعتبران مناسبتين لطبيعة دراستنا، فضلا على أنهما تسهلان علينا عملية التحليل.

استمارة تحليل المضمون:

تُعرّف استمارة تحليل المضمون بأنها نموذج يتمّ تصميمه بحيث يتضمن مجموعة من الفئات الرئيسية أو الفرعية التي على أساسها يتمّ تصنيف المضمون المُراد تحليله، بما يتفق وأهداف الدراسة.[1]

وتوفّر استمارة تحليل المضمون للباحث إطار محدّد لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث، حيث يتمّ تصميمها بما يتفق وأغراض التحليل، وتعبّر كميًا عن رموز الوثيقة الواحدة التي تشمل فئات التصنيف ووحدات التحليل ووحدات القياس، بالإضافة إلى البيانات الأولية عن وثيقة المحتوى، وتُعتبر هذه الرموز مُدخلات استمارة التحليل في الاستخدام الآلي واليدوي لجمع البيانات طبق الأسُس والمعايير التي يصنفها الباحث لعملية التسجيل في هذه الاستمارة.[2]

وقد صمّمنا استمارة تحليل المضمون المتعلّقة بموضوع دراستنا وفق نموذج يتضمّن ثلاثة محاور رئيسية وهي كالأتي:

[1] - عبد العزيز بركات: **مناهج البحث الإعلامي، الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص 289.

[2] - محمد الفاتح حمدي: **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، دروس نظرية وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المحور الأول: يتعلّق بفئات المضمون (ماذا قيل؟)، ويضم فئة الموضوع، أي أهم المواضيع الرئيسية التي ركزت عليها مجلة الجيش في معالجتها الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، إضافة إلى فئة الاتجاه، للوقوف على اتجاه القائم بالاتصال في مجلة الجيش وموقفه من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، ويضم هذا المحور أيضا فئة الأهداف، التي يتحدّد وفقها ما يريد القائم بالاتصال الوصول إليه من خلال صياغته للمضمون محل الدراسة.

المحور الثاني: يتعلّق بفئات الشّكل (كيف قيل؟)، ويضم فئة العناصر التيبوغرافية، أي الكيفية التي تمّ بها إخراج المادة الإعلامية وسيتم التركيز على طبيعة عناوين افتتاحية مجلة الجيش، ويضم هذا المحور أيضا فئة اللّغة المستخدمة لمعرفة طبيعة اللّغة التي اعتمدها القائم بالاتصال في معالجته للموضوع.

المحور الثالث: يتعلّق بوحدات التحليل، ويضم وحدة العبارة، التي يمكن أن تكون كلمة أو مجموعة من الكلمات التي تعطي معنى معين من خلال العبارات الدّالة عليها، ومثال ذلك: الحَراك الشعبي، الهبّة الشعبية، المسيرات الشعبية...الخ، ويندرج ضمن هذا المحور كذلك وحدة الفكرة التي تهتم بالأفكار الرئيسية أو الفرعية المحتواة في مضمون وثيقة التحليل، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

صدق وثبات التحليل:

تستفيد بحوث تحليل المضمون من خاصية الصدق والثبات كغيرها من البحوث في كثير من المجالات المعرفية خاصة الامبريقية منها، وذلك لهدف الرّبط بين المفاهيم والنظريات من جهة، والنتائج الفعلية والمؤثرات التطبيقية من جهة أخرى، حيث تسعى اختبارات الثبات إلى التأكد من اتساق أداة جمع المعلومات أو المقاييس في قياس ما يسعى الباحث إلى قياسه.[1]

وكلا الاختبارين يكمّلان بعضهما البعض، ولا غنى عنهما للتأكد من صلاحية الأداة وكفاءتها في جمع البيانات المطلوبة بصورة موضوعية، لذا فصدق وثبات التحليل هو العمود الفقري لتحليل المحتوى، وعليه فوجوده من عدمه، يحدّ بين الموضوعية والذاتية.[2]

[1] - John Powers and John Courtright: **Communication research method**, Foresman and company, N scott, 1984, P 119.

[2] – يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

أ – صدق التحليل:

يُعبّر عن اختبار صدق أداة جمع البيانات والمعلومات ومدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية.[1]

وبناءا على ذلك تمّ توزيع دليل الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المختصين في موضوع الدراسة لغرض تحكيمها، وإبداء ملاحظاتهم حولها، لتصبح أكثر دقة ووضوحا. وهؤلاء الأساتذة هم:

- الدكتور: طوالبية محمد، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة غرداية.

- الدكتورة: قلاعة كريمة، أستاذة محاضرة صنف ب، جامعة غرداية.

- الدكتور: نش عزوز، أستاذ محاضر صنف ب، جامعة غرداية.

- الأستاذ: بوكرموش عيسى، أستاذ مساعد صنف أ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

وبعد الاطلاع على ملاحظات الأساتذة المحكِّمين، أجرينا بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون لتقدّم في الأخير في صيغتها النهائية.

ب – ثبات التحليل:

يُقصد بثبات التحليل قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاته، وهو ما يُتيح الحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرّر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات، أو في قياس نفس الظواهر أو المتغيرات.

ولقياس ثبات التحليل قمنا بحساب نسبة الاتفاق بين كل محكمين اثنين (المعادلة م1)، وعند إتمام العملية نقوم بحساب متوسط الاتفاق (المعادلة م2) بجمع نسبة الاتفاق بين كل الأزواج وتقسيمه

[1] – منال هلال المزاهرة: **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص 413.

على عددها الإجمالي، لنصل في النهاية لتطبيق معادلة "هولستي" (المعادلة م3) لقياس درجة التجانس بين المحكمين والمتمثلة في معامل الثبات.[1]

1. حساب نسبة الاتفاق بين كل محكمين اثنين:

(المعادلة م1) = نسبة الاتفاق بين محكمين اثنين = ت1/ت

حيث تُشير:

ت1: عدد العناصر المتفق عليها بين محكمين.

ت: العدد الإجمالي للعناصر الخاضعة للتحكيم.

وعلى هذا الأساس جاءت النتائج على النحو الأتي:

بين "أ" و "ب" = ت1/ت = 32/25 = 0,78

ونطبق نفس المعادلة وبنفس الطريقة مع كل الأزواج لنتحصل على نسبة الاتفاق بين المحكمين وهي كالأتي:

بين "أ" و "ب" = 0,78

بين "أ" و "ج" = 0,87

بين "أ" و "د" = 0,84

بين "ب" و "ج" = 0,78

بين "ب" و "د" = 0,78

بين "ج" و "د" = 0,84

[1] – يوسف تمار: **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2017، ص 160.

2. حساب متوسط الاتفاق بين المحكمين:

(المعادلة م2) = (0,78 + 0,87 + 0,84 + 0,78 + 0,78 + 0,84) ÷ 6 = 0,81

3. حساب معامل الثبات:

نصل في الأخير إلى حساب معامل الثبات حسب معادلة "هولستي" حسب ما يلي:

(المعادلة م3) = ن × م2 / [1 + (ن-1)] × م2

حيث تُشير:

ن: عدد المحكمين.

م2: متوسط الاتفاق بين المحكمين.

وبالتالي:

(المعادلة م3) = 4 × 0,81 / [1 + (4-1)] × 0,81 = 0,79

وبما أن معامل الثبات المتحصل عليه متواجد في المجال الذي تحدث عنه الباحثين والمحدّد بين 0,65 و 0,95،[1] فهو على درجة عالية من القبول.

12. تحديد المفاهيم والمصطلحات:

إن المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة هي: المعالجة الإعلامية، الحَراك الشعبي والإعلام العسكري، وبالتالي لا بدّ لنا من تحديد مدلولات كل مفهوم.

[1] - يوسف تمار: **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

1 – المعالجة الإعلامية:

لغة:

المُعالجةُ: عَالج الشيءَ مُعالجةً، وعِلاجًا: زاوله ومارسه. والمريض: دَاوَاهُ. وفلانًا: غَالبَه، وعنه: دَافعَ. العِلاجُ اسم لما يُعالجُ بِه. والمُعالجةُ هي عملية وطريقة العِلاجِ.[1]

الإعلاميّة: يتصلُ معنى الإعلام بالأخبار والأنباء والحوادث العارضة، ولا يتضمن في المعنى اللّغوي أكثر من الإنباء والإظهار والإبراز، فيكون من هذه الجهة أكثر اتصالا بالأحداث وأشدّ تعلّقا بالصفة الآنية العابرة.[2]

ومصطلح الإعلامية لغة هو نسبة إلى مصطلح الإعلام. فنقول المعالجة الإعلامية أي عملية المعالجة إعلاميًا أي وفق منظور وطريقة لها علاقة وطيدة بالإعلام وأسُسه ومبادئه وآلياته.

اصطلاحا:

المعالجة الإعلامية هي تلك العملية التي يتمّ وفقها إعداد وعرض وتقديم موضوع أو قضية ما بطريقة منهجية بغرض إعلام وإخبار مختلف فئات الجماهير التي تستقبل المواد الإعلامية بهدف توعيتهم وتثقيفهم وتعليمهم وإقناعهم. ويجب أن تكون هناك فكرة محدّدة تدور حول معنى معين يهدف مُرسلها إلى توصيلها إلى تلك الجماهير.[3]

إجرائيا:

نقصدُ بالمعالجة الإعلامية خلال هذا البحث تلك الطريقة والأسلوب الإعلامي الذي اتبعته مجلة الجيش الناطقة باسم الجيش الوطني الشعبي لعرض وتحليل موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من خلال افتتاحية المجلة.

[1] – إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، د س ن، الجزء الأول والثاني، ص 672.

[2] – محمد جمال الفار: **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 26.

[3] – المرجع نفسه، ص 28.

2 – الحَراك الشعبي:

لغة:

الحَرَاكُ: الحَركة. يقال ما به حَراكٌ.[1]، الحَراك حَركة: كل مظهرٍ عام من النشاط، ضِد سُكُونْ. ما به حَراكٌ: هامِد أو ساكِن.[2]

الشّعبي: الشّعب. الجماعة الكبيرة ترجع لأب واحد، وهو أوسع من القبيلة. والجماعة من الناس، تخضع لنظام اجتماعي واحد. والجماعة تتكلم لسانا واحدًا. جمعها شُعوبٌ. الشّعبي نسبة إلى الشّعب.[3]

يوجد فرق في اللّغة بين الحِراك بكسر الحاء والحَراك بفتح الحاء، فالحِراك بكسر الحاء هو حركة جزئية داخل المجتمع مرتبطة بعملية تغيير الموقع الاجتماعي لفئة معينة من المجتمع، سواء اجتماعيا أو جغرافيا، فقد يحصل نزوح ريفي فيتحول الإنسان من الريف إلى المدينة، أو أن فردا يتحول من انتماء إلى فئة الفلاحين أو الحرفيين فيصبح من فئة الأطباء أو المحامين. أما الحَراك بفتح الحاء فهو الحركية الكليّة الشاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كانت انتماءاتهم، تسعى إلى نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي، مما يجعل كل هذه الفئات تدخل في عملية تشاركية وتضامنية في تحقيق هذه النقلة النوعية.[4]

اصطلاحا:

يُعرّف الدكتور **عبد العالي رزاقي** الحَراك الشعبي بأنه مجموع المسيرات الشعبية التي يقوم بها المواطنون الجزائريون كل جمعة عبر 48 ولاية.

[1] – إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] – أحمد مختار عمر: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، الجزء الأول، ص 479.

[3] – إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، مرجع سبق ذكره، ص 530.

[4] – فاروق طيفور: **الحَراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة**، منشورات السائحي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019، ص 19-20.

والحَراك حسبه مفهوم قريب من مفهوم الهبّة، التي تحمل معنى الثورة والهيجان، والاستيقاظ من النوم، والحسم، والظهور والصعود. فالهبّة مُرادفة في المعنى للثورة أو الانتفاضة، ولكنها تختلف عنهما. فالثورة تحمل فكرة وراءها جماعة يُسمّون أنفسهم بالثّوار، والانتفاضة تعني احتجاجا شعبيا في زمان ومكان، أما الهبّة فقد تكون تلقائية أو لعوامل وظروف ومعطيات خاصة. والهبّة اصطلاحا هي التغيير بالمفهوم الشعبي الذي يعني ذهاب مجموعة من الناس يحملون قيّما مُناهضة للأغلبية التي يُديرون شؤونها العامة.[1]

إجرائيا:

نقصدُ بالحَراك الشعبي خلال هذا البحث تلك الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات السلميّة التي يقوم بها مختلف أطياف الشعب الجزائري تعبيرًا عن رفضه لمواقف أو قضايا معينة. ويطالب من خلالها بمزيد من الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والدعوة إلى نظام سياسي جديد.

3 – الإعلام العسكري:

لغة:

الإعلام: مصدره الفعل الرّباعي 'أعْلَمَ'. يُقال أعلَمَ يُعلِمُ إعلامًا، وأعلمتُه بالأمر: أبلغتُه إياه، وأطلعتُه عليه. جاء في لغة العرب: استعلَم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمَه، واستعلَمَني الخبر فأعلمتُه إياه.[2]

العَسكرُ: الجيش، ومجتمعه. والكثيرُ من كلّ شيء. يقال: عَسكرٌ من رجال، وعَسكرٌ من خَيلٍ. وعَسكَرُ الليل: ظُلمَتُه. وانجَلت عنه عَساكرُ الهُموم: زال همّه. جمع العَسكرِ عَساكِرٌ. العَسكَرَةُ هي

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 40.

[2] – ابن منظور و تنسيق علي شيري: **لسان العرب**، دار إحياء التراث الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1988، الجزء التاسع، ص 371.

الشِّدَة. يُقال وقعوا في عَسْكرةٍ. العَسكريّ هو الجندي، والمُعَسكَرُ هو مكان العَسكر ونحوِهم. العَسكريّ نسبة إلى العَسكرِ أي الجيش.[1]

اصطلاحا:

يُقصد بالإعلام العسكري تلك العملية التي يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصّراحة، ومخاطبة الجماهير وعواطفهم السّامية، والارتقاء بمستوى الرأي. بمعنى أن الإعلام العسكري منُوط بتقديم المعلومات الدقيقة والصّادقة والحقائق التي تساعد على إدراك ما يجري في المجال العسكري وتكوين أراء صائبة في الأمور الهامة المعنية به، بحيث لا تتعارض تلك الحقائق والمعلومات مع الأهداف العسكرية العليا التي تخدم قضايا القوات المسلحة والدولة في آن واحد.[2]

إجرائيا:

نقصدُ بالإعلام العسكري خلال هذا البحث ذلك الإعلام الصّادر عن المؤسّسة العسكرية الجزائرية عبر مجلة الجيش الناطقة باسم الجيش الوطني الشعبي، والعاكسة لموقف المؤسّسة العسكرية الجزائرية من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

13. الدراسات السابقة:

بهدف الاستفادة من الدراسات السّابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، ورغبة منا في الاستفادة من نتائجها، والوقوف على مواطن النقص فيها للعمل على تدارك بعضها أثناء انجاز بحثنا من جانب، وتفادي تكرار المضامين المعالجة سالفا من جانب آخر، ركزنا على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بإشكالية بحثنا. وهذه الدراسات هي على النحو الأتي:

[1] – إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، مرجع سبق ذكره، ص 651-652.

[2] – حازم الحمداني: **الإعلام الحربي والعسكري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 66.

الدراسة الأولى:

عبد الرحمان بابا واعمر، "**دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي: دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة**"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018)[1]

سعى الباحث إلى البحث عن دور الإعلام في توجيه أحداث انتفاضات الشعوب العربية على أنظمتها، معتمدا على قناة الجزيرة القطرية كنموذج حي عن الممارسة الإعلامية في الوطن العربي، واتخذ انتفاضة الشعب التونسي على نظامه السياسي كمثال عن انتفاضات الشعوب العربية التي توالت بعد ذلك.

تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال المحوري الأتي:

كيف تتجلى وظيفة توجيه الحدث السياسي في إعلام قناة الجزيرة القطرية أثناء معالجتها للحَراك التونسي؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة صاغ الباحث التساؤلات التالية:

1 – أين تتجلى وظيفة توجيه الحدث السياسي بين وظائف وسائل الإعلام؟

2 – كيف تعاطي الإعلام مع الانتفاضات الشعبية العربية؟

3 – ما هي التوجهات الإعلامية لقناة الجزيرة القطرية أثناء تغطيتها للحَراك الشعبي العربي؟

4 – ما هي وظائف الإعلام البارزة في قناة الجزيرة أثناء تغطيتها للحَراك التونسي؟

5 – ما هي مصادر الخبر المعتمدة من طرف قناة الجزيرة في تغطية أحداث الانتفاضة التونسية؟

6 – كيف كان اعتماد قناة الجزيرة على الميديا الجديدة في الحصول على المعلومات من موقع الحدث؟

7 – هل استطاعت الجزيرة تعبئة الرأي العام التونسي للالتفاف حول انتفاضتهم وإنجاحها؟

[1] – عبد الرحمان بابا واعمر: **دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي 'دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة'**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.

8 – كيف برز دور الجزيرة في توجيه الحدث السياسي أثناء الانتفاضة التونسية؟

وقد وضع الباحث جملة من الفرضيات انطلاقا من الملاحظة الميدانية للتغطيات الإعلامية والبرامج الحوارية التي قدمتها قناة الجزيرة القطرية حول الانتفاضة الشعبية التونسية من جهة، ومعالجة المقاربات النظرية المتعلّقة بعلاقة الإعلام السياسي في الواقع العربي من جهة أخرى. وقد صاغ الباحث فرضيات دراسته على الشكل التالي:

– استطاعت قناة الجزيرة القطرية توجيه الأحداث السياسية أثناء الحَراك العربي، والتونسي تحديدا حسب توجّهاتها، وتوافقا مع الشارع التونسي ضد النظام السياسي السّائد.

– اعتماد الجزيرة على الميديا الجديدة كمصدر للمعلومات رغم نقص جودة الصّور أحيانا، أكسبها مزيدا من المشاهدين والمتلقّين حول الانتفاضة.

– تُضاف وظيفة توجيه الأحداث السياسية لوظائف الإعلام، خاصة إذا تعلّق الأمر بتتبّع الأحداث لحظة بلحظة، ومحاولة توجيهها وفقا للتوجّهات الإعلامية المرغوب فيها.

لإثبات أو نفي هذه الفرضيات اعتمد الباحث على منهج المسح، من خلال مسح مضمون قناة الجزيرة القطرية، واعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المضمون. وبعد تحليل المضامين الإعلامية للقناة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، هي كما يلي:

– أولَت قناة الجزيرة القطرية اهتماما بالغا بنقل وقائع وأحداث الانتفاضة التونسية، وتحليلها وتفسيرها، فجعلتها أولوية أولى لها مقارنة بالأحداث الأخرى، بل وكيّفت برامجها لنقل ومتابعة تطورات الوضع في تونس.

– احترمت قناة الجزيرة إبراز الموقفين الرسمي والشعبي أثناء الانتفاضة، من خلال احترام شعار القناة 'الرأي والرأي الأخر'، غير أنها أثنت كثيرا على موقف المنتفضين ودعمته، وبالمقابل انتقدت الموقف الرسمي وعارضته.

– أعطت قناة الجزيرة البعد الشعبي للانتفاضة التونسية من خلال التركيز على تغطية احتجاجات مختلف أطياف المجتمع، الغني والفقير، الموظف والبطال، الأمي والمثقف، ... الخ.

– إعطاء البعد الوطني للحَراك التونسي من طرف القناة من خلال تغطية أحداث مختلف الأقاليم والمحافظات التونسية.

– إبراز قناة الجزيرة لعفوية الانتفاضة التونسية، وعدم برمجتها أو قيادتها من أي طرف سياسي أو نقابي.

– توجيه الشارع التونسي إلى حلول طرف على حساب حلول الطرف الأخر، فقد ركزت قناة الجزيرة على الحلول المقترحة من طرف المنتفضين الدّاعمين للانتفاضة، في حين كان إظهار وتحليل وتفسير حلول الطرف الرسمي قليلا ويشوب تلك القِلّة الكثير من الانتقاد والتشكيك.

– سعت قناة الجزيرة القطرية من خلال برامجها إلى تعبئة الجماهير التونسية وتوجيهها إلى إحلال الديمقراطية، والإطاحة بالنظام الديكتاتوري الذي عمّر طويلا، كما نوّهت بإمكانية انتقال عدوى الاحتجاجات إلى الدول العربية التي تعيش شعوبها نفس ظروف الشعب التونسي، مُستندة إلى فرضية نفس الأسباب ستؤدي حتما إلى نفس النتائج.

– استطاعت قناة الجزيرة تحليل الوضع السياسي في تونس في مختلف مراحله التاريخية، مُعتبرة إياه من الأسباب الحقيقية غير المباشرة للانتفاضة، إضافة إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

– لخّصت قناة الجزيرة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى الانتفاضة التونسية حسب أولوياتها إلى أسباب داخلية تتمثل أساسا في الأسباب السياسية فالاجتماعية ثم الاقتصادية، إضافة إلى قمع الحريات الفردية والجماعية، وكذا حرية التعبير والإعلام. وأسباب خارجية تمثلت في الجيو سياسية، والجيو اقتصادية، والجيو إستراتيجية، فالأزمة المالية العالمية كانت لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد التونسي، إضافة إلى تسريبات موقع ويكيليكس وفضحه للفساد في التسيير وتغلغل العائلة الحاكمة في السياسة والاقتصاد، واستفادة عائلات معيّنة بامتيازات مختلفة. غير أن قناة الجزيرة ركّزت في تقاريرها على العامل السياسي واعتبرته أساس كل الإشكالات الأخرى، كما لوحظ التركيز على الأسباب الداخلية لإعطاء البعد الداخلي للانتفاضة.

– اهتمت قناة الجزيرة بوظيفة الإخبار، من خلال كشف الغموض لدى المشاهد الناتج عن نقص المعلومة في الانتفاضة التونسية خاصة وإكسابه تصوّر واضح حول الحدث، وذلك بفضل مسايرتها

للوقائع وتقديم كل جديد عنها لحظة وقوعها ولو تطلّب ذلك نقلها بصورة ثابتة أو رديئة، مفضّلة آنية المعلومة وجديتها.

- اعتماد أسلوب المقارنة بين الأحداث الداخلية التي تقع بين الأقاليم والمحافظات التونسية والخارجية بين تونس وبعض دول العالم العربي، من طرف قناة الجزيرة في تحليلها للانتفاضة التونسية، وحثّ الجماهير غير المحتجة إلى الخروج للتنديد بالأوضاع، كما ظهرت تعبئة واضحة لجماهير دول عربية أخرى للخروج في احتجاجات اقتداء بالتونسيين.

- إن عدم عقد نفس المقارنات الخارجية بين تونس وبعض دول الخليج المتميِّزة في علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، والتي شهدت هي الأخرى احتجاجات في نفس الفترة، وحصر المقارنات على بعض الدول فقط، يضع مهنية واحترافية تعامل قناة الجزيرة القطرية مع الأحداث في مختلف مناطق العالم في المحك. ويؤكد فرضية تدخل سلطة قطر ودبلوماسيتها الخارجية في السياسة التحريرية للقناة.

- مارست قناة الجزيرة وظيفة الدعاية السياسية للطرف الممثل للرأي أكثر من الطرف الممثل للرأي الأخر أثناء تحليلها للانتفاضة التونسية.

- تنوع مصادر المواد الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة أثناء تناولها للحَراك التونسي بصفة خاصة والحَراك العربي بصفة عامة. كما كان للقناة الفضل في ابتكار أساليب للوصول إلى المعلومة ونقلها إلى المواطنين لحظة وقوعها، متحدّية كل أساليب القمع الصحفي والرّقابة الشديدة على مصادر المعلومات وطرق نقلها.

- ابتكرت قناة الجزيرة في تغطيتها للحَراك التونسي عديد الطرق للوصول إلى المعلومات، أهمها رئيس مكتب ومراسل سري يعمل بدون هوية إلى غاية سقوط نظام بن علي ليظهر لأول مرة إلى العلن ويبرز هويته، إلى جانب الاعتماد على المواطن الصحفي، فلم تتعامل قناة الجزيرة مع مراسل واحد بل مع العديد من المواطنين والناشطين الحقوقيين.

- كان اعتماد قناة الجزيرة على الميديا الجديدة واضحا في الانتفاضة التونسية وغيرها من الانتفاضات العربية، حيث كانت المعلومة تنتقل من المواطنين والمدونين والحقوقيين إلى قناة الجزيرة عن طريق الوسائط الجديدة لتستقبلها وتعالجها ثم تبثها مُضِيفة إليها التحليل والشرح والتفسير،

لتعود من جديد إلى الناشطين الاجتماعيين ليقوموا هم بدورهم بنقلها وإعادة نشرها عبر الميديا الجديدة.

- كانت المصادر غير الرسمية الموالية للانتفاضة أكثر حضورا من المصادر الرسمية، حيث وقفت قناة الجزيرة مع الرأي المُساند للانتفاضة ضد الرأي المعارض لها في توجيه واضح للرأي العام التونسي والعربي بشكل عام.

- فضلت قناة الجزيرة الأسبقية الصحفية ومواكبة الأحداث في مرات عديدة على التحقق من صحّة الخبر من مصادر أكثر وثوقا، حيث كانت مصداقية القناة تحت المحك في مرات عدّة أثناء الانتفاضة التونسية، وهو ما يفسر سعي القناة لبلوغ هدف مرسوم هو الإطاحة بنظام بن علي، وتوجيه الحدث السياسي نحوه.

- اعتمدت قناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضة التونسية على العبارات السّهلة الواضحة المباشرة، بشكل كبير في المواد الإعلامية الإخبارية بغرض الوصول إلى أكبر فئة من المجتمع لأنها تستهدف مخاطبة جميع أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية، كما كان الاعتماد على العبارات القوية المثيرة بنسبة أكبر في الحصص الحوارية والتغطيات المستمرة، وذلك كله بهدف الوصول إلى أعلى درجات التأثير لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

- حاولت قناة الجزيرة استعمال مختلف المؤثرات المُصاحبة للصورة من خرائط وبيانات وإحصائيات وكذا استعمال صوت الرصاص... الخ بهدف استمالة المشاهد، مستخدمة مختلف أنواع الاستمالات العقلية المنطقية، العاطفية، استمالات التخويف، وهذا كلّه من أجل التأثير في المواطن وتوجيهه حسب الأهداف المسطرة.

- استعمال الصّور والبيانات المكتوبة والخرائط...الخ جاء ابتكارا من قناة الجزيرة لتغطية النقص الكبير في الصورة الحية المباشرة، وكذا لتوضيح المعلومة أكثر للمشاهد وبالتالي التأثير فيه.

- اعتماد قناة الجزيرة على التغطية المستمرة والمفتوحة للوقائع الميدانية دون تدخل تحريري جسد تلفزيون الواقع الإخباري، كما يعبِّر عن درجة عالية من التعبير الحر للصحفي والمراسل من موقع الحدث، دون المرور بالعديد من حراس البوابة الإعلامية.

- استطاعت قناة الجزيرة القطرية توجيه الأحداث السياسية أثناء الحَراك التونسي والعربي بشكل عام، حسب توجّهاتها وأجندتها وتوافقا مع الشارع التونسي. حيث أكّد الباحث الفرضية الأولى لدراسته بشكل جزئي باعتبار أن توجيه الحدث السياسي لم يُساير دائما الشارع العربي بسبب عدم إظهار رغبة شعوب بعض الدول الصديقة لقطر أثناء احتجاجها على أنظمة بلدانها بنفس الكثافة الموجهة لتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا...الخ، وهو ما يطرح استقلالية قناة الجزيرة في المحك، بسبب خضوع سياستها الإعلامية للدولة القطرية وبشكل خاص للدبلوماسية القطرية. حيث أكّد الباحث بأن قناة الجزيرة جِيء بها لخدمة السياسة الخارجية القطرية ومحاولة جعل قطر دولة قوية في منطقة الشرق الأوسط.

- تمكّن الباحث من خلال دراسته من تحقيق الفرضية الثانية القائلة باعتماد قناة الجزيرة القطرية على الميديا الجديدة كمصدر من مصادر المعلومات رغم نقص جودة الصّور، وذلك لمواكبة الحدث وتوجيهه، حيث لذلك أهمية قصوى أكثر من ضمان صورة ذات جودة عالية. كون الجدية والآنية في المعلومات جعلت الشارع العربي يُقبِل على القناة خاصة أثناء الأزمات. وهذا ما يتطابق مع مقاربة الاعتماد على وسائل الإعلام.

- ومن خلال ما استنتجه الباحث في دراسته توصّل إلى أن الإعلام يساهم في توجيه الحدث السياسي وفقا لأجندات وأهداف معينة. وبالتالي فوظيفة توجيه الحدث السياسي يمكن إضافتها إلى وظائف الإعلام الكثيرة التي تحدّث عنها الباحثين سابقا.

التعقيب على الدراسة:

اعتبرنا بأن هذه الدراسة مفيدة جدا لموضوع بحثنا كونها تتعلّق أساسا بتحليل مضمون وسيلة إعلامية يرتبط بانتفاضة الشعب التونسي ضد نظام الحكم، وهو يتشابه مع موضوع بحثنا الذي يتعلّق بتحليل مضمون مجلة الجيش المرتبط بموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، إضافة إلى كون الدراسة حديثة في المجال الزمني وعميقة في الطرح والتحليل. وهي تتقاطع مع موضوع بحثنا في أداة البحث المتمثلة في تحليل المضمون، وهي كذلك تتشابه مع دراستنا في نوع المنهج المستخدم وهو المنهج المسحي من خلال مسح مضمون وسيلة إعلامية.

وقد أفادتنا الدراسة كثيرا في الجانب التطبيقي، بغض النظر عن الاختلافات الموجودة كون الجانب التطبيقي للدراسة يرتكز على تحليل مضمون وسيلة إعلامية يتمثل في محتوى سمعي بصري يُبثّ من خلال قناة تلفزيونية، بينما دراستنا في جانبها الميداني والتطبيقي ترتكز على تحليل مضمون محتوى مكتوب في وسيلة إعلامية مختلفة هي مجلة الجيش.

الدراسة الثانية:

رانية بليردوح و وفاء بن عميروش، "**المعالجة الصحفية للحَراك الشعبي في الجزائر، حَراك 22 فيفري 2019: دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر نمودجا**"، (مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019)[1]

سعت الباحثتان إلى استعراض وتحليل ما نشرته جريدة الخبر اليومية الجزائرية من موضوعات حول الحَراك الشعبي في الجزائر، وكذا معرفة مقدار الأهمية التي أولتها الجريدة للحدث.

تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الأتي:

كيف عالجت جريدة 'الخبر' موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر -حَراك 22 فيفري 2019- من حيث الشكل ومن حيث المضمون؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة صاغت الباحثتان التساؤلات التالية:

1 - ما هي المساحة المخصّصة للحَراك الشعبي في الجزائر ضمن جريدة الخبر؟

2 - ما هي الصفحات الأكثر تداولا في معالجة حدث الحَراك الشعبي في الجزائر ضمن جريدة الخبر؟

3 - ما هي الأنواع الصحفية المستعملة من طرف جريدة الخبر في معالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

[1] - رانية بليردوح و وفاء بن عميروش: **المعالجة الصحفية للحَراك الشعبي في الجزائر، حَراك 22 فيفري 2019 'دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر نمودجا'**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019.

4 – ما هي الأفكار الأكثر تداولا في جريدة الخبر حول موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

5 – ما هي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الخبر في الحصول على الأخبار حول الحَراك الشعبي في الجزائر؟

6 – ما هي القيّم المستخلصة من مواضيع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

7 – ما طبيعة الصّور المرفقة في معالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر ضمن جريدة الخبر؟

8 – ما أساليب الإقناع التي استعملتها جريدة الخبر في معالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر؟

وقد توصلت الباحثتان إلى جملة من النتائج التالية:

– خصّصت جريدة الخبر مساحة كبيرة لمعالجة موضوعات الحَراك الشعبي في الجزائر، وهذا دليل على أهمية الموضوع المطروح للمعالجة.

– كشفت الدراسة التحليلية بأن عدد الموضوعات الصحفية الخاصة بالحَراك الشعبي في الجزائر عبر جريدة الخبر من خلال عينة الدراسة بلغ عددها 514 موضوعا، وهذا دليل على مدى اهتمام الجريدة بتغطية ونقل الأخبار المتعلقة بالحَراك الشعبي، وجاءت العناوين بخط كبير وهذا بغية لفت انتباه القارئ لأهمية الموضوع.

– كتبت جريدة الخبر مقالاتها حول الحَراك الشعبي عبر مختلف صفحاتها الخاصة بالأحداث الجدّ هامة، وذات البعد والتأثير الوطني، وكذا في الصفحة ما قبل الأخيرة المخصّصة لسوق الكلام ذات الاطلاع الواسع من قبل القراء مما فرض عليهم حدث الحَراك الشعبي كمادة دسمة للأخبار من جهة وأبرز رأي الجريدة من جهة أخرى.

– استعملت الجريدة الأنواع الصحفية كالخبر والتقرير، وذلك نظرا لطبيعة الموضوع المطروح للمعالجة، فموضوعات الحَراك الشعبي في الجزائر يتطلب نقلها على شكل أخبار للرأي العام للاطلاع عليها ثم نقل تفاصيل الموضوع من خلال طرح أسبابه وتداعياته وانعكاساته على البلاد والمجتمع والفرد. كما استخدمت الجريدة أنواع الرأي كالتعليق والعمود بغية كشف معطيات

جديدة وتقديم استنتاجات عن أحداث الحَراك، مستعملة أيضا الأنواع الاستقصائية كالحوار بغية عرض الأخبار والمعلومات على لسان صناعها ومن مصادرها.

– توصلت الدراسة إلى أن جريدة الخبر في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر اعتمدت على العناصر التيبوغرافية كالعناوين بمختلف أنواعها من أجل إبراز أهمية الموضوع للقارئ وجذبه للاطلاع على الموضوع، إضافة إلى استخدام الصّور من أجل إضفاء حيوية للخبر وتزويده وتدعيمه بمعنى أكبر، وشدّ انتباه القارئ وتقريب الواقع أكثر إلى ذهنه من خلال الوصف الكامل للحدث، إضافة إلى استخدام الألوان التي تمثل عنصر جذب للقارئ.

– أظهرت الدراسة التحليلية بأن أغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الخبر لها علاقة بالحَراك الشعبي في الجزائر، وتتعلّق أساسا برفض العهدة الخامسة، المطالبة بالتغيير ورحيل النظام ورموزه، رفض تمديد العهدة الرابعة، تفعيل المادة 102 من الدستور، سلمية الحَراك وتحضّره ...الخ.

– كشفت الدراسة إلى أنه من أبرز المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الخبر في معالجتها لمواضيع الحَراك الشعبي في الجزائر هي الصحفيون العاملون بجريدة الخبر، بالإضافة إلى المراسلين الذين يعتبرون عين الوسيلة الإعلامية في مكان وقوع الحدث لنقل تفاصيل ومستجدات الوقائع. كما تمّ مواكبة الكمّ الهائل من الأخبار من هيئات حزبية وشخصيات سياسية، وأحيانا من مصادر إعلامية أخرى.

– توصّلت الدراسة إلى أن الشعب هو الفاعل الأساسي في الحَراك الشعبي بنسبة أكبر، بالإضافة إلى بعض الفاعلين من مختلف القطاعات كالسياسيين، قطاع التربية والتعليم وقطاع الصّحافة والإعلام.

– اتضح من خلال المعالجة الصحفية لجريدة الخبر لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر أنه كان ذو اتجاه ايجابي وأيضا محايد في أغلب الموضوعات المتناولة، فقد تجاوزت الجريدة مرحلة نقل الخبر دون إعطاء تقرير مفصل عليه، حيث نقلت موضوعات الحَراك بكل تفاصيلها وأسبابها وتداعياتها وانعكاساتها، وتجلى ذلك في الاستعانة بالمحللين السياسيين والمسؤولين، بالإضافة إلى نقل أراء المواطنين.

– أظهرت الدراسة التحليلية بأن المعالجة الصحفية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر عبر جريدة الخبر تضمّن العديد من القيم الايجابية وكذلك السلبية.

التعقيب على الدراسة:

اعتبرنا بأن هذه الدراسة مرتبطة بموضوع بحثنا من حيث تشابه متغيرات الدراسة فهي تدرس معالجة جريدة الخبر الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وهي كذلك تتشابه مع دراستنا في أسلوب وأداة الدراسة التي هي تحليل مضمون الوسيلة الإعلامية. وقد كانت استفادتنا من هذه الدراسة كبيرة خاصة في مرحلة صياغة التساؤلات الفرعية للدراسة.

الدراسة قدمت نموذجا لوسيلة إعلامية خاصة تمثلت في جريدة الخبر الجزائرية التي تصدر بنسخة ورقية، التي عالجت موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر وفق سياستها التحريرية تماشيا وخطها الافتتاحي، بينما نحن في دراستنا سنقف عند المعالجة الإعلامية لمجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر وفق سياسة المجلة التي تُعتبر لسان حال المؤسّسة العسكرية الجزائرية.

14. الخلفية النظرية للدراسة:

تحدّد الخلفية النظرية اتجاه الدراسة، لتسهم بدورها في تحديد إطار البيانات المطلوبة وكذا النتائج والحقائق المُراد الوصول إليها. ولذلك سنحاول في هذا العنصر عرض أهم التصورات النظرية التي سننطلق منها في دراستنا للمعالجة الإعلامية لمجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

تبنّينا نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) ونظرية حارس البوابة كنموذج إرشادي في دراستنا لموضوع بحثنا، واختيارنا لهاتين النظريتين كخلفية نظرية لدراستنا يتأسس على مرتكزين أحدهما نظري والأخر عملي.

فالمرتكز النظري ينطلق من البحوث والدراسات التي أجريت سابقا من طرف الباحثين في مجال الاتصال الذين حاولوا إيجاد تفسيرات محدّدة للتأثير الإعلامي على الأفراد المتلقّين لمحتوى الرسالة الإعلامية. ومن ذلك **لازرسفيلد وزملائه** الذين قاموا بوضع نظرية التأثير على مرحلتين انطلاقا من دراستهم التي أجروها على جمهور من الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية. ليأتي **والتر ليبمان**

بعد ذلك ليؤصِّل لنظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) حيث يرى أن وسائل الإعلام تساعد في تشكيل الرأي العام لدى الجماهير من خلال تقديم القضايا والموضوعات التي تهم الأفراد والمجتمع، ثم جاءت نظرية حارس البوابة الإعلامية التي يرجع الفضل في تطويرها إلى عالم النفس النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية **كيرت لوين**، حيث أن هذه النظرية تدرس القائم بالاتصال في إطار تحليل وسائل الإعلام والظروف التي تؤثر في اختيار محتوى إعلامي معين. وبما أن محور اهتمامنا في دراستنا هذه هو القائم بالاتصال المتمثل في المؤسّسة العسكري الجزائرية من خلال مجلة الجيش فإن نظرية ترتيب الأولويات ونظرية حارس البوابة هي القاعدتان النظريتان التي تهتمان بالقائم بالاتصال لأنهما يهتمان بالتأثير الذي ينتقل من الوسيلة الإعلامية إلى المتلقِّي.

بينما المرتكز العملي يتمثل في استخدامنا لتصورات وفرضيات هاتان النظريتان في تحليل وتفسير طريقة معالجة مجلة الجيش لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من خلال البنية الفنية لهذه المعالجة بغرض الوصول إلى إجابات واضحة للتساؤلات المطروحة بناءا على إشكالية الدراسة.

1. نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة):

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن لوسائل الإعلام تأثير كبير على توجيه الجمهور نحو الاهتمام والتركيز بموضوعات معينة دون غيرها.

وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدّم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدّة والتحكّم في طبيعتها ومحتواها، وهذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها، وبالتالي فهي تمثل لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام.[1]

ومن هذا المنظور سنحاول أن ننطلق من هذه النظرية لمعرفة ودراسة الحَراك الشعبي في الجزائر وكيفية معالجته وتغطيته إعلاميا من طرف مجلة الجيش وبالتالي إبرازه كحدث مُتداول.

[1] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص 288.

وترجع الأصول النظرية لبحوث ترتيب الأولويات إلى **والتر ليبمان** من خلال كتابه بعنوان الرأي العام سنة 1922 حيث يرى أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصّورة الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من الأحيان تقدّم هذه الوسائل بيانات زائفة في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهتم المجتمع. وتركّز هذه النظرية على أن في مقدور وسائل الإعلام أن تغيِّر الاتجاهات.[1]

وبعد ذلك بنحو أربعين سنة أعاد الباحث **كوهين** إحياء وجهة نظر **ليبمان**، حيث قال أن وسائل الإعلام لا تنجح دائما في إبلاغ الجماهير كيف يفكّرون (الاتجاهات)، ولكنها تنجح دائما في إبلاغهم عمّا يجب أن يفكروا فيه (المعلومات). وقد دعّم **لانج** و **لانج** هذا الانطباع من خلال تقريرهما الذي يشيران فيه إلى أن وسائل الإعلام هي التي توجه الاهتمام نحو قضايا بعينها، فهي التي تطرح الموضوعات وتطرح ما ينبغي أن يفكر فيه الأفراد باعتبارهم أعضاء في الحشد (المجموعة)، وما الذي ينبغي أن يعرفوه وما الذي ينبغي أن يشعروا به. ويتفق **نيمو** مع هذا الاتجاه حيث يُقرّ أن وسائل الإعلام تساعد على تحديد أولويات الجمهور، من خلال تحديد القضايا التي تختلف بشأنها وجهات النظر، وتصلح للنقاش الجماهيري.[2]

معنى ذلك أنه عندما تخصّص وسائل الإعلام حيزا مكانيا وزمنيا كبيرا لموضوع معين في تغطيتها، فإن ذلك الموضوع سوف يكتسب أهمية قصوى لدى الجماهير المتلقيّة لذلك المحتوى، وإذا كان التركيز بنسبة أقل من الموضوع الأول بعد ذلك على موضوع أخر، فإن الموضوع الثاني يحتل المرتبة الثانية في سلّم أولويات الجمهور المتلقي واهتماماته. مع التركيز على أن القائم بالاتصال على مستوى الوسيلة الإعلامية هو من يحدّد هذه الأولويات في اختياره للمواضيع المُراد إيصالها للجمهور والتركيز عليها دون غيرها.

[1] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2] – المرجع نفسه، ص 290.

العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات:

يتأثر ترتيب الأولويات بمجموعة من المتغيرات المتعلّقة بطبيعة القضايا، أهمية القضايا، الفترة الزمنية، الخصائص الديموغرافية للجمهور ومدى استخدام الاتصال الشخصي المباشر.

1. **طبيعة القضايا:** تنقسم القضايا وفق طبيعتها إلى قسمين هما:

أ. قضايا ملموسة: ويُقصد بها القضايا التي يُعايشها أفراد الجمهور، ويتمتعون حيالها بخبرات شخصية واحتكاك مباشر يسهّل عليهم فهمها وتصوّرها.

ب. قضايا مجرّدة: هي تلك القضايا التي لا يتمتع حيالها أفراد الجمهور بخبرات شخصية واحتكاك مباشر ويصعب عليهم فهمها وتصوّرها.[1]

2. **أهمية القضايا:**

افترضت دراسة **كارتر وزملاؤه** وجود علاقة ارتباط ايجابي بين درجة اهتمام الجمهور بالقضية وزيادة حصولها على أولويات أكبر. وأشارت النتائج إلى زيادة الاهتمام بالقضايا التي تُسبّب التهديد والخوف، مثل التلوث ومرض الأيدز عن القضايا التي لا تكوّن تهديدا مباشرا مثل الإجهاض والحرب النووية.[2]

3. **الفترة الزمانية:**

يمكن القول بأن طول أو قصر مدة الفترة الزمنية في التغطية الإعلامية لقضية ما له تأثير على تحديد أهمية القضية، حيث أن المدة التي يستغرقها مضمون وسائل الإعلام هي التي تحدث تأثيرا على قائمة أولويات الجمهور، ففي وقت الانتخابات مثلا يكون تأثير وسائل الإعلام أقوى من الأوقات

[1] – أحمد زكرياء أحمد: **نظريات الإعلام، مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها**، المكتبة العربية، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 26.

[2] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 294.

العادية لأن التكرار يدعم دورها وكذلك حاجة الأفراد للتعرّف على ما يدور في السّاحة السياسية في ذلك الوقت.[1]

4. الخصائص الديموغرافية للجمهور:

أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط بين الخصائص الديموغرافية للجمهور وترتيب الأولويات، وقد خلصت دراسة **ويتني** أن متغير التعليم يلعب دورا أساسيا في ترتيب الأولويات نحو القضايا المثارة في وسائل الإعلام، حيث تزيد قدرة تلك الوسائل في وضع أولويات المتعلمين عند المقارنة بغير المتعلمين. ومن جانب أخر أشارت دراسة **شاو** و **مارتن** إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات الديموغرافية للجمهور وترتيب الأولويات. وكذلك أشارت دراسة **بسيوني حمادة** سنة 1987 ودراسة **حسن عماد مكاوي** سنة 1991 إلى أن الخصائص الديموغرافية للجمهور ليست من العوامل المؤثرة في تحديد الأولويات.[2]

5. مدى استخدام الاتصال الشخصي المباشر:

تستطيع الاتصالات الشخصية المباشرة تقرير تأثير وضع الأولويات للقضايا التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة. ومن أمثلة ذلك دراسة **موتز** الخاصة بإدراك الجمهور لقضية المخدرات بوصفها قضية شخصية أو مشكل اجتماعي، ودراسة **ويفر** حول دور الاتصال الشخصي في نقل المعلومات وترتيب الأولويات، حيث أيّدت هذه الدراسة دور الاتصال الشخصي في ترتيب أولويات الاهتمام.[3]

العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات وسائل الإعلام:

قدم الباحثان **شوماك** و **ريس** سنة 1996 إطارا نظريا لفهم كيف يتمّ ترتيب أولوية وسائل الإعلام، حيث أوضحا أن محتوى وسائل الإعلام يمكن أن يتأثر بخمسة عناصر وهي:

[1] – نسرين حسونة: **نظريات الإعلام والاتصال**، شبكة الألوكة، 2010، ص 13.

[2] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[3] – المرجع نفسه، ص 295.

1. القائم بالاتصال:

يُقصد به الأفراد العاملين في وسائل الإعلام، والتي تحكمهم العديد من العوامل مثل سماتهم الاتصالية، خلفياتهم المهنية، مستوياتهم الثقافية، اتجاهاتهم الشخصية ومستويات معيشتهم.

2. الممارسات المهنية الروتينية للعاملين بوسائل الإعلام:

وتشمل ضغوطات العمل اليومية، المدّة المحدّدة لتسليم العمل، الالتزام بمعايير الموضوعية والحياد، مصادر المعلومات والأخبار التي يعتمدون عليها.

3. التأثير على المضمون من داخل المنظمة الإعلامية:

وهذا التأثير تتعدّد مصادره فمنها الأحزاب السياسية، جماعات الضغط ذات المصالح الخاصة، أجندة السلطة التنفيذية وعلى رأسها صانعي السياسة ومن بينهم رئيس الدولة الذي يُعتبر أحد أهم المصادر التي تأثر في ترتيب أولويات وسائل الإعلام.

4. أجندة جماهير وسائل الإعلام:

يؤثر الجمهور في وضع ترتيب أولويات وسائل الإعلام من خلال ثلاثة محددات وهي: الوقت، القدرة للوصول لوسائل الإعلام والطاقة النفسية.

فوقت الفرد المتاح خلال اليوم هو أساس المجال التنافسي لوسائل الإعلام، ومدى قدرتها على جعل الفرد أكثر تعرّضا لها عن غيرها من الوسائل، إضافة إلى قدرة الفرد للوصول إليها، أما بالنسبة للطاقة النفسية فان اهتمام الفرد بقضايا معينة يؤدي إلى تراجع الاهتمام بقضايا أخرى في وسائل الإعلام.

5. وسائل الإعلام تؤثر في أجندة بعضها البعض:

تؤثر وسائل الإعلام في بعضها البعض فكثيرا ما تتأثر الصّحف الصغرى بالصّحف الكبرى في عرضها لأجندة القضايا الإعلامية المثارة على صفحاتها، وذلك في إطار المنافسة بين الصّحف. إضافة إلى أنه في كثير من الأحيان يؤدي اهتمام إحدى الصّحف الكبرى بإحدى القضايا ووضعها

على قائمة أولوياتها إلى اهتمام الجمهور بها، ومن ثمّ اتجاه الوسائل الجماهيرية الأخرى إلى الاهتمام بها تحقيقا لاشباعات واحتياجات الجمهور في إطار نظرية الاستخدامات والاشباعات.[1]

نقد وتقييم النظرية:

تعرّضت نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) إلى الكثير من الانتقادات أبرزها ما يلي:

- بساطة فروق النظرية وعدم الاهتمام بحجم التأثير أو طبيعته أو آليته. غير أن ظهور دراسات المستوى الثاني من تأثير وضع الأجندة التي تهتم بطبيعة التأثير وحجمه قد ينفي هذا النقد.

- غياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث، لأنها ترتكز على موضوعات وقضايا متخصّصة، بدلا من فحص مجالات الاهتمام الممكنة التي تنقلها وسائل الإعلام لعامة الناس، حيث تكمُن قدرة وسائل الإعلام في تحديد الموضوعات المثيرة للجدل من بين سياق أكبر من الموضوعات العامة.

- تعدّد الأساليب المنهجية المستخدمة في إجراء هذه الدراسات.

- ضيق المجال الذي تتحرّك فيه هذه الدراسات.

- إغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام، والتركيز على الأثر قصير الأمد.

- إن عملية ترتيب الأولويات عملية متغيرة ومتحوِّلة وليست قاعدة ثابتة.[2]

2. نظرية حارس البوابة الإعلامية:

دراسة القائم بالاتصال لا تقل أهمية عن دراسة محتوى الرسالة الإعلامية، وغالبا ما تتمّ دراسة القائم بالاتصال في إطار تحليل محتوى وسائل الإعلام، باعتبار القائم بالاتصال في الوسيلة الإعلامية يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اختيار المحتوى الإعلامي وصياغة الرسالة الاتصالية.

[1] - نسرين حسونة: **نظريات الإعلام والاتصال**، مرجع سبق ذكره، ص 14 إلى 16.

[2] - محمد فوزي شهاب الدين: **دور التلفزيون في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور البحريني**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2016، ص 46.

ومن هذا المنطلق سنحاول معرفة تأثير القائم بالاتصال في مجلة الجيش على اختيار المحتوى الإعلامي أثناء معالجته وتغطيته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

قبل التفصيل في تقديم نظرية حارس البوابة الإعلامية، نعرض فيما يلي الشروط الواجب توافرها في القائم بالاتصال، حيث حدّدها الباحثين في ميدان الإعلام والاتصال فيما يلي:

- توافر مهارات الاتصال من مهارة الكتابة، مهارة الكلام والتلفظ، مهارة الإنصات، مهارة القراءة ومهارة التفكير السليم.

- اهتمامات القائم بالاتصال ورغباته نحو موضوع محدّد ونحو الجمهور المتلقّي، فكلما كانت هذه الاتجاهات ايجابية كلما زادت كفاءة وفعالية القائم بالاتصال وبالتالي زادت قوة وتأثير الرسالة الاتصالية الصّادرة منه.

- المعرفة الجيّدة لمصدر المعلومة، زيادة على الإلمام الجيّد بالموضوع المعالج يؤثر في زيادة فعالية القائم بالاتصال.

- مركز القائم بالاتصال ضمن النظام الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه، زيادة على طبيعة الأدوار التي يؤديها القائم بالاتصال، والنظرة التي يراه الجمهور بها كلهم يؤثرون على فعالية الاتصال.

وقد حدّد الباحث **ألكسس تان** العوامل التي تجعل القائم بالاتصال مؤثرا في إقناع الجمهور في ثلاثة عوامل هي: المصداقية، الجاذبية والسّلطة والنفوذ.[1]

أول من كتب عن النظريات الاتصالية المتعلّقة بالقائم بالاتصال في وسائل الإعلام والاتصال هو الباحث النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية **كيرت لوين**، حيث وضع نظرية القائم بالاتصال التي أطلق عليها نظرية حارس البوابة. حيث يرى أنه طوال مسار الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد بوابات ونقاط يتمّ فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في الوسيلة الإعلامية تزداد المواقع

[1] - حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 175.

التي تصبح فيها سلطة الفرد أو عدّة أفراد بتقرير ما إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل أو سيتم إدخال تعديلات عليها، حيث يصبح نفوذ من يُديرون هذه البوابات له أهمية كبيرة في انتقال المعلومات.[1]

ومن جهة أخرى فإن أول دراسة تناولت واقع القائم بالاتصال بالشرح هي دراسة الباحث **روستن** سنة 1937 تحت عنوان مراسلي واشنطن، تناول فيها سيكولوجية المراسل الصحفي، ثم جاءت بعد ذلك بفترة مُعتبرة أبحاث **ديفيد مانج دايت** التي تدرس حارس البوابة ودوره في انتقاء الأخبار، حيث أعطت هذه البحوث دفعة قوية للبحث في هذا المجال المهم.[2]

وقد أجريت في الخمسينيات سلسلة من الدراسات ركّزت الجوانب الأساسية لعملية حراسة البوابة، بدون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح. وقد قدّمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا لأساليب التحكم في غرفة الأخبار، والإدراك المتناقض لدور ومركز العاملين في الوسيلة الإعلامية، ومصادر أخبارهم، والقيّم التي تؤثر في انتقاء وتقديم الأخبار. وقد قام بهذه الدراسات مجموعة من الباحثين الأمريكيين أمثال **بريد، كارتر، ستارك، جيبر، جاد، وايت** وغيرهم. وأشارت هذه الدراسات إلى أن الرسالة الإعلامية تمرّ بمراحل عديدة وهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقّي، وتشبه هذه المراحل السلسلة المكوَّنة من عدة حلقات. أي وفقا لاصطلاح نظرية المعلومات فالاتصال هو مجرّد سلسلة متصلّة الحلقات. وأبسط أنواع هذه السّلاسل هي سلسلة الاتصال المواجهي بين فردين، ولكن هذه السّلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة جدا حيث تمرّ المعلومات بالعديد من الحلقات أو الأنظمة المتصلة كما هو الحال في الصحف والإذاعة والتليفزيون، فالحدث الذي يقع في الهند مثلا يمرّ بمراحل عديدة قبل أن يصل إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد في مصر أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقدر المعلومات الذي يخرج من بعض تلك الحلقات قد يكون أكبر من ما يدخل فيها، وهذا ما يطلق عليه **شانون** أجهزة التقوية.

[1] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] – بسام عبد الرحمن المشاقبة: **نظريات الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 184-185.

ومن الحقائق الأساسية التي أشار إليها الباحث **كيرت لوين** أن هناك في كل حلقة على طول السّلسلة فردا ما يتمتع بالحق في أن يقرّر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها سيمرّرها كما هي إلى الحلقات التالية أم سيزيد عليها أو يحذف منها أو يُلغيها تماما. ومفهوم حراسة البوابة يعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمُر، حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف. وقد أشار **كيرت لوين** إلى أن فهم وظيفة حارس البوابة يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكّم في القرارات التي يُصدرها حارس البوابة.[1]

العوامل التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية:

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على عمل حارس البوابة الإعلامية إلى أربعة عوامل أساسية هي:

1. معايير المجتمع وقيمه وتقاليده:

يعدّ النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال، فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على تقبل المواطنين لها، ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو التطبيع، وتعكس وسائل الإعلام هذا الاهتمام بمحاولتها الحفاظ عل القيّم الثقافية والاجتماعية السّائدة.

ويرى الباحث **وارين بريد** أنه في بعض الأحوال قد لا يقدّم القائم بالاتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، وليس هذا تقصيرا منه، ولكن إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية، وللحفاظ على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية. فقد تُضحِّي وسائل الإعلام أحيانا بالسبق الصحفي أو تتراجع بعض الشيء في أداء واجبها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهم الجماهير، وذلك رغبة منها في تدعيم قيّم المجتمع وتقاليده وحماية للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.

[1] – حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 176-177.

2. المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:

تلعب الخصائص والسّمات الشخصية للقائم بالاتصال دورا في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل الجنس، العمر، الدخل، الطبقة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الانتماءات الفكرية أو العقائدية ...الخ.

ويُعدّ الانتماء عنصرا محدِّدا من محددات الشخصية، لأنه يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العالم المحيط بالفرد، كما أن الفرد ينتمي إلى بعض الجماعات التعليمية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي تُعدّ بمثابة جماعات مرجعية يشارك الفرد أعضائها في الدوافع والميول والاتجاهات، وتؤثر قيّمهم ومعاييرهم في اتخاذ قراراته أو قيامه بسُلوك معين.

3. المعايير المهنية للقائم بالاتصال:

تتضمن المعايير المهنية للقائم بالاتصال ما يلي:

أ – سياسة الوسيلة الإعلامية:

تتعرّض المؤسسة الإعلامية إلى ضغوط داخلية وخارجية، وهذه الضغوط تؤثر بشكل مباشر على القائم بالاتصال أثناء تأدية مهامه، وتتمثل هذه الضغوط في العوامل الخارجية التي من بينها موقع الوسيلة الإعلامية من النظام الاجتماعي القائم، مدى ارتباطها بمصالح وجماعات ضغط معينة، وجود مؤسسات إعلامية منافسة ...الخ، أما العوامل الداخلية فهي تتمثل في نمط ملكية الوسيلة الإعلامية، أساليب السيطرة، النظم الإدارية، ضغوط الإنتاج ...الخ. وتلعب هذه العوامل دورا مهما وملموسا في شكل المضمون الذي يُقدّم إلى الجمهور. كما أنها تنتهي بالقائم بالاتصال إلى أن يصبح جزء من الكيان العام للمؤسسة.

ومن جانب أخر فإن السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية تُعدّ عاملا بالغ الأهمية ذو تأثير مباشر على أداء القائم بالاتصال.

ب – مصادر الأخبار:

أشارت أغلب الدراسات في هذا المجال إلى إمكانية استغناء القائم بالاتصال عن جمهوره، وصعوبة استغنائه عن مصادره. وأثبتت عدّة دراسات عن الصحفيين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية قوة تأثير المصادر الصحفية على القائم بالاتصال إلى حدّ احتوائه بالكامل، مؤكدين إلى أن محاولة استقلال الصحفي عن مصادر الأخبار عملية شاقة للغاية.

ج – علاقات العمل وضغوطه:

يتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصمتها على القائم بالاتصال، حيث يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بُعدا اجتماعيا، وتشكل هذه العلاقات بالنسبة للقائم بالاتصال جماعة أولية.

وتظهر أهمية علاقات العمل في أن وظيفة القائم بالاتصال في حدّ ذاتها هي وظيفة تنافسية بطبيعتها، حيث يستهدف كل صحفي تحقيق السّبل للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور لكسب ثقتهم لأسباب اقتصادية أو فكرية أو عقائدية، ولذلك فإنه على الرغم من اعتناق جميع الصحفيين نفس المعايير المهنية، إلا أنه يظل لكل واحد منهم معاييره الخاصة. وإلى جانب إكساب القائم بالاتصال المعايير المهنية ، تقوم علاقات العمل على مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة وتحقيق الرضا الوظيفي، والذي يؤثر بالتالي في الدافعية والإنجاز.

4. معايير الجمهور:

لاحظ الباحثان **اثيل دي سولا بول** و **شولمان** أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال، مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور. فالرّسائل التي يقدمها القائم بالاتصال يحدّدها إلى حدّ ما توقعاته عن ردود فعل الجمهور، وبالتالي يلعب الجمهور دورا ايجابيا في عملية الاتصال. ويؤثر تصوّر القائم بالاتصال للجمهور على نوعية الأخبار التي يقدمها. وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي قام بها الباحث **ريموند باور** أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال أنه يخاطبه له تأثير كبير

على طريقة اختيار المحتوى وتنظيمه. فوسائل الإعلام يجب أن ترضي جماهيرها، ولكي يتحقق هذا يجب معرفة الجمهور معرفة دقيقة من خلال الدراسات العلمية.[1]

نقد وتقييم النظرية:

تعرّضت نظرية حارس البوابة الإعلامية إلى بعض الانتقادات من الباحث **إبراهام باس** فهو يرى أن مفهوم حارس البوابة لا ينطبق إلاّ على قنوات الاتصال القائمة داخل جماعة اجتماعية بعينها كفريق المحرِّرين مثلا، وإنما يجب أن يلاحظ دور وكالات الأنباء المستقلة التي تحتل نفس الأهمية بسبب مسؤوليتها عن إنشاء ووضع مضامين الرّسائل الاتصالية التي تبنّها وسائل الإعلام، وبما أن وكالات الأنباء وهيئات التحرير المسؤولة في وسائل الاتصال الجماهيري لا تمثل جماعة اجتماعية بالمفهوم الذي قصده الباحث **كيرت لوين**، فإن مفهوم حارس البوابة لا يصلُح للتطبيق على كل فئات القائمين بالاتصال، وبناءا على ذلك يقترح الباحث **إبراهام باس** ضرورة التمييز بين المجالين الآتيين:[2]

- المجال الأول: وهو المجال الرئيسي الذي تمثله وكالات الأنباء والمُخبرون الصحفيون الذين يتولون جمع الأنباء.

- المجال الثاني: تمثله إدارات التحرير التي يعمل فيها مُحرِّروا الأخبار.

ومن هنا يتضح أن المجال الأول هو الذي يحدّد الأحداث التي تستحق الكتابة والنشر عنها، وبالتالي يحدّد الأخبار التي تصل إلى القائمين بالاتصال. أما المجال الثاني يُعتبر ثانويا حيث تقتصر مهمته على مجرد تعديل وتحرير المادة الإخبارية الخام الواردة من المراسلين.

ومعنى هذا أن وظيفة حارس البوابة تؤدى بشكل منفصل وعلى نحو مختلف في كل مجال على حدة.[3]

---

[1] - حسن عماد مكاوي و ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 177 إلى 184.

[2] - منال هلال المزاهرة: **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 274.

[3] - محمد الجوهري وآخرون: **دراسة الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 55.

ويرى الدكتور **عبد الرحمان بابا واعمر** أن دراسات القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة الإعلامية رغم قِلّتها جاءت لتضع لبنة جديدة في الدراسات الإعلامية، وتفسّر العديد من الظواهر التي يُعتبر فيها القائم بالاتصال متغيرا مستقلا، يؤدي دوره التأثيري بشكل بارز في المتغيرات التابعة الأخرى، غير أن هذه الدراسات تبقى ناقصة مقارنة بالتغييرات الكبيرة والسريعة الحاصلة في هذا المجال، وظهور قائمين بالاتصال من صنف أخر لا ينتمون إلى جماعات أولية كالمحرِّرين داخل مؤسساتهم الإعلامية، وأصبحوا أيضا يؤدون دور المخبرين والمحللين ومصادر للخبر في أحيان عديدة. يعتمد عليهم الصحفيون في صياغة موادهم الإعلامية.[1]

15. صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات والعقبات أثناء دراستنا للموضوع عرقلت سير الدراسة وحالت دون انجازها بوتيرة منتظمة ومستمرة وأهم هذه الصعوبات:

- حداثة موضوع الدراسة، مما أدى إلى قِلّة تناوله في الدراسات الجامعية، إضافة إلى نقص المراجع التي تناولت الموضوع.

- أنية موضوع الحَراك الشعبي استدعى انتظار الأحداث وتطوّراتها ومواكبتها من أجل استكمال الدراسة.

- صُعوبة الحصول على المراجع الكافية المتعلّقة بموضوع دراستنا، خاصة بعد التوقيف الاضطراري للدراسة حضوريا بسبب جائحة فيروس كورونا 'covid-19' نتيجة اتخاذ السّلطات العمومية في الجزائر تدابير احترازية من أجل الحدّ من انتشار الفيروس للحفاظ على صحّة المواطنين وحمايتهم.

[1] - عبد الرحمان بابا واعمر: **دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي 'دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة'**، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

– استحالة إجراء مقابلة مع رئيس دائرة التحرير في مجلة الجيش لتدعيم الدراسة وإثرائها عن طريق استخدام أداة بحث أخرى، وذلك رغم محاولاتنا العديدة للاتصال بأعضاء هيئة تحرير مجلة الجيش وإدارتها، إذ تمّ مراسلتهم عن طريق مراسلة مكتوبة وأخرى رقمية عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة، وأخرى عن طريق صفحة المجلة في موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، وكذلك عن طريق الاتصال هاتفيا برئيس دائرة التحرير الذي وجّهنا إلى مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه بوزارة الدفاع الوطني، التي تمّ مراسلتها في هذا الشأن، حيث لم نتلق ردا على طلبنا.

الإطار النظري

للدراسة

الفصل الثاني: الحَراك الشعبي في الجزائر

الفصل الثاني: الحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الحَراك الشعبي في الجزائر وخصائصه

المبحث الثاني: خلفيات الحَراك الشعبي في الجزائر وسياقاته

المبحث الثالث: كرونولوجيا الحَراك الشعبي في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

ارتبط المفهوم العام للحَراك بالحركة التي تقوم بها الشعوب ضدّ أنظمتها الحاكمة نتيجة لطغيانها أو فسادها، وارتبط الحَراك في الدول العربية بموجة الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات التي عمّت العديد من الدول العربية ابتداء من نهاية سنة 2010، حيث دعا المحتجون بالمزيد من الديمقراطية والحقوق السياسية والحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الحَراك الشعبي في الجزائر، وذلك بتقديم تعريف دقيق له مع عرض للخصائص التي يمتاز بها، ثمّ سنتطرق إلى الخلفيات التي سبقت الحَراك الشعبي ومهّدت له وكانت سببا في ظهوره، ونستعرض أهم السياقات التي أنتجت الحَراك الشعبي في الجزائر مع التركيز على السياقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما سنركِّز في أخر الفصل على عرض كرونولوجيا الحَراك الشعبي في الجزائر من خلال سرد أهم مجرياته وأحداثه منذ انطلاقه في 22 فيفري 2019 إلى غاية نهاية شهر ماي 2020 التي هي فترة دراستنا للموضوع، مع الإشارة إلى أن الحَراك الشعبي سجل انقطاعا في سيرورته ابتداء من منتصف شهر مارس 2020، بسبب ظروف متعلِّقة بجائحة فيروس كورونا 'covid-19' حيث أعلنت السّلطات العمومية في الجزائر تدابير احترازية تتعلّق أساسا بالحجر الصّحي وما انجرّ عن ذلك من تقييد مؤقت للحريات ومنع تجمع وتنقل المواطنين وذلك من أجل الحدّ من انتشار الفيروس للحفاظ على صحّة المواطنين وحمايتهم، وذلك تماشيا مع ما اتخذته أغلب دول العالم التي شملتها الجائحة.

المبحث الأول: مفهوم الحَراك الشعبي في الجزائر وخصائصه

مفهوم الحَراك الشعبي:

يُعرّف الدكتور **عبد العالي رزاقي** الحَراك الشعبي بأنه مجموع المسيرات الشعبية التي يقوم بها المواطنون الجزائريون كل جمعة عبر 48 ولاية.

والحَراك حسبه مفهوم قريب من مفهوم الهبّة، التي تحمل معنى الثورة والهيجان، والاستيقاظ من النوم، والحسم، والظهور والصعود. فالهبّة مُرادفة في المعنى للثورة أو الانتفاضة، ولكنها تختلف عنهما. فالثورة تحمل فكرة وراءها جماعة يُسمّون أنفسهم بالثّوار، والانتفاضة تعني احتجاجا شعبيا في زمان ومكان، أما الهبّة فقد تكون تلقائية أو لعوامل وظروف ومعطيات خاصة. والهبّة اصطلاحا هي التغيير بالمفهوم الشعبي الذي يعني ذهاب مجموعة من الناس يحملون قيّما مُناهضة للأغلبية التي يُديرون شؤونها العامة.[1]

يوجد فرق في اللّغة بين الحِراك بكسر الحاء والحَراك بفتح الحاء، فالحِراك بكسر الحاء هو حركة جزئية داخل المجتمع مرتبطة بعملية تغيير الموقع الاجتماعي لفئة معينة من المجتمع، سواء اجتماعيا أو جغرافيا، فقد يحصل نزوح ريفي فيتحول الإنسان من الريف إلى المدينة، أو أن فردا يتحوّل من انتماء إلى فئة الفلاحين أو الحرفيين فيصبح من فئة الأطباء أو المحامين. أما الحَراك بفتح الحاء فهو الحركيّة الكلية الشاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كانت انتماءاتهم، تسعى إلى نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي، مما يجعل كل هذه الفئات تدخل في عملية تشاركيّة وتضامنية في تحقيق هذه النقلة النوعيّة.[2]

استخدمت وسائل الإعلام الجزائرية الخاصة والعمومية الكثير من المصطلحات المتداولة في الشارع الجزائري لوصف الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ 22 فيفري 2019، فسمّتها بعض النخب وبعض أحزاب المعارضة بـــ 'الهبّة الشعبية'، وأجمعت وسائل الإعلام على أنها 'حَراك شعبي'، وهناك من وصفها بـــ 'الثورة الصّامتة'، بالرغم من أن قيادة الجيش والسّلطة الحاكمة وضعتها في

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] – فاروق طيفور: **الحَراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

خانة 'الأزمة'، واختلفت آراء من وضعوها في هذه الخانة أو تلك، ما بين من يصنّفها ضمن 'الأزمة الدستورية' وبين من يصنّفها ضمن 'الأزمة السياسية'، ومن يصنّفها ضمن 'الانسداد السياسي' أو 'الورطة'. وتجنب الجميع عبارة 'الربيع' التي هي موجودة في الأدبيات السياسية في الجزائر منذ 20 أفريل 1980 وتحوّلت إلى انتفاضة شعبية في 05 أكتوبر 1988.[1]

وأما على الصعيد الخارجي فقد تناولت أغلب القراءات والتغطيات الإعلامية ما يحدث في الجزائر تحت تسمية الحَراك الشعبي السّلمي، و لم تستخدم كلمة ثورة أو انتفاضة أو أحداث وهي مفردات لها مدلولاتها الثقافية والسياسية.[2]

خصائص الحَراك الشعبي في الجزائر:

كشف الحَراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته عن مجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي:

– سلميّة المسيرات الشعبية: وهي الصّفة الأولى التي طغت على الحَراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته، ومن خلال قراءة معمّقة لخصوصية الحالة الجزائرية يمكن استنتاج إن الشعب الجزائري استفاد من تراكمات الماضي، وعدم جدوى العنف في العملية الانتقالية وفي تحقيق المطالب، والأمثلة التي استنتج منها ذلك هي أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر، فترة الإرهاب التي شهدتها الجزائر خلال سنوات التسعينيات أو ما يُصطلح عليه بالعشرية السوداء، ووصولا إلى أحداث الحَراك العربي الذي شمل عدّة دول عربية منذ انطلاقته من تونس، وهو ما اصطُلح عليه بالربيع العربي.

– الدّقة والتنظيم: تميزت كل المسيرات التي انطلقت منذ 22 فيفري 2019، بمستوى عال من الدّقة والتنظيم، سواء من حيث الأماكن المتفق على التجمع فيها أو من حيث التوقيت.

– الحشد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: لعبت مواقع التواصل الاجتماعي وبالخصوص الفايسبوك دورا أساسيا في نشر الفكرة والوعي بين المواطنين، وحشد الجماهير وحثّها على اتخاذ الاحتياطات اللازمة كعدم الاصطدام بأجهزة الأمن وتجنّب العنف والشغب.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] – فاروق طيفور: **الحَراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

– توحيد الشعارات والمطالب: ما ميّز أيضا الحَراك الشعبي السّلمي في الجزائر هو توحيد الشعارات التي رفعها المواطنون، ونادوا من خلالها بالتغيير الجذري للنظام والإصلاحات الشاملة لكل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

– الوحدة الوطنية: عكس الحَراك صورة ايجابية عن الوحدة الوطنية، بحيث لم تظهر شعارات عنصرية ومحرّضة، فقد تمكّن الحَراك من توحيد الصفوف وتجاوز معيار الجهوية، فضلا عن تأكيد الصّلة بين الجيش والشعب.

– التركيبة الاجتماعية: إن الحَراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ، وإن غلبت الشريحة الشبابية الموجودة بقوة في هذا الحَراك وذلك بالرّغم من أن معظم الشباب لم يعش مرحلة الإرهاب في الجزائر، فقد عاش مرحلة أخرى من تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية في البلاد، والذي يُصطلح عليه بالإرهاب البيروقراطي.[1]

– غياب نخبة تقود الحَراك: إن غياب نخبة تقود الحَراك شكّل نقطة قوة، على خلاف ما دعا إليه البعض بضرورة تشكيل قيادة للحَراك، فغياب قادة يُسيّرون الحَراك الشعبي يجعل من الصّعب اختراقه عن طريق الاستقطاب لخدمة أجندات أخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من أجلها.

– التمسّك بالحل الجزائري الداخلي ورفض التدخل الأجنبي: أكّد المشاركون في الحَراك الشعبي على رفضهم التدخل الأجنبي، وتمسّكوا بالحل الجزائري الداخلي وفق ما تقتضيه مصلحة الشعب ومقاربات الشارع الجزائري الذي أصبح جماهيريا ونخبويا يتزايد يوما بعد يوم بشكل سلمي، مما فوّت على الأجندات الخارجية استغلال الحَراك.[2]

[1] – سايح فاطمة: **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2019، ص 35-36.

[2] – صهيب شنوف: "أمور تميز بها حَراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية"، **www.arabicpost.net**، /مميزات-الحراك-الجزائر-https://arabicpost.net/opinions/2019/03/13/10، 20 ماي 2020، 03:24.

المبحث الثاني: خلفيات الحَراك الشعبي في الجزائر وسياقاته

شكّل تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مدخلا أساسيا لحالة الاضطراب والاحتجاج الذي أسهم في ظهور الحَراك الشعبي في الجزائر، وقد تحقّق هذا الحَراك بفعل جملة من الأسباب غير المنفصلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، وأبرز هذه الأسباب ما يلي:

أ – الأسباب والسيّاقات السياسية:

يُصنّف النظام الجزائري ضمن الأنظمة السياسية السّلطوية العربية غير الحرّة، وذات الطابع العسكري، ومع مجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** إلى الحكم توسّعت قاعدة النظام التسلطي لتشمل رجال أعمال وبيروقراطيين ليتمّ توزيع مداخيل النفط على المجموعات النافذة داخل النظام، وذلك لضمان ولائها للرئيس بوتفليقة الذي سعى منذ تقلّده الحكم إلى تجديد عهداته. وخلال سنة 2019 لقِيَ ترشيح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رفضا شعبيا مفاجئا، حيث انطلقت مسيرات شعبية منذ 22 فيفري 2019 مُعلِنة بذلك بداية حَراك شعبي جزائري يطالب بعدم ترشيح الرئيس لعهدة خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصّحي، وحول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها التعسفية كالفساد السياسي، وتركيز الثروة في أيدي المستبدين في السلطة لعقود من الزمن، بالإضافة إلى انتشار فساد النّخب والإعلام والقضاء وعدم إشراك الشباب في القرارات السيّاسية. كما جاءت هذه الانتخابات في ظروف سياسية وأمنية ميّزتها أزمة المجلس الشعبي الوطني حيث تمّ الانقلاب على رئيسه **السعيد بوحجة**، وتغييرات غير مسبوقة في سلك المؤسسة العسكرية التي شهدت عزل وإقالة و متابعة ضباط سامين في مناصب جدّ حسّاسة، إضافة إلى ما سبقه من حدث غير مسبُوق تمثل في أكبر فضيحة تهريب للكوكايين في تاريخ الجزائر.[1]

[1] – سايح فاطمة: **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ويمكن إبراز أهم السيّاقات ذات الطابع السياسي التي ساهمت في إنتاج الحَراك الشعبي فيما يلي:

1 – تعطيل الأطر الوسيطة وتمييع الفضاء السياسي:

حيث أنه في كل دول العالم يعتمد المواطن على ما يمنحه كل من المجتمع السياسي والمدني بوطنه من فضاءات تفاعل وهوامش تعبير للتغيير من واقعه لما هو أفضل، غير أن تعطيل هذا النوع من الفضاءات في بعض البلدان يعطل من مواطنة قاطنيها.

فشكليا يوجد في الجزائر أزيد من سبعين (70) حزبا سياسيا معتمدا وأكثر من مائة وعشرين (120) صحيفة يومية تناقش الشأن السياسي، وعشرات القنوات التلفزيونية المستقلة نسبيا وبرلمان تعدّدي ومجالس منتخبة تعدّدية محلية وولائية، وحوالي مائة ألف (100 000) جمعية مُعتمدة. بمعنى آخر، ظاهريا كل الأطر متوفرة للتعبير عن انشغالات المواطن الجزائري، ولكن وظيفيا هذه الأطر غير مفعّلة وتفتقد للمصداقية لدى ذلك المواطن، مما دفعه للخروج للشارع في لحظة استياء عامة.

فالسّلطة في الجزائر اختارت السّير في اتجاه تعطيل الأطر وتمييع الفضاء السياسي، فعوض تعطيل المسار الانتخابي والظهور بمظهر السّلطة الديكتاتورية، فضلت التفنّن في إنتاج المشهد السياسي التعدّدي الشكلي، مع الاجتهاد الدّائم في تعطيله وظيفيا بكل الطّرق المتاحة، وعلى رأسها التزوير الناعم المُسبق للمواعيد الانتخابية، عن طريق الاختيار المُسبق للمترشحين قبل السّماح لهم بالمشاركة في المواعيد الانتخابية بشتى الطّرق، مثل استعمال القضاء وتوريط الإدارة في تعطيل اعتماد الملفات المطلوبة واستعمال المال الفاسد لشراء الذمم وإغراق الفضاء السياسي بجيش من الانتهازيين لثني المواطن عن المشاركة السياسية، وتحوّل الفضاء السياسي رغم كل ما يزخر به من أطر إلى فضاء مُميّع شكلي صوري يدفع الشرفاء والنزهاء إلى الابتعاد عنه وعدم المشاركة في المواعيد السياسية خاصة الانتخابية منها.[1]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص 16-17.

2 – تراجع مصداقية وأداء المجالس المنتخبة:

لا يمكن الحديث عن الفضاء السياسي دون الحديث عن المصداقية وأداء المجالس المنتخبة، لأنها تشكل الأدوات الحقيقية للفعل السياسي الجواري، والمعبِّرة عن الإرادة السياسية للمواطن، فقد تميزت المجالس المنتخبة بالهشاشة والفساد بشكل متصاعد منذ الانتخابات البرلمانية في سنة 1997، التي شهد النظام على نفسه بتزويرها بالاستعانة بالإدارة، بل تمّ تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي سيفوز بها ثلاثة أشهر فقط قبل إجرائها.

وسار الوضع على نفس الصّورة بتزايد نسق التدهور وتراجع المصداقية باستمرار، إلى أن وصل الأمر إلى ما يُسمى ببرلمان الشكارة، بسبب نواب دفعوا أموالا لكي يشتروا مناصب في البرلمان، لتنتقل هذه الظاهرة إلى مجلس الأمة أيضا، وعندما وصلت هذه الممارسات اللاأخلاقية إلى مسامع الناس وترسّخت في وعيهم الجمعي، لم يعُد ممكنا المراهنة على تلك المجالس ومن ثَمّ الذهاب للمواعد الانتخابية، ونِسبُ المشاركة الضعيفة والمتراجعة رغم التزوير تؤكد ذلك، خاصة أن النّسب المقدمة من قبل السلطات يشكّك فيها الكثيرون ويعتبرون أنها مضخمة بشكل كبير.

و لم تسلم حتى المجالس المنتخبة المحلية، فقد كان متاحا للسلطة أن تستثني الانتخابات المحلية من التمييع والتزوير طالما أنها قد تساعد على حلّ مشاكل المواطنين والقيام بعمل جواري تحسيسي يُعيد نوعا من الثقة للمواطن ويُثنيه عن الاستقالة، لكن لم يحدث ذلك، بل بالعكس لجأت السلطة إلى إضعاف سلطة المنتخبين المحليين بإضعاف صلاحياتهم وتحويلها إلى السلطة المركزية.[1]

3 – انتشار الخطاب السياسي الاستفزازي التهريجي:

شعورا بالقوة والسيطرة على المشهد السياسي وإذلالا لكل صوت معارض ومنتقد لهشاشة الفضاء السياسي، بدأت أحزاب السلطة بتبنِّي الخطاب الاستفزازي متحدّية كل من يريد تغيير الأوضاع وكل من يشتكي من الوضع السياسي القائم.

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

وأمام تلك التصريحات المستفزّة والتهريجية، ازداد انسحاب المواطن من الفضاء السياسي وتكرّست الاستقالة السياسية، والغريب في الأمر هو أن أحزاب السلطة أي الموالاة بدأت تسوِّق النموذج السياسي الجزائري كنموذج جذاب ومتميِّز يمكن تصديره للدول العربية والإفريقية، بل أصبحت تقارنه مع بعض الديمقراطيات الغربية.

ومبدئيا فإن السلطة نجحت في إنتاج نظام ديمقراطي مغشوش، يتمتع بواجهة ديمقراطية جميلة تحلم بها الكثير من المجتمعات العربية، وفعلا إذا ما قورن الوضع السياسي في الجزائر بوضعية مجتمعات عربية أخرى، فقد كان فعلا متميزا ويتمتع بالكثير من الحريات والهوامش المهمة، ولكن درجة استقالة المواطن كانت أكبر، لمستوى لا يسمح باستغلال تلك الهوامش، ولعلّ ظاهرة **رشيد نكاز** المعارض السياسي الذي حاول الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2014 ومُنِع بسبب جنسيته الفرنسية وعدم إقامته لمدة عشر سنوات متتالية بالجزائر جديرة بالاهتمام، فقد استطاع بعد سنوات من النشاط بإمكانيات محدودة لا تتجاوز هاتفه النقال، أن يجمع من حوله تدريجيا الآلاف من المعجبين والأنصار بعدما استعمل خطابا مخالفا لما تعوّد عليه الجزائريون، يتسمُ بالبساطة وعدم المراوغة أو التصنع، تمحور حول التعبير عن معاناة الجزائري اليومية، فاستطاع تحريك المشهد السياسي الرّاكد وخلق ديناميكية ساعدت على خروج الجزائريين للشارع سياسيا قبل أحداث 22 فيفري 2019.

ومن هنا تتأكد جزئيا قدرة السلطة على إنتاج المشهد الديمقراطي المقبول شكلا والمغشوش مضمونا، وهذا المشهد بالذّات فرض معادلة مستعصية على نشاط السياسيين، بحيث إذا لجأت الأحزاب للمشاركة السياسية وفقا لقواعد السلطة القائمة تفقد مصداقيتها، وإذا قاطعت المشهد وانسحبت تُنسى في خضم الأحداث وتختفي من المشهد تدريجيا.[1]

4 – غياب رئيس الجمهورية:

عدم مخاطبة رئيس الجمهورية لشعبه منذ 2013 ترك بصمته واضحة على المشهد السياسي، فبدأ الاحتقان بشكل واضح أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014، حيث لم يشارك الرئيس المريض

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

فيها إطلاقا، وحتى تأدية القسم الدستوري بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعهدة رابعة في 2014 كانت مُهينة للغاية بالنسبة للجزائريين، وهم يشاهدون الرئيس المنصب عاجزا عن النطق ولو بكلمات معدودة.

فلم يتعوّد الجزائريون على البقاء لفترة ولو قصيرة من دون رئيس، حتى وإن كان مفروضا بالتزوير أو الانقلاب، إلا أن منصب الرئيس كان ولا يزال دائما مُهمّا في الجزائر، بحكم أن نظام الحكم فيها رئاسي يتمتّع فيه الرئيس بصلاحيات الملك، فقد قام الرئيس السابق بوتفليقة منذ توليه السلطة بتعديلات دستورية تزيد من هيمنته على الصلاحيات والسلطات في الجزائر.

وبعد مرض رئيس الجمهورية، أصبح الجزائريون يوما بعد يوم يشعرون بشغور منصبه، وطالب البعض منهم قبل رئاسيات 2014 بمنع ترشح الرئيس المريض وحاولوا القيام بمسيرات وتجمعات معارضة، ولكن أعدادهم لم تكن مُعتبرة، مما سهّل على قوات الأمن محاصرتهم وقمعهم والتضييق على نشاطهم منذ الوهلة الأولى. ولكن هذا لم يمنع من تأجيج مشاعر الجزائريين بالإهانة والتذمر، فقد كان الاعتراض ولو بشكل محتشم منبها وموجّها لخطورة ما آلت إليه الأوضاع بالبلاد، وأن المستقبل في ظل العهدة الرابعة للرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لن تكون آثاره آمنة على الجزائريين، بل ستدفع البلد إلى مزيد من الفوضى والتسيّب وتغوّل المال الفاسد في الحكم.[1]

5 – سطوة المال الفاسد على المواعيد الانتخابية:

غالبية دول العالم تُعاني من ظاهرة استشراء الفساد بنسب متفاوتة، الشيء الذي جعل من شعار مكافحة الفساد شعارا عالميا يروّج له بامتياز في كل الدول استعطافا لمشاعر الجماهير. حيث أن شعار الفساد أو القضاء عليه، هو شعار شعبي وشعبوي في الوقت نفسه، يمكن أن يكون أحد مداخل التحوّل الديمقراطي، كما يمكن أن يكون العكس تماما، أي مطيّة لإنتاج الديكتاتورية أو إعادة إنتاجها، على نحو أكثر تسلطا وأشد فسادا.[2]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] – نعمة أديب: **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، دار الفرابي، لبنان، 2014، ص 101.

فقد ظهر في الجزائر في العقود الأخيرة الكثير من رجال الأعمال، وقد رافق ظهورهم أحاديث عن تحويل المال العام و التواطؤ مع النخب الحاكمة للاستحواذ على القطاع العام وتحويله بالدينار الرمزي للقطاع الخاص، وازدادت سطوة رجال الأعمال يوما بعد يوم، وبدأت تتشكل مجموعات نافذة من رجال الأعمال، تحوّلت في ظرف وجيز إلى جزء فاعل في المعادلة السياسية، وتحولت الأموال التي اكتسبوها من صفقات مشبوهة في الغالب في ظل نظام اقتصادي ريعي تدريجيا إلى نفوذ إداري واقتصادي وسياسي، لدرجة أن بدأت الروايات تتسرّب عن تعينهم لوزراء وولاة ورؤساء شركات عمومية ومدراء إدارات لكي يضمنوا المحافظة على مصالحهم وتوسيع نفوذهم، والتسريب الشهير المسجّل لـــ **علي حداد** رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل 'الباترونا'، الذي توعّد فيه الوزير الأول آنذاك **عبد المجيد تبون** بمعاقبته، خير دليل على ذلك، فبعدما دخل في خلاف معه، لم تمر أيام حتى تمت إقالة هذا الأخير بعد ثلاثة أشهر من تعيينه.

ليتأكد الجميع أن رجال الأعمال قد أصبحوا جزء من معادلة الحكم في الجزائر، وأصبح الكثير منهم يتوجهون للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لشراء الحصانة لتسهيل حصولهم على الصفقات وحماية مصالحهم. وبعد فترة وجيزة لم يعودوا يكتفون بالحصانة، بل أصبحوا يضعون الموالين لهم في مناصب المسؤولية في الدولة، حسب ما يروق لهم ويضمن مصالحهم، فاستحوذوا تدريجيا على الاقتصاد الوطني لينتقلوا إلى اختراق أحزاب السلطة، والتدخل في وضع القائمين عليها وتحديد ترتيب أسماء المترشحين في قوائم الانتخابات المختلفة والاستحواذ على المناصب الأولى، فجاءت النتائج فيما بعد لتأكّد دخول رجال المال المستفيدين من علاقات مشبوهة مع السلطة القائمة والممثلة بالدرجة الأولى في الرئاسة أو ما اصطلح على تسميته بمحيط الرئيس وحاشيته. حيث كان يتمّ شراء السلطة والنفوذ السياسي عن طريق المال، وهذا ما أكّدته الشهادات بعد سقوط جناح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حين بدأت العدالة في التحقيق مع رموز الفساد المالي الذين ارتبطوا به، حيث توسع نفوذهم بشكل كبير أثناء التزاوج غير الصحي بين المال الفاسد والسياسة.[1]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

6 – الاغتراب السياسي للمواطن الجزائري:

تُعتبر المواطنة حسب علماء الاجتماع مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي يتمثل في الدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدّم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدّد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة.[1]

وأي خلل يصيب هذه العملية أو العقد الاجتماعي القائم بين الطرفين أي الفرد والوطن بما يحمله من شروط والتزامات، يجعل محتوى المواطنة هشا ومهدّدا بالانهيار، خاصة إن كان ذلك المواطن يعاني من أخطر صور الاغتراب وهو الاغتراب السياسي، حيث أن غياب المواطنة والانتقاص من حقوق المواطن أو الاعتداء عليها أو مصادرتها جعلت الكثير من المواطنين يعيشون في عزلة أو لا مبالاة، وأحيانا يعبّرون عن تذمرهم واحتجاجهم بطرق سلبية أو سيئة بما فيها استخدام العنف أو الانخراط في حركات إرهابية، وبسبب ذلك الواقع المرير، تكون علاقة المواطن بالدولة تشكيكية وارتيابية، بما فيها علاقته بالمرفق العام والبيئة والخدمات.[2]

والمواطن الجزائري الذي يعيش حالة اغتراب حادة، عانى قبل ذلك من حالة فشل مجتمعي وعجز عن تحقيق الذات، وقد انعكس ذلك على المشاركة السياسية وعلى تقييم الفعل السياسي في الجزائر، أي تشكيل التّصور عن العملية السياسية، ويمكن اختصار ذلك في الاغتراب السياسي للمواطن، بحيث يصبح غير مقتنع بشكل كلّي بالمنظومة السياسية، لا يشعر بالانتماء لها، ولا يهتم إطلاقا بصيرورتها، بل يحاول تعويض الفراغ السياسي الحاصل في حياته بكل الطرق هروبا من هذا الواقع السيئ، فاستبدل الرهان السياسي بالرهان الكروي، بحيث تصبح مقابلة نهائي بطولة أوروبا للأندية أهم بكثير من مواعيد سياسية كان من المفروض أن تكون مصيريّة، مثل الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، والخطير في الأمر أن الاغتراب السياسي الحاد يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل أهم آلية للتغيير والإصلاح، وهي الأدوات السياسية للتغيير، وكأن هذا المواطن يعيش في بلد

[1] – محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2016، ص 52.

[2] – عبد الحسين شعبان: **الهوية والمواطنة، البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص 161.

أجنبي، لا يملك حق التصويت والمشاركة في تقرير مصير تلك البلاد، هذا حال غالبية أفراد المجتمع الجزائري ما قبل 22 فيفري 2019، تاريخ بداية الحَراك الشعبي، وقد تجلى هذا الاغتراب في مظاهر واضحة تتمثل أساسا في العزوف الانتخابي، الاستقالة من الشأن السياسي والسّخرية السياسية التي انتشرت بشكل كبير كتعبير عن رفض الفضاء السياسي على شاكلته الحالية والمطالبة بتوفير شروط عملية سياسية نظيفة ونزيهة، حيث أصبحت السخرية السياسية أداة قوية للتعطيل والتشكيك في نزاهة المسؤولين ومصداقيتهم، وذلك بالتزامن مع تزايد الاستعمال الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر، إذ أن هذه المظاهر السّالفة الذكر تشكل مدخلا رئيسيا لفهم هبّة 22 فيفري وكيف انتقل المجتمع من الشيء إلى نقيضه، أي من الاستقالة السياسية الكاملة إلى المشاركة الاحتجاجية السياسية العارمة والتي تجاوزت كل التوقعات.[1]

7 – سوداوية صورة الفضاء السياسي بالخارج:

منذ سنة 2013، ومنذ مرض الرئيس، أصبح من الصّعب إخفاء تدهور المشهد السياسي الجزائري عن الرأي العام الدولي، وتأكّد يوما بعد يوم أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة غير قادر على ممارسة مهامه. وبطبيعة الحال هذا الوضع يخرج عن المألوف في السياسة، خاصة وأن الجزائر تجلِب الانتباه بثقلها وموقعها الجغرافي وحجمها وتِعداد سكانها.

فقد مرّت العهدة الرابعة للرئيس بشكل سريع، لم يكن الجزائريون جاهزون لمعارضتها بشكل واسع وظاهر، لكن تمرير العهدة الخامسة لم يكن من الممكن تجرّعه بهذه السهولة، بعدما سمع ورأى الجزائريون شعوب العالم تسخر من ترشيح رجل مريض لرئاسة الجمهورية، وكيف أنه في مجالس رسمية يتمّ الاستهزاء مما يحصل في الجزائر بطريقة مُهينة ومُستفزة، وبالتالي بعدما كان مرض الرئيس شأنا داخليا، بدأ بالتحوّل التدريجي إلى حدث دولي ونكتة سياسية يتمّ تداولها في العديد من دول العالم، في برامج السخريّة السياسية، وأصبحت الجزائر تُقدَّم كمثال عن غياب الديمقراطية وعجز الشعوب واستسلامها وخنوعها، حتى أن بعض شعوب الدول الإفريقية أصبحوا يحذِّرون من الوصول إلى الوضع الذي آلت إليه الجزائر، وكلما حاول رئيس في بلد ما فتح العهدات الرئاسية

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 25 إلى 32.

للترشح من جديد عُيّر بالنموذج الجزائري. وارتفع بذلك سقف المأساة السياسية لدى المواطن الجزائري، ليتحول إلى مواطن متّهم من قبل الشعوب الأخرى في العالم التي ما فتئت تتساءل لماذا يقبل الجزائريون بهذه الإهانة؟ ولماذا لم يُعبِّروا عن رفضهم لهاته العهدة الخامسة؟ وكيف صبروا طِوال العهدة الرابعة أي فترة خمسة سنوات على حكم رئيس لم يُكلّمهم قط؟ وكيف يمكن لشعب أن يقبل بإدارة فترة رئاسية بالمراسلة؟[1]

ب –الأسباب والسيّاقات الاقتصادية:

يمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية لانبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر في ما يلي:

– تفشّي ظاهرة الفساد المالي والإداري: حيث صُنفت الجزائر حسب المؤشرات الدولية المعمول بها من بين أكثر الدول فسادا، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصّادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 احتلّت الجزائر الرتبة 105 من بين 180 دولة. كما يؤكد ذلك تقرير التنافسية العالمي لنفس السنة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت الجزائر المركز 92 عالميا من أصل 140 دولة.

– سياسة التمويل غير التقليدي: حيث أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014، أثّر سلبا على المالية العامة للدولة وأدى هذا الوضع المالي إلى تأكل سريع للاحتياطات المالية المتراكمة منذ سنوات، مما أدى إلى تعليق العديد من المشاريع، وهذا ما جعل الدولة أمام خيارين، إما الاستدانة الخارجية أو سياسة التمويل غير التقليدي، فاختارت الخيار الثاني وهو ما سمح للبنك المركزي بطباعة كُتل نقدية وإقراضها للخزينة العمومية، على أن لا يتجاوز سقف الاقتراض 11 مليار دولار سنويا لمدة 05 سنوات. إلا أنه بلغ التوزيع السنوي لطباعة النقود 20 مليار دولار سنة 2017. وكانت لهذه السياسة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، حيث فقد منذ سنة

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 32 إلى 34.

2014، 48 % من قيمته مقارنة مع الدولار، وهو ما يهدّد بتعجيل انهيار القدرة الشرائية أكثر في السنوات القادمة.[1]

ويمكن إبراز أهم السيّاقات ذات الطابع الاقتصادي التي ساهمت في إنتاج الحَراك الشعبي فيما يلي:

1 -تراجع مداخيل المحروقات:

يعرف الجزائريون خطورة وتأثير تراجع مداخيل المحروقات وانعكاساتها على المواطن، حيث أدى انخفاض أسعار المحروقات في ثمانيات القرن العشرين إلى تداعيات مسّت جميع نواحي الحياة وأثّرت على كل القطاعات، إذ انتهت الأمور بحرب أهلية راح ضحيتها أزيد من 200 قتيل، فالأزمة الاقتصادية دفعت الجزائريين لانتفاضة 05 أكتوبر 1988 مما دفع النظام كتعويض عن الفشل الاقتصادي إلى إقرار التعدّدية التي انتهت بالمأساة بعد توقيف المسار الانتخابي.

وبما أن اقتصاد الجزائر هشّ ويعتمد بنسبة 98 % على مداخيل المحروقات، فإن أي انخفاض للمداخيل يعني انهيار القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وهذا ما حدث ابتداء من سنة 2014، إذ وبعد مرور سنة فقط، بدأت السلطة تتحدث عن خطورة الأزمة وأنه بعد أشهر وفي أقصى تقدير سنوات لن يجد الجزائريون ما ينفقونه، وأنه في الأشهر القادمة لن تجد الخزينة العمومية ما تدفع به مستحقات الأجور. مما كرّس ثقافة الأزمة عند الجزائريين وطغى الشعور بالشّك والرّيبة من المجهول مستقبلا، خاصة وأن السلطة في السنوات الأخيرة ومنذ ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية التسعينات عملت على رفع سقف المستوى المعيشي للجزائريين بتوزيع الريع البترولي دون التركيز على منطق الاستحقاق بالجهد والتأسيس لبذل الجهد وتكريس قيمة العمل والأداء، فلم تكن الجزائر إلا مساحة جغرافية يتمّ فيها توزيع مداخيل المحروقات بنوع من اللاعدالة اجتماعية ساعدت على استبعاد فكرة إنشاء منظومة اقتصادية قوية، وكرّست لمنظومة اقتصادية ريعيّة ورّطت البلد وورّطت المواطنين، ليجد الجميع نفسه في قلب الأزمة.[2]

[1] - سايح فاطمة: **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

[2] - نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

2 – تضيق فرص الحلول الفردية:

ومما زاد في تعقيد الوضع الاقتصادي الكارثي، أن النظام السياسي بسبب اعتقاده بأن مداخيل المحروقات لن تتراجع وأنها ستبقى دائما صمّام أمان لإعادة إنتاجه في كل مرة، سهّل للمواطن الجزائري عملية الخروج عن المنظومة القانونية واستباحة الأطر القانونية لتحقيق المصالح الشخصية، فسُمِح للجزائري بشراء قطع أرضية بما فيها الفلاحية بعقود غير قانونية والأخطر من ذلك سُمِح له بتشييد المساكن والفيلات بدون تراخيص، وسُمح للجزائري بتواطؤ من النظام بأن يستغل وظيفته لتحقيق مصالحه الشخصية، وبما أن الأجور منخفضة وزهيدة فإن العملية انتشرت بسرعة وأصبح مدلول البيروقراطية هو تعطيل المصلحة العامة للاستفادة الشخصية، وسار الأمر على هذا المنوال في كل القطاعات بما في ذلك التعليم حيث أصبحت شهادة التخرج تمنح للطالب دون أن يبذل المجهود الكافي وسُمِح له ضمنيا بالغش والتلاعب، وأمام هذا الوضع السيئ تراجعت مداخيل المحروقات ووجد النظام نفسه في وضعية حرجة لأنه لا يستطيع بالضرورة المواصلة في تفعيل صفقته الاستبدادية مع المواطن القائمة على الاستفادة الجزئية من مداخيل الاقتصاد الرّيعي دون اشتراط صفة الاستحقاق مقابل التنازل عن المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي، وبالتالي استمرارية السلطة المانحة للمواطن الإتكالي، كما أن السلطة اضطرت تحت ضغط الأزمة الاقتصادية إلى التضييق النسبي لفضاءات وآليات الاقتصاد الموازي، وشدّدت الرقابة من خلال تفعيل جهاز الضرائب لجمع الأموال لأنها أصبحت في حاجة مُلِحّة لذلك وأصبحت تبحث عن أية مصادر للتمويل ممكنة لسدّ العجز، ثم سرعان ما لجأت إلى الحلول السّهلة التي تزيد من متاعب الجزائريين وأهمها التمويل التقليدي أي طبع الأموال، ليصل في بداية 2019 ما تمّ طبعه ما يقابل 55 مليار دولار دون أية قيمة مقابلة، وبهذه الطريقة تقلّصت سبُل الحلول الفردية للمواطن.[1]

3 – انهيار القدرة الشرائية:

تراجع المداخيل وضخ الأموال المطبوعة بعشرات الآلاف من المليارات وارتفاع مستوى التضخم وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة كان من الضروري أن يؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية، وإذا كان السّلم الاجتماعي قائم على التوازن الاقتصادي للمواطن الجزائري، فقد تضاعف أعداد المواطنين

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

المتضرّرين من غلاء المعيشية وتزايدت حِدّة الحاجة والفاقة لديهم، خاصة بعدما تعودوا على مستوى معيشي مقبول إلى حدّ ما، فيكفي أن أزيد من مليوني ونصف سائح جزائري يتوجهون سنويا للسياحة في تونس، ناهيك عن من يتوجهون عبر الطائرات لتركيا وإسبانيا ومصر والمغرب ... الخ. وتعوّد الجزائريون على امتلاك أكثر من سيارة في كل أسرة وارتياد المطاعم واعتماد الدروس الخصوصية واستعمال الهاتف بشكل واسع والخرجات السياحية والترفيهية الأسبوعية وتتبع آخر صيحات الموضة ... الخ، حيث أن كل هاته السّلوكيات تتطلب مداخيل مُعتبرة و لم يعد الكثير من الجزائريين قادرين على تحصيلها، ليس بسبب تراجع الأجور أو المداخيل بالدرجة الأولى وإنما بسبب تراجع قيمة العملة الجزائرية وتراجع القدرة الشرائية، وهكذا يكتشف الجزائريون أن التنازل الذي قاموا به لعشرات السّنين لصالح النظام بقبول الصفقة الاستبدادية الناعمة وعدم المطالبة بالتغيير السياسي مقابل حصة من الريع، لم يعُد صالحا لأن الصفقة لم تسمح بحياة كريمة اقتصاديا وماديا وبالتالي يضيع التوازن المالي دون استرجاع السيّادة السياسية للمواطن، أي أن المواطن تزداد وضعية سوء وسيدفع تكلفة الصفقة الاستبدادية باهظا، لأنه لم يعُد يمتلك الحصانة المالية للتقليل من ضغوطات الأزمة الاقتصادية مما يجعله عرضة لضغوطات جديدة لم يتعود عليها، فهو مطالب كلما تعقدت الأزمة الاقتصادية بالتنازل عن الكثير من سلوكياته السّابقة وبالتالي هو مطالب بخفض مستواه المعيشي، مما ينتج عن ذلك اشتداد الضغط على المواطن.[1]

4 – فضائح ملفات الفساد:

في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية يأتي تفجير ملفات الفساد ليرفع سقف التذمّر لدى الجزائريين حيث تزايد نشر ملفات الفساد سواء الملفات الكبرى التي تورط فيها أكبر شخصيات الدولة أو الملفات الصغرى التي تورّط فيها المدراء والمسؤولين الثانويين، فقد توالت ملفات وفضائح صدمت الجزائريين كملف سوناطراك وملف الطريق السيّار التي تورّط فيها رموز النظام الحاكم وأكبر المسؤولين وخاصة المقرّبين من الجناح الرئاسي والفاعلين فيه، وقد تمّ تسريب الملفات في إطار صراع أجنحة النظام بعد الخلافات التي نشبت ولكن المواطن المستقبِل والمتذمر والمأزوم بقي صامتا ومذهولا أمام حجم الفساد والتسيّب الذي نخر البلاد و لم يجد أية مؤسّسة في الجزائر يستطيع أن

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

يشكو لها حجم الفساد أمام عجز القضاء وتبعيته وانعدام استقلالية السلطات، والأدهى والأمر بالرغم من كل هاته الفضائح والأسماء الثقيلة التي تورطت فيها، بقي هؤلاء المتهمين والمذكورين في ملفات التحقيق يمارسون نفوذهم وسيطرتهم على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي بشراء الذّمم وترهيب المعترضين باستعمال نفوذ السّلطة لمعاقبتهم، حيث تشكّلت طبقة رجال أعمال متّهمين بكل أنواع الفساد والغش والتدليس ونهب المال العام وأصبحت لها سطوة واضحة على الاقتصاد والإدارة وحتى السياسة.

و لم يعُد عيبا الوصول بطرق غير أخلاقية للسّلطة بل أصبح التركيز على تملّك السلطة فقط، لذلك ظهرت نوعية جديدة من رؤساء البلديات والنواب الذين يشترون المناصب بأموالهم أو باستعمال كل الطّرق المشبوهة، فانتشر خلق الانتهازية ومحاولة الوصول للسّلطة بأية طريقة.[1]

5 – استفحال ظاهرة الثّراء الفاحش لأبناء المسؤولين:

استفحلت ظاهرة الثّراء الفاحش لأبناء المسؤولين حيث أن المسؤولين لم يعودوا يتضايقون من تمظهر أبنائهم بسلوكيات الثّراء الفاحش، من سيارات فخمة تعكس رفاهية عالية ومبان وشركات وامتيازات داخل وخارج الوطن وظهور فيديوهات لأبناء المسؤولين وهم يتمتعون في سهرات ماجنة في الجزائر وفي الدول الأجنبية وفي الفيلات الفخمة والبواخر الخاصة، بل أصبح لبعض المسؤولين ورجال الأعمال طائرات خاصة، وبالموازة مع ذلك طغت في المجتمع ظاهرة الحرقة أي الهجرة غير الشرعية حيث يخاطر أبناء المواطنين البسطاء وحتى أبناء الإطارات والنخب المتوسطة لركوب البحر بطريقة غير شرعية أصلا للوصول إلى الضفة الأخرى من القارة طلبا لحدٍّ أدنى من الحياة الكريمة، وازداد ألم الشارع عندما علِم أن أبناء المسؤولين ورجال الأعمال لا يؤدون الخدمة الوطنية ولا يلتحقون إطلاقا بالجيش، في حين يُفرض على أبناء الشعب الالتحاق بالمؤسسة العسكرية لأداء الخدمة العسكرية رغم ضبابية المستقبل واستعصاء الولوج إلى منصب عمل يضمن استقرار أسري، مما ساهم في ارتفاع سقف التذمّر وزادت الهوة بين الشعب ومسؤوليه وتكرّست القطيعة.[2]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

[2] – المرجع نفسه، ص 54-55.

ج – الأسباب والسيّاقات الاجتماعية:

إن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة والتي تزايدت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر، وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن نسبة البطالة بلغت 11,6 % نهاية سنة 2018، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل 1,456 مليون شخص، 35 % منهم من حاملي الشهادات الجامعية، هذا فضلا على أن نسبة تقارب 10 % من الشعب الجزائري، بحسب تقديرات البنك الدولي، يعاني من الفقر، بالإضافة إلى مشكلة السّكن.[1]

ويمكن إبراز أهم السيّاقات ذات الطابع الاجتماعي التي ساهمت في إنتاج الحَراك الشعبي فيما يلي:

1 – الهجرة غير الشرعية (الحرقة):

لعلّ أهم ما حرّك الجزائريين في السنوات الأخيرة، هو ظاهرة الحرقة كما يُسميها الجزائريون، حيث أن هذه الظاهرة حرّكت مشاعر الغضب والتذمر عند الجزائريين بشكل كبير، وهم يرَون قوارب الموت ممتلئة بأبنائهم وصوّر الجثث في البحار، ولا يعرفون مصير أبنائهم الذين فُقِدوا، بل وصل الأمر لدرجة مطالبة الأهالي باسترجاع جثث أبنائهم المحفوظة في مصالح حفظ الجثث في البلدان الأوروبية بهويات مجهولة.

الأكيد أن ظاهرة الحرقة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وسقوط الشجرة التي تغطي الغابة، وكانت بمثابة تعبير عن بُلوغ الأمر درجة التعفّن، وغياب الأمل. لكن وللإنصاف، لم تكن الأوضاع في الجزائر مزريّة وصعبة لدرجة المخاطرة بالحياة هروبا من هذا الواقع، بل تلاقت عدّة عوامل أنتجت هذه الوضعية النفسية المعقّدة. فالكثير من الشباب تمّت تنشئته على الاتكالية، وعدم بذل الجهد، في ظل نظام ريعي يوزع الأجور والسكنات والمصالح دون استحقاق ودون جهد يُذكر، بل أسّس النظام لفكرة المطالبة بالحقوق دون الاكتراث بالواجبات، وبعد مرحلة الحرب الأهلية التي مرّ بها الجزائريون خلال عشرية كاملة في التسعينات (1991-1999)، تعلّم الجزائريون خوفا على أبنائهم أن لا يضغطوا عليهم ليعملوا ويجتهدوا، و اكتفوا في الغالب بإبقائهم أحياء على أن يتحوّلوا إلى إرهابيين أو يتحوّلوا للانحراف والمخدرات، وهكذا فقدت الأسرة

[1] – سايح فاطمة: **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

الجزائرية ضبطها ونفوذها نسبيا على الأبناء، فخرج جيل من الاتكاليين الذين لم يستفيدوا من تنشئة اجتماعية متوازنة، وعندما تزايدت ظواهر المحسوبية والرّشوة والمحاباة والبيروقراطية والحقرة والفساد ... إلخ، رفعت سقف الشعور بالتّيه والضياع والتهميش لمستويات قياسية، فاندفع الكثير من الشباب للهجرة غير الشرعية هروبا من هذا الواقع المزري والمضخّم في نفس الوقت، وقرّر الكثيرون الاستسلام عوض المقاومة.[1]

2 – تزايد حدّة الاغتراب الاجتماعي للمواطن:

تزايدت خلال السنوات الأخيرة حدّة الاغتراب الاجتماعي بشكل كبير لدى الجزائريين، و لم يعُد الكثير منهم يهتم لا بالشأن السياسي ولا بالشأن الاجتماعي، بل أصبح الكثيرون يحاولون الهروب من الواقع بشتى الطّرق، باستعمال هجرات مختلفة، فزيادة على الهجرة غير الشرعية في قوارب الموت، ظهرت بقوة الهجرة الافتراضية لمواقع التواصل الاجتماعي، فلا تكاد تمشي في الشوارع وتنظر للمقاهي والمحلات والسّاحات إلا وتجد الناس مشدودة إلى هواتفها النقالة الذكية، منغمسة في الفضاء الأزرق أي الفايسبوك، بشكل خاص.

وهذا ما يجعل الهروب إلى تلك الفضاءات هجرة افتراضية عن الوطن والدولة والمجتمع، مما يزيد من ترسيخ حالة الاغتراب ويسهّل تأزّمها. و لم يقتصر الأمر على ذلك، بل ظهر نوع من الهجرة الداخلية بمفهومها المعنوي، تمثلت في تراجع حضور المواطن الجزائري اجتماعيا وأسريا ومهنيا ووظيفيا، حيث أصبح المواطن الجزائري جسد بدون روح تفتقد لمعنى يرسم رسالة للحياة، وغياب مشروع مجتمع يجمع الجميع أصبح ظاهرا ولافتا، بل أصبح الكثير من الجزائريين لا يحبذون النقاش فيما يتعلق بمسائل الوطن ماعدا الانتقاد والتحسّر على تضييع فرص التمتع بالحياة والانتقاد المستمر وعملية جلد الذات دون انقطاع.[2]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

[2] – المرجع نفسه، ص 38 إلى 40.

3 – التذمّر:

لم يكن الهروب من الواقع لا شعوريا بل كان اختيارا وخيارا للمواطن الجزائري وكان نوع من الاعتراف بالعجز والاستسلام للواقع، لذلك أدى إلى رفع سقف التذمّر بشكل كبير جدا يتجاوز الحجم الحقيقي، فعندما تزور بعض الدول العربية مثل مصر وتونس ولبنان والمغرب واليمن وسوريا قبل انتفاضة الشعب التونسي والسّوري ... الخ، تكتشف بسهولة أن ظروف حياة الجزائري أفضل من ظروفهم بكثير، ولكن حجم التذمّر عند الجزائري مرتفع للغاية وكأننا أمام مواطن مدلّل، وبطبيعة الحال هذا لا يجب أن يعمّم على كافة الجزائريين ولكن الاتجاه العام استسهل الأمور واكتفى بالتعبير عن التذمّر بكل الأشكال بنسب متفاوتة لكي يخفف من ثقل تأنيب الضمير عن عدم بذل الجهد الكافي للمقاومة أو الاعتراض الفعلي وليس اللفظي فقط، فكان هذا التعبير عن التذمّر بمثابة التنفيس الضروري كي لا يتحول إلى حَراك احتجاجي أو انتفاضة أو ثورة، لذلك شجّع النظام هذا النوع من الخطاب كحل تنفيسي لدرجة أنك تجد الوزير يشتكي والوزير الأول يشتكي والمدير يشتكي حتى تصبح تتساءل من المسؤول؟ هذا الوضع لم يكن ليبقى عند هذا المستوى بل كان من الطبيعي أن تتطور الأمور لمستوى أبعد من مجرد التذمّر.[1]

4 – التمرّد (زيادة ثقافة التمرّد):

ظهرت سلوكيات التمرّد عند بعض الجزائريين وتزايدت بشكل سريع جدا، حتى أصبح في السنوات الأخيرة التعامل مع مواطن متمرّد بعد أن كان التعامل سابقا مع مواطن متذمّر، فقد أصبح من الصّعب فرص الانضباط في أماكن العمل والمدارس والجامعات وحتى المساجد، فمن الحين إلى الآخر تظهر حركة تمرّد قوية ترفض الامتثال للقوانين والانضباط، وأصبح المدراء والمسؤولون في المؤسسات يجدون صعوبة في تطبيق القوانين حيث يتم اللّجوء إلى العلاقات الاجتماعية لتسير شؤون المؤسسات لأن القانون لم يعُد كافيا لضمان الاستقرار والاحترام. وهو مؤشر قوي على تراجع شرعية النظام وحلول الفوضى محل تطبيق القانون، فلم يعُد خطاب القانون والشرعية القانونية مجديا، بل صارت المصالح هي لغة التخاطب ومصلحة الفرد تتقدّم على المصلحة العامة حتى وإن أدّت إلى تعطيلها، لأن الجميع مقتنع في الجزائر أن القوانين تطبّق بانتقائية

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

بحسب مستوى العلاقات والمحسوبية التي تتمتع بها. وهكذا ارتفع سقف التمرّد عند الكثير من الجزائريين في يومياتهم لينتقل إلى مستوى أكبر من التعبير عن الاغتراب يتجلى في ارتفاع مستوى العنف.[1]

5 – انتشار العنف:

انتشر العنف في السنوات الأخيرة بشكل رهيب والإحصائيات الرسمية تؤكد ذلك بالرغم من أن الكثير بل أحيانا غالبية مظاهر العنف لا يتم التبليغ عنها لدى مصالح الأمن وتتم معالجة أثارها على مستوى مجتمعي بعيدا عن السلطة وهذا يعني أن الإحصائيات المتعلّقة بحالات اللّجوء إلى العنف لا تُعبر عن مستوى الانتشار الظاهر رغم أنها مرتفعة، وقد جاءت ظاهرة اختطاف الأطفال وقتلهم في السنوات الأخيرة لتنبِّه لخطورة انتشار العنف في المجتمع بالإضافة للجرائم العائلية التي ارتفعت بشكل محسوس والمؤسف في الأمر أن 47 % من جرائم القتل حسب إحصائيات سنة 2016 كانت بسبب مناوشات كلامية فقط تطوّرت إلى مشادّات أفضت إلى جريمة قتل، فقد أصبح المجتمع الجزائري مجتمعا عنيفا يُعبّر بعدوانية وانفعالية مُبالغ فيها عند الأزمات وكأنه أصبح عاجزا عن مواجهة التحديات التي تعترضه والتي قد تكون بسيطة جدا أحيانا، فخطاب الجزائري ولغته فيها الكثير من الرسائل العنيفة لعدة أسباب منها ما يرجع إلى الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري الذي تعرّض بشكل دائم عبر قرون من الزمن للاستعمار والاستدمار والعنف والتقتيل و لم يستقر له بال حتى بعد تحقيق الاستقلال سنة 1962 بعد ثورة قاسيّة ودامّية تركت بصمتها على ثقافة المجتمع ككُل، فمرحلة الاستقلال على قِصرها لم تكن مرحلة استقرار ولا سكينة والدليل انفجار الواقع اليوم بهذا الحجم من الرفض والتذمّر، وللأسف الشديد العنف اليوم أصبح منتج اجتماعي بسبب سوء تنظيم المجتمع، واللّجوء للعنف أصبح أحيانا الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف أو التخلّص من الضغوطات، وبالتالي بات المجتمع الجزائري في وضعية غير سوية وأقرب للوضعية المرضية.[2]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

[2] – المرجع نفسه، ص 43-44.

6 – تراجع التكافل الاجتماعي بتفكك العلاقات الأسريّة:

تراجع الأفراد عن التضامن الأسري الذي كان مفروض من العائلة وبدأ مستوى التضامن في التراجع، وأصبح ذلك ظاهر بشكل جلي في المجتمع مما أنتج عدوانية وتفكك للأسرة، لأن طبيعة التنشئة التقليدية للأسرة والتحولات الكبيرة والسّريعة والمعقدة الحاصلة في المجتمع لم تكُن متوازنة. مما أدى إلى انفصام بين القيّم المغروسة والممارسة الواقعية، وبدأ التصدّع داخل الأسرة وتراجع التضامن المالي بالرغم من عدم تراجع صِلة الأرحام بشكل كبير، ولكن مع ذلك ضغط الواقع الاقتصادي على الأسرة وارتفاع سقف تطلعات وحاجيات أفراد الأسرة النووية جعلهم يحجمون عن الاستمرار في إعانة أفراد العائلة الكبيرة بحكم أن ثقافة الاستهلاك التي تَشرّبوها من المواد التلفزيونية والسينمائية والإعلامية وحتى شبكات التواصل الاجتماعي رفعت سقف الاستهلاك لمستوى يتجاوز أحيانا مداخيل الأسرة، فكان لزامًا التضحية بالتضامن الأسري ماديا الذي انعكس بدوره على فتور العلاقات الأسريّة وتراجعها باستمرار، وبهذه الطريقة تراجعت آلية مهمّة للإبقاء على توازن المجتمع، مما زاد من تعقيد الآفات الاجتماعية والاحتقان والتذمّر والعنف الأسري.[1]

7 – ضغط الانفجار السّكاني:

تشهد الجزائر منذ سنوات ولادة أزيد من مليون مولود سنويا في حين تراجعت نسبة الوفيات لأقل من 190 ألف وفاة سنويا، وهذا يعني أنه بعد مرور 12 سنة يرتفع عدد سكان الجزائر بحوالي 10 ملايين نسمة، وهذه زيادة ضخمة مقارنة بإمكانيات الجزائر الاقتصادية وطبيعة اقتصادها الهش، وبعملية حسابية بسيطة بحكم أن حالات الزواج سنويا لا تقل عن 350 ألف حالة زواج سنويا، وقد تصل أحيانا إلى 400 ألف حالة فإنه بعد ستة سنوات فقط يصل عدد الأسر الجديدة لأزيد من مليوني أسرة، وهذا الرقم الضخم يعني احتياجات جديدة تضغط على الاقتصاد الجزائري والحياة الاجتماعية، حيث تتولد الحاجة لأزيد من مليوني سكن في فترة ستة سنوات فقط بالإضافة لحاجيات المواليد الجدد من تطبيب ورعاية صحية وتمدرس وتكفل على كافة المستويات، والأكيد أن حاجيات المجتمع الجزائري أصبحت تتطور بشكل سريع جدا عجزت الآلية الاقتصادية عن مسايرته، ويكفي أن نقول أن عدد الأطفال الأقل من 15 سنة في الجزائر يتجاوز 13 مليون

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

نسمة، هذا الوضع بالتأكيد لا يساعد على استقرار المجتمع، بل بالعكس سوف يزيد من تعقيدات الحياة الاجتماعية، لأن الأسرة عندما تجدُ نفسها غير قادرة على توفير حاجيات أفرادها من موارد مالية وأمن وصحّة تتجه نحو التذمّر من جديد وتُعيد إنتاج السلوكيات العدوانية والتمرّد على المنظومة القانونية لإيجاد حلول مهما كلّف ذلك من ثمن، وهذا يتماشى بشكل آلي مع ما تمّ استعراضه في السياقات ذات الطابع الاقتصادي، طالما أن المنظومة عاجزة عن إنتاج حلول للأفراد فإن الفشل الاقتصادي يتحوّل إلى ضغط اجتماعي. إذ تواصل ضغط الانفجار الديمغرافي حتى جاءت الأزمة الاقتصادية في سنة 2014 بتراجع مداخيل المحروقات، ليتحوّل الخطاب الرسمي إلى انتقاد كثرة الولادات وعدم التحكّم فيها.[1]

8 – التضخيم الإعلامي للآفات الاجتماعية:

عندما مقارنة الجزائر بالكثير من المجتمعات العربية من حيث حجم الآفات الاجتماعية، قد تكون الجزائر في أحسن حال مثل حالات الطلاق أو ظاهرة تجارة الجنس أو تجارة الرّق أو مستوى التديّن ... الخ، ولكن يشعر الجزائري بأنه الأسوأ في كل شيء، وعند محاولة معرفة أسباب هذا الشعور المبالغ فيه أحيانا، يتبيّن أن من أهم هذه الأسباب وأكثرها تأثيرا، الدور السّلبي الذي يلعبه الإعلام في تضخيم الآفات الاجتماعية، والسّبب بسيط يرجع للغلق السياسي الممارس على التغطية الإعلامية، فالقنوات المستقلة نسبيا التي تحظى بنوع من المشاهدة عند الجزائريين مقارنة بالقنوات العمومية لأنها أكثر تحرّرا من حيث الخطاب وتعطي فرصة للمواطن للحديث بأكثر حرية، عندما حاولت رفع سقف التغطية والمعالجة للحدث السياسي قُوبِلت بضغوطات من قبل السّلطة كي لا تتطرق لمسائل رئيسية منها مرض الرئيس والدور الذي تلعبه عائلة عبد العزيز بوتفليقة في حكم البلاد وخاصة أخوه السعيد، كما أنها لم تكن حرّة في التغطية والتعليق ومناقشة المواعيد السياسية الكبرى ومنها الانتخابات بكل حرية، فوجدت نفسها في وضع السجين الذي يفقد مصداقيته أمام الجمهور العريض الذي أقبل عليها بعد انطلاق ما يسمى بالربيع العربي، وفي ظل التضييق وسعيا للتعويض والحفاظ على المشاهد وجدت وسائل الإعلام الحل في البرامج الاجتماعية بحكم أن النظام لم يحدّد سقفا لها، بل العكس شجعها على تناولها بنوع من الإثارة المبالغ فيها، كحلٍّ

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

تنفيسي وفي نفس الوقت فرصة لجلب المواطن نحو قضايا هامشية، فتمّ التركيز اليومي على جرائم القتل وإعطاء أحيانا معلومات غير صحيحة ولا دقيقة وامتلأت الشبكة البرامجية لوسائل الإعلام بالبرامج الاجتماعية حيث نجدُ أحيانا في نفس القناة أزيد من خمس برامج اجتماعية كلها متماثلة تقريبا وتجتهد في تحسيس الجمهور المشاهد بشكل مبالغ فيه بالخطر الدّاهم والتقصير والذّنب، ومن هنا زاد الشعور بشكل كبير بالضغط والاحتقان وترسيخ شعور الجزائري بالانحدار نحو المجهول وتعدّد الأزمات وتفكّك المجتمع في حين أن الكثير من البرامج كانت تتناول ظواهر جدّ معزولة لا ترقى لمستوى ظاهرة اجتماعية، ولكن بسبب الإعلام أصبحت هاجسا لدى المواطن دون وجود حقيقي ملموس على أرض الواقع، وبهذه الطريقة أدى التضييق السياسي إلى المبالغة في تسويد يوميات المجتمع.[1]

9 – عودة الاصطفاف الجهوي وتراجع الاحتماء بالرابطة الوطنية:

منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعتمد على الجهوية في التعيينات وتوزيع المناصب الحسّاسة حتى بات عند الجزائريين التعرّف على الانحدار الجغرافي والانتماء الجهوي للمسؤول مدخل لقضاء الحاجة، فقد كانت الرواية الشعبية للجزائريين تتداول بقوة أن 28 والي من مجموع 48 ينحدرون من ولاية تلمسان، وأهم الشخصيات في الحكم من ولاية تلمسان مثل رئيس المجلس الدستوري السابق الطيب بلعيز ووزير العدل الطيب لوح ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ... إلخ، وأمام هذا الوضع بدأ الشعور بجهويّة الدولة أو مؤسساتها يطغى على الجزائريين وشعر المنحدرون من الشرق الجزائري بالتهميش بعدما تربّعوا على السّلطة لعشرات السنيين، كما عبّر سكان الجنوب عدّة مرات عن التهميش والاقصاء، وانفجرت من الجنوب خلال السنوات الأخيرة الكثير من الحركات الاحتجاجية على غير عادة المنطقة المتّسمة بالهدوء والسّكون، بحيث برزت احتجاجات البطالين والاحتجاجات على الغاز الصخري، والاحتجاجات على انقطاع الكهرباء في عِزّ الصيف وارتفاع فواتير الكهرباء بشكل خيالي ... الخ. وهكذا صار التخندق الجهوي آلية من آليات الحماية في التسيير، بحيث صار المسؤول يجلب مساعدين له في مناصب مهمّة من منطقته أو هويته الجهوية ليضمن التضامن وعدم الطعن في الظهر، وحدث ذلك في كل القطاعات تقريبا،

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

وأصبح الجزائريون يتعارفون ويتخاطبون بالأصل الجغرافي لتسهيل التفاعل وقضاء الحاجات، هذا الشعور أقلق الكثير من الجزائريين، موازاة مع ما كان يشاهدونه من محاولات تفتيت الأوطان في العراق وسوريا واليمن وليبيا. خاصة وأن الجهويّة أصبحت تنتشر وتترسخ دون أن تعيش الجزائر حربا أو صراعا أو عدم استقرار يُذكر، حيث تكرّس الولاء الجهوي كآلية لتحقيق الترقية بكل أشكالها، وتحوّل توزيع المناصب أو الحقائب الوزارية إلى نوع من الإرضاء في التوزيع الجهوي. بحيث بعد سلسلة احتجاجات سكان الجنوب عُين إطارات منهم في مناصب وزارية في قطاعات غالبا ما تكون غير مهمّة. وأوكِلت لهم بعض المناصب مثل رؤساء بعض الجامعات في الجامعات الكبرى ... الخ، والأكيد في المعادلة أنه صار منطق الجهة ينافس الشعور الوطني الذي غرسته الثورة الجزائرية، وظهرت بقوة تعابير تُعادي الوطنية كقيمة مجسّدة مثل (هُم، بلادهم، جهتهم، معارفهم، أبناء منطقتهم ...) وبالتالي بدأ الانتقال من الشعور الوطني إلى الاحتماء الجهوي تدريجيا، فازداد التعقيد.[1]

[1] – نور الدين بكيس: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

المبحث الثالث: كرونولوجيا الحَراك الشعبي في الجزائر

يتجلّى الحَراك الشعبي في الجزائر في المسيرات التي تُقام يوم الجمعة من كل أسبوع، غير أنه توجد مسيرات فئوية أو مهنية تُقام خلال أيام الأسبوع الأخرى، ومن ذلك مسيرات الطلبة الجامعيين التي تُجرى كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع عبر مختلف الجامعات ومعاهد التعليم العالي في ولايات الجمهورية، وقد بدأت هذه المسيرات يوم الثلاثاء 26 فيفري 2019 مباشرة بعد الجمعة الأولى من الحَراك. إضافة إلى هذه المسيرات نجدُ مسيرات المحامين التي كانت تُجرى كل يوم سبت من كل أسبوع، لتليها بعد ذلك مسيرات القضاة.

مع التنويه إلى أنه سبقت كل هذه المسيرات تجمعات خاصة بفئات مهنية محدّدة منها مسيرات الأطباء المقيمين، وقبلهم مسيرات الأساتذة المؤقتين، دعت إلى تحقيق مطالب فئوية خاصة بكل فئة.

غير أن المسيرات الكبرى التي تشهد مشاركة قوية من مختلف أطياف المجتمع الجزائري والتي كانت تُقام عبر كامل ولايات الجمهورية هي مسيرات يوم الجمعة التي طبعت صورة الحَراك الشعبي في الجزائر.

وفي ما يلي سنسرُد كرونولوجيا هذه الجمعات حسب ما وثّقه الدكتور **عبد العالي رزاقي** في كتابه حول موضوع الحَراك الشعبي السّلمي في الجزائر.

الجمعة 22 فيفري 2019:

جاءت هذه المسيرة لتؤسّس لميلاد الحَراك الشعبي السّلمي في الجزائر تلبيّة لدعوات فيسبوكية (نسبة إلى موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك الواسع الاستخدام في الجزائر) ونداءات من مواقع التواصل الاجتماعي لتشمل 48 ولاية جزائرية.

وقد سمحت السّلطات الجزائرية لسكان العاصمة بالمسيرة بهدف امتصاص الغضب الذي سبّبه إصرار الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** على الترشح لعهدة رئاسية خامسة، مع العلم أنه قد مُنعت وحُظرت التجمعات والمسيرات في العاصمة لسنوات عديدة. وهناك عدّة قراءات للتصريح بالمسيرة بالعاصمة منها أن السّلطة أرادت نصب فخ لاستقطاب الإسلاميين إلى الشارع لإثارة الفوضى

حتى يتجنب المواطنون المسيرات الاحتجاجية، وهناك من يزعم أنها عفوية، وهناك من يزعم أنها من تنظيم المخابرات، غير أن سِلميّة المسيرة جعلت الأغلبية تقتنع بضرورة المشاركة فيها.[1]

الجمعة 01 مارس 2019:

تميّزت هذه المسيرة بمشاركة المجاهدة **جميلة بوحيرد** رمز الثورة الجزائرية، وقد رفع المتظاهرون في هذه الجمعة بطاقات حمراء مطالبين برحيل **أحمد أويحي** رئيس الحكومة، و**سعيد بوتفليقة** شقيق الرئيس.

هذه الجمعة كانت الأكثر حضورا لمختلف فئات الشعب، والأكثر عددا من الجمعة الأولى، ولأول مرة تستخدم فيها السّلطة الغاز المسيِّل للدموع.[2]

الجمعة 08 مارس 2019:

عمّت المسيرات جميع الولايات بازدياد عدد المشاركين فيها، وتزامنت مع العيد العالمي للمرأة، بحضور مُميز لها، وقدّرت السّلطات الأعداد التي نزلت في مختلف الولايات بـــ 22 مليون مواطن، وحدثت تجاوزات أدّت إلى اعتقال 195 شخصا في العاصمة وإصابة 112 شرطيا بإصابات طفيفة. وكان من نتائجها تقديم العطلة الجامعية بسبب التحاق الطلبة بالمسيرات، والذين اختاروا يوم الثلاثاء للتظاهر.

تطوّرت المطالب من رفض العهدة الخامسة إلى رفض تمديد العهدة الرابعة والمطالبة برحيل رموز النظام. وقد التقط محيط الرئيس شعار المتظاهرين 'لا للعهدة الخامسة'، فتراجع عنها، واستبدلها بتمديد العهدة الرابعة لسنة أخرى للخروج من السّلطة من الباب الواسع وتسليمها لمن يشاركون في الندوة الوطنية التي تنتهي بانتخاب رئيس جديد يُسلّم له عبد العزيز بوتقليقة الرئاسة وينسحب بعد تدشين المسجد الأعظم والمطار الدولي. وقد اعتبر الشعب ذلك مناورة لتجديد النظام فأصرّ على رفض العهدة الخامسة والتمديد للعهدة الرابعة.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] – المرجع نفسه، ص 44.

حقّقت هذه الجمعة أولى الانتصارات بإسقاط العهدة الخامسة التي أنجبت تمديد العهدة الرابعة.[1]

الجمعة 15 مارس 2019:

كان شعارها 'لا تأجيل، لا تمديد، ارحل يا سعيد'، 'لا تأجيل، لا تمديد، حتى يذهب سعيد، الرحيل، الرحيل'، وبدأت حناجر المشاركين في الحَراك الشعبي السّلمي تردّد 'يا سراقين كليتو البلاد'، وتوسعت المطالب لتشمل محاسبة الفاسدين.[2]

الجمعة 22 مارس 2019:

تميّزت بهطول أمطار غزيرة على العاصمة وعدد من ولايات الوطن، ومع ذلك احتشد مئات الآلاف في شوارعها مُردِّدين شعارات رفض رموز النظام جميعها.[3]

الجمعة 29 مارس 2019:

أضيفت إلى الشعارات المطالبة بتطبيق المادتين 7 و 8 من الدستور اللّتين تنصّان على أن الشعب هو مصدر السّلطة، وظهر شعار جديد 'يتنحاو قاع' على لسان أحد المواطنين، فسوّقت له معظم القنوات الإعلامية فاستقطب الرأي العام الجزائري.

كانت استقالة الرئيس وتفعيل المادة 102 من الدستور من أهم نتائج هذه الجمعة، إلا أن تعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة خيّب أمال المتظاهرين.

وكان كذلك تشكيل حكومة بقيادة **نور الدين بدوي** وزير الداخلية السّابق بتاريخ 31 مارس 2019، وهو أخر مرسوم يوقّعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قبيل ساعات من استقالته، ويصدر في الجريدة الرسمية يوم 06 أفريل 2019.[4]

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

[2] – المرجع نفسه، ص 46.

[3] – المرجع نفسه، ص 46.

[4] – المرجع نفسه، ص 46-47.

الجمعة 05 أفريل 2019:

أول جمعة بعد استقالة الرئيس تضاعف فيها المشاركين مقارنة بالجمعة التي سبقتها، ولُوحظ هناك أعلاما وطنية جاء بها أصحابها وهي ملطّخة بدماء الشهداء تعود إلى عام 1958.

حمل المواطنون في هذه الجمعة شعارات ضدّ فرنسا والإمارات العربية المتحدة تطالب بقطع العلاقات معهما، ومن أمثلة هذه الشعارات 'لا تراجع، لا استسلام حتى يرحل النظام' و 'لا فرنسا، لا الإمارات حتى تسقط المؤامرات'، وكلها تصبّ في ضرورة رحيل رموز الرئيس السّابق عبد العزيز بوتفليقة. ويبدو أن أغلب الشعارات مُستمدة من خطاب قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق **محمد قايد صالح**، الذي تحدّث فيه عن اجتماعات مشبوهة مشيرا إلى عصابة امتهنت الغش والتدليس والخداع ضدّ الشعب ... وقوله أنا في صفّ الشعب وإلى جانبه في السرّاء والضرّاء.

طالب الحَراك في هذه الجمعة برحيل الباءات الأربعة 'بن صالح، بدوي، بلعيز وبوشارب'، وتزامنت مع نشر مجلة الجيش افتتاحية بعنوان 'لا صوت يعلو فوق صوت الشعب'، وظهر تيفو فيه صورة **عبد القادر بن صالح** وأعضاء حكومة بدوي، وردّد المواطنون شعارات 'كليتو البلاد يا سراقين' و 'أولاش السماح أولاش'، وطالب المتظاهرون بتطبيق المادة 07 من الدستور التي كانت شعار الجمعة السابعة.[1]

الجمعة 12 أفريل 2019:

اتسمت الجمعة الثامنة للمسيرات بالعاصمة بالطابع الأمني القمعي، حيث كانت قوات مكافحة الشغب حاضرة بشكل مُلفت للنظر بآلياتها وعرباتها المزودة بقنابل صوتية وعبوات غازية. وقد أدانت تواجدها منظمات دولية لحقوق الإنسان.

وأثار بيان المديرية العامة للأمن الوطني الكثير من التساؤلات بعد إعلانه عن ضبط مجموعة إرهابية مدجّجة بالأسلحة والذخيرة بهدف القيام بأعمال إجرامية ضدّ المواطنين. وحسب جريدة الخبر اليومية الخاصة فإن المجموعة المشار إليها في البيان هي تلك التي فكّكتها المصلحة الولائية للشرطة

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

القضائية لأمن ولاية وهران، والتي أحيلت على وكيل الجمهورية لدى محكمة عين الترك يوم 18 أفريل 2019.

وقام نادي القضاة والمحامون بتنظيم وقفة احتجاجية يوم السبت أعلنوا فيها عن مقاطعتهم للإشراف عن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها يوم الخميس 18 أفريل 2019.

وكان من النتائج السّلبية لهذه الجمعة، كما أوردت صحف جزائرية تجريد مناضلات من ملابسهن في مركز أمن براقي بالعاصمة.

أما تداعياتها فكانت بعد تدخل القوة الأمنية الخاصة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني والمسماة 'جمهرة العمليات الخاصة للشرطة GOSP' حيث تمّ غلق نفق الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة.[1]

الجمعة 19 أفريل 2019:

تميّزت هذه الجمعة بغلق نفق الجامعة المركزية استنادا إلى ما وقع في الجمعة الثامنة، وأعلن المشاركون في الحَراك الشعبي السّلمي رفضهم المشاركة في الاجتماع التشاوري الذي دعا إليه رئيس الدولة عبد القادر بن صالح، ووجهوا تحذيرات لمن يشارك فيها، ورفعوا شعارات ضدّ من استقبلهم عبد القادر بن صالح، وهم بلعيد عبد العزيز، عبد العزيز زياري وميلود إبراهيمي.

وكان شعار المسيرات 'تتحاسبو بعد ما تتنحاو قاع'، واستمرت المناداة برحيل الباءات الثلاثة. ورفع المشاركون في الحَراك الشعبي السّلمي في ولايات أخرى شعارا موجها لقوات الأمن وهو 'لا تكونوا عصا عند حاكم جائر' إلى جانب شعارات أخرى مثل 'لا لحكومة بدوي'، وفي ولاية تيزي وزو تزامن الحَراك الشعبي السّلمي مع الذكرى 39 للربيع الأمازيغي الموافق لـــ 20 أفريل 1980.

أهم شعار أضيف إلى هذه الجمعة هو 'نحينا الخامسة، ومازالت فرنسا'، في حين أن بعض ولايات الغرب الجزائري حملت شعار 'جمهورية ديمقراطية، لا عسكرية، ولا كوكائينية'.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

حاولت بعض الأطراف المشبوهة اختراق المسيرات بشعارات تطالب بـــ 'جمهورية ثانية' سرعان ما تنبّه إليها الشباب فمنعوا حملها. وبالرغم من قساوة المناخ فإن المشاركة كانت مُعتبرة في جميع ولايات الجزائر بحيث رُفعت شعارات مثل 'صامدون صامدون، للعصابة رافضون' و 'انتهى وقت المناورة'.

أجمعت أغلب الشعارات في الحَراك الشعبي على رفض الرئاسيات والمطالبة بمقاطعة انتخابات يوم الخميس 04 جويلية 2019، إلى جانب الرّفض العلني للحكم العسكري.

تسبّب ارتفاع درجة الحرارة في تراجع نسبة المشاركة، ولأول مرّة يظهر أصحاب سُترات برتقالية، ينتشرون ما بين المتظاهرين وقوات الأمن للفصل بينهما.[1]

الجمعة 26 أفريل 2019:

تزامنت هذه الجمعة مع وفاة **عباسي مدني**، زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والإعلان عن دفنه يوم الجمعة، إلاّ أن السلطات فضّلت أن يدفن في اليوم الموالي، السبت 27 أفريل 2019، تفاديا للفوضى.

أثارت تصريحات قائد أركان الجيش الوطني الشعبي قلقا في أوساط المتظاهرين، حيث اعتبرها البعض تراجعا عن مواقفه السّابقة، والغريب في الأمر أن وزارة الدفاع أصدرت بيانا تتّهم فيه بعض الأقلام بتأويل الخطاب. والجديد في هذه المسيرة هو مشاركة **شقيقة الشهيد العربي بن مهيدي** فيها.

ثلاثة أحداث ميّزت المسيرة العاشرة وهي تشييع جثمان عباسي مدني ومنع **علي بلحاج** من المشاركة في الجنازة، وسقوط طوابق من عمارة أمام مسجد كشاوة، وتحرّك سكان باب الوادي ضدّ والي العاصمة **عبد القادر زوخ**، الذي تمّت إقالته. إضافة إلى المحاضرة التي ألقاها زعيم الماك **فرحات مهني** عبر السكايب لطلبة جامعة مولود معمري بتيزي وزو، والتي أثارت استياء شعبيا بالمنطقة واستغرابا من اعتباره الجزائريين غُزاة للبربر.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 48 إلى 50.

كان الرأي الغالب أن تحدث انزلاقات خلال تشييع جنازة عباسي مدني أو بسقوط طوابق العمارة أو بسبب محاضرة فرحات مهني، لكن لا شيء وقع لأن الحَراك محصّن ويصعُب دفعه إلى العنف.[1]

الجمعة 03 ماي 2019:

أول جمعة في شهر رمضان الكريم تتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، أطلق عليها 'ثورة الابتسامة' ربما لتميّزها بوجود تيفو في معظم الولايات، ومواصلة المطالبة برحيل الباءات، كما تميّزت بحملة التبرع بالدم.

اختلفت الشعارات من ولاية إلى أخرى وإن أجمعت على المطالبة بإسقاط رموز النظام والعصابات، ورفعت صور **أحمد طالب الإبراهيمي** في الكثير من الولايات لقيادة مرحلة انتقالية. ولأول مرّة في ولاية سيدي بلعباس تُرفع شعارات ضدّ قائد أركان الجيش الوطني الشعبي أحمد قايد صالح مثل 'يا بن صالح، رايح رايح، أدي معاك قايد صالح'، و ' من المرادية إلى البلدية، تتناحاو قاع'. وتميّزت أيضا بالتحام الصحافيين مع المتظاهرين حاملين شعار 'الصحافة ليست جريمة'، وفي مسيرة مدينة المسيلة رُفعت أطول راية وطنية.[2]

الجمعة 10 ماي 2019:

واصل المتظاهرون رفضهم لتدخل قائد أركان الجيش الوطني الشعبي في الشأن السياسي، ورفع شعار 'جمهورية وليست ثكنة عسكرية'، وشعارات أخرى ترفض إجراء انتخابات رئاسية في 04 جويلية 2019، واتسمت بمشاركة أقل، وسمّيت بـــ 'جمعة الصّمود'، وفيها ظهر شعار جديد 'صايمين ولاّ فاطرين، والله ما رانا حابسين'، وهناك من حمل شعار 'يا أحفاد باديس، ما تحكم فينا باريس'، وفي ولاية الوادي رفعت شعارات 'قايد صالح ديقاج' و 'لا بدوي، لا بن صالح، ما فيهمش واحد صالح'، وفي ولايات الصّحراء رفع شعار 'الوحدة الوطنية خط أحمر'، وغير ذلك من

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 51.

العديد من الشعارات التي رُفعت في كل ولايات الوطن محتواها كلّه ناقم على النظام وعلى رموزه ويدعو إلى رحيل هذه الرموز ويُطالب بالتغيير السّلمي للنظام.[1]

الجمعة 17 ماي 2019:

صار حصار العاصمة ابتداء من مساء الخميس إلى مساء الجمعة واقعا مؤلما لمن يدخل العاصمة الجزائرية، وكأنها في حالة حرب ممّا جعل شباب الولايات المجاورة يدخلونها يوم الأربعاء وخاصة من المنطقة الشرقية، وصارت حواجز من الشرطة والدرك بشكل مُلفت داخل الأحياء. والأمر نفسه في الكثير من الولايات المجاورة لبعضها البعض، وكلما لُوحظ ولاية تستقطب المتظاهرين أكثر كلّما زاد الحصار عليها، بل إن هناك محاولات لنشر الفوضى والتلاسن بين المتظاهرين كما حدث في ولاية قالمة، ومنع كل سلوك يحمل مضمون الوحدة بين أفراد الشعب، فقد منعت قوات الأمن المواطنين في ولاية سكيكدة من إقامة إفطار جماعي بحجّة أنه ليس لديهم تصريح مُسبق، وهو مؤشر جديد ربما يؤدي إلى مطالبة المتظاهرين بالتصريح من مصالح الولايات لأجل التظاهر.

لم يكن الطقس لصالح المتظاهرين في أغلب الولايات، فارتفاع درجات الحرارة أدّى إلى تقلّص المشاركة، بل إن ولايات الجنوب فضّلت المسيرات الليلية بعد صلاة التراويح تفاديا للجو الحار، وفي العاصمة كان أصحاب العمارات يرشّون المتظاهرين بالمياه للتخفيف عنهم من وهج الحرارة.

وأهم ما جمع بين كل المسيرات في 48 ولاية هو الرّفض القاطع لإجراء انتخابات 04 جويلية 2019، ومعظم اللافتات والشعارات والأهازيج والأغاني تعبِّر عن الرّفض التام لإقامة انتخابات رئاسية في ظل النظام القائم.

لكن ما ميّز العاصمة هو البيان الصّادر من ولاية الجزائر الذي نصّ على وجود بعض الاهتراءات والتشققات التي مسّت سلالم مبنى البريد المركزي بفعل الوزن الزائد، مما أدى إلى غلق هذه السلالم في وجه المتظاهرين صبيحة مسيرة يوم الجمعة 17 ماي 2019، وأدّى ذلك إلى تراشق بين المتظاهرين ورجال الشرطة، وهتف المتظاهرين ضدّ الشرطة بشعارات معادية مما سبّب قطع اللّحمة

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

والأخوة التي تشكّلت بين المتظاهرين وقوات الأمن. البعض اعتبرها ضربة لقائد الجيش، والبعض الأخر اعتبرها ضربة للحَراك لأنها تدفع إلى التوتر بين قوات الأمن والشباب المتظاهر.

فَقدَ الحَراك الشعبي السّلمي في العاصمة ثلاثة أماكن تمثل رمز حضوره، وهي ساحة موريس أودان ونفق الجامعة المركزية بن يوسف بن خدة وساحة البريد المركزي.

حقّقت الجمعة الثالثة عشرة مطلبها الرّافض لرئاسيات 04 جويلية 2019، وتزايدت المبادرات الدّاعمة للحل السياسي.[1]

الجمعة 24 ماي 2019:

منذ الجمعة الثالثة عشرة (السّابقة) صار الاسم الأكثر تداولا في المسيرات عبر 48 ولاية هو اسم أحمد قايد صالح، وشعار 'دولة مدنية، لا عسكرية'، وارتفع عدد اللافتات والشعارات المطالبة برحيل جميع رموز النظام بما فيها قائد أركان الجيش الشعبي الوطني.

تختلف مسيرة هذه الجمعة عن المسيرات السّابقة في العودة القوية للمواطنين إلى الحَراك الشعبي السّلمي، بالرّغم من غلق أماكن التجمع في العاصمة وعدد من الولايات مثل برج بوعريرج. وتزامنت هذه الجمعة مع انتهاء آجال إيداع ملفات الترشح لدى المجلس الدستوري لرئاسيات 04 جويلية 2019، بعد أن وصل عدد من سحبوا الاستمارات إلى 77 شخص، وأصدر المجلس الدستوري في منتصف ليلة الأحد بيانا أعلن فيه غلق ملفات الترشح دون الإشارة إلى من أودعوا الملفات، أو وضعية 21 ملفا المودعة لديه، والمُشار إليها في الرّسائل المُرسلة إلى أصحابها بتاريخ 18 مارس 2019.

تميّزت هتافات المتظاهرين بالإصرار على رحيل 'الباءات' وإلغاء موعد الانتخابات الرئاسية، وتفعيل المادتين 7 و 8 من الدستور، كما تميّزت هذه الجمعة بتكثيف الحصار الأمني المضروب على العاصمة منذ بداية الحَراك في 22 فيفري 2019، ورفع شعار جديد حمله شباب العاصمة يقول 'من زوّر 4 عهدات، لن يتوب في 04 جويلية'.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

تجنّبت القنوات الإعلامية الخاصة والعمومية تغطية مسيرات الجمعات 11، 12، 13 و 14، بسبب اللافتات والهتافات التي رُفعت ضدّ أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش الشعبي الوطني وتخوينه، ولأول مرّة تتوحّد المسيرات ضدّه بعد أن تحدّث، لأول مرة، ثلاث مرّات في الأسبوع وهي يوم 19 ماي بمناسبة اليوم الوطني للطالب، و 20 ماي و 21 ماي.

وكان شعار 'الجيش جيشنا، والبلاد بلادنا' مُستعملا في 48 ولاية، إلى جانب المطالبة بتفعيل المادتين 7 و 8 من الدستور، كما كانت مُبادرة الدكتور أحمد طالب الابراهيمي حاضرة في عدد من المسيرات مثل مسيرة ولاية الأغواط، بينما ظهرت مطالب جديدة في مدينة الشلف مثل حلّ البرلمان، وحَمل سكان ولاية غليزان لافتات تعبِّر عن رفضهم للمساس بالمؤسسة العسكرية وإبعادها عن الصّراعات، وأهم ما في هذه المسيرات هي تفويض أحمد طالب الإبراهيمي لقيادة المرحلة الانتقالية. وتميّزت هذه الجمعة في ولاية خنشلة التي كانت أول مدينة يُسقط مواطنوها صورة عبد العزيز بوتفليقة من أعلى مقر البلدية، برفع شعار جديد هو 'دولة يصنعها الشعب والجيش'.

كان من نتائج جمعة 24 ماي 2019، فشل الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها يوم الخميس 04 جويلية 2019، بسبب عدم وجود مرشّحين بالرّغم من سحب 77 شخصا لاستمارات الترشح، وزعم المجلس الدستوري أن شخصين فقط تقدّما بترشحهما، وأنه بصدد دراسة ملفيهما، وهو مُبرِّر لإعطاء مهلة 10 أيام لأصحاب القرار لاتخاذ موقف من الرئاسيات سواء بالتأجيل أو الإلغاء، وكعادته كل ثلاثاء يصرّح قائد أركان الجيش الشعبي الوطني. وفي هذا الثلاثاء دعا إلى حوار في إطار الدستور رافضا المرحلة الانتقالية والتأسيسية التي طالبت بها النّخب في أكثر من 10 فضاءات.[1]

الجمعة 31 ماي 2019:

وقعت أحداث كثيرة ومهمّة عشية الجمعة الخامسة عشر الموافقة لـــ 31 ماي 2019، بما يوحي بأن هناك أطرافا تعمل على تعفين الوضع والدّفع بالمسيرات نحو العنف اللفظي والمادي، ومن بعض

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 54 إلى 56.

هذه الأحداث عدم فتح تحقيق حول سبب قيام أحد رجال الشرطة برشّ المتظاهرين بالغاز المسيِّل للدموع، وإلقاء القبض على الشابين الذين تدخلا لمنعه، ومقتل شاب في ظروف غامضة، وقيام مجموعة أخرى من الشباب بحرق مركز للدرك الوطني، وكذا زيارة وفد فرنسي للجزائر دون الإعلان عنه والحماية المكثفة له.

تبقى الأخبار المفرحة هي تلك التي وردت من النيابة العامة لمحكمة سيدي أمحمد التي أحالت ملفات 12 موظفا ساميا مع رئيسي الحكومة **أحمد أويحي** و **عبد المالك سلال** للتحقيق، إلى جانب انتقال الكثير منهم إلى المستشفى العسكري بعين النعجة نتيجة الصدمة، مما أعطى نفسا جديدا للمسيرات الشعبية، بالرّغم من أن موت الناشط الحقوقي **كمال الدين فخار** في مستشفى فرانس فانون بالبليدة، وتداعيّات ذلك على ولاية غرداية قد أثار جدلا، وإن كان الإفراج عن زميله النقابي **الحاج إبراهيم عوف** قد ترك ارتياحا واسعا بالمنطقة.

إن أهم ما ميّز الجمعة الخامسة عشر هي أنها جاءت في ليلة القدر عشية ليلة 27 من شهر رمضان، ولأول مرّة يُعلن فخامة الشعب ويرفع الشعار 'إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بدّ للعسكر أن يستجيب'، وظهرت لافتات مكتوب عليها 'الوطن فوق الجميع' و 'الجيش يقترح الحوار والشعب يمدّ يده'، وطرحت النّخب مُبادراتها في الشارع. أما الشعار الأكثر تداولا والمشترك بين الجميع هو 'نعم للحوار ولكن بدون أزلام النظام' وحتى المشكّكون في الحوار حملوا شعار 'من يحاور من؟'.

يمكن وصف هذه الجمعة بجمعة الصّمود والحريّات والتحرّيات، إذ رُفعت صُور لبعض الرّاحلين مثل **محمد تاملت**، **كمال الدين فخار** و**عائشة باركي**، وطالب المتظاهرون بالتحرّي في أسباب موتهم.

للإشارة فقد تجنّب الصحافيون حمل الكاميرات وسط المتظاهرين بعد الاعتداء عليهم، وفضلوا الهواتف الذكية بالرّغم من بيان المديرية العامة للأمن الوطني الدّاعي إلى التقرّب من الأمن لحمايتهم. واختفت التغطية المباشرة للمسيرات في معظم القنوات الإعلامية، لتظهر في قناة المغاربية التي تنشط من خارج الجزائر.[1]

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 56 إلى 58.

الجمعة 07 جوان 2019:

فضّلت الرئاسة أن يوجّه **عبد القادر بن صالح** رئيس الدولة خطابا للشعب الجزائري، بعد عطلة عيد الفطر، بالموازة أعلن المجلس الدستوري أن الرئيس سيبقى شرعي إلى غاية انتخاب رئيس جديد، و لم يُعلن إلغاء الانتخابات التي كانت مقرّرة يوم 04 جويلية 2019. وقد كرّر رئيس الدولة في خطابه ما أعلن عنه المجلس الدستوري.

كان هذا الخطاب حافزا على التظاهر وحمل شعار 'لا انتخابات في ظل الباءات' و 'الحَراك يقول: لا، لا بن صالح'، ومثلما رفض المتظاهرون تمديد العهدة الرّابعة لعبد العزيز بوتفليقة، رفض تمديد العهدة الثانية لعبد القادر بن صالح، وشعارهم 'الشعب يرفض التمديد'.

فاق عدد المشاركين في هذه الجمعة توقعات الملاحظين، وارتفعت الهتافات 'بن صالح ديقاج، بدوي ديقاج'، وتواصلت المسيرات بشعاراتها السّابقة، وتميّزت بعض المسيرات بالوقوف أمام مقرّات حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي حيث ردّد المتظاهرون بصوت واحد 'ديقاج، ديقاج' و 'ديقاج، الشعب داير كوراج' و 'لا بديل، لا بديل، لا بديل عن الرحيل'.

حملت هذه الجمعة شعارا جديدا 'السعودي بركات في استثمار العصابات' و 'يا سليمان، لا أمان بعت الخليج للأمريكان' و 'لا باريس، لا واشنطن تعيِّن الرئيس'. وانفردت مسيرة ولاية غرداية بشعارات تطالب بمحاسبة مسؤولي الولاية على خلفية وأسباب موت الناشط الحقوقي كمال الدين فخار، وحملت الكثير من المسيرات شعار 'يا أولاد فرنسا، ديقاج'.[1]

الجمعة 14 جوان 2019:

أضفت أخبار إيداع الحبس كل من **أحمد أويحي** الوزير الأول السّابق ورئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، و**عمارة بن يونس** وزير التجارة السّابق ورئيس حزب الحركة الشعبية و**عبد المالك سلال** الوزير الأول السّابق، طابع الاحتفالية على مسيرات وشعارات التجمعات الشعبية ووحّدت الشعارات 'الحَراك ما يعياش، والعصابة في الحراش' و 'ما رناش مصيفين، كل جمعة خارجين'.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

تركت قرارات العدالة بسجن المسؤولين أو وضعهم تحت الرقابة القضائية وسحب جوازات سفرهم ارتياحا كبيرا في الشارع الجزائري، فلأول مرّة تسترجع العدالة ثقة الشعب فيها.

وأصرّ المشاركون في المسيرات الشعبية على فتح كل ملفات الفساد بشعار موحد 'حاسبوا باقي العصابة'، أما الشعار الأكثر ترديدا في هذه الجمعة فهو 'حاسبوهم باسم الشعب، واسترجعوا أموالنا'.

تزامنت هذه الجمعة مع الذكرى 18 لما يسمى بـــ 'الربيع الأسود' لسنة 2001 بمنطقة القبائل، فازدحمت بالمتظاهرين، وأثار انتباه الكثير تيفوين في مسيرة برج بوعريريج حيث انقسمت المسيرة إلى مسيرتين، الأولى علّقت تيفو برسوم عملاقة على عمارة في طور البناء يُطلق عليها قصر الشعب، يحمل شعار تطبيق المادتين 7 و 8 من الدستور إلى جانب رسم المنجل المستخدم في موسم الحصاد، في حين أن التيفو الثاني عُلّق على عمارة، يتضمن مطالب تسليم السّلطة للشعب وإطلاق سراح سجناء الرأي، ومن طرائف هذه المسيرات توزيع الياغورت على المواطنين مجانا نكاية بأحمد أويحي.[1]

الجمعة 21 جوان 2019:

وضعت قيادة الجيش حدّا لرفع الرّايات التي تمثل فئات في المجتمع، وأكدّ قائد أركان الجيش الشعبي الوطني أن رمز سيادة الجزائر هو العلم الوطني وليس أية راية أخرى، وأن الفئة القليلة التي رفعت رايات أخرى تحاول اختراق المسيرات.

فاختلفت هذه الجمعة عن بقية الجمعات من حيث الحضور الأمني المكثف وتمسّك السيول البشرية بشعار 'قوتنا في وحدتنا'. مع الإشارة إلى أن قوات الأمن احتجزت جميع الرّايات باستثناء العلم الوطني، وحدثت بعض المناوشات مع بعض الرّافضين لتسليم الرّايات الأخرى بالعاصمة، ونزل المتظاهرون إلى الشوارع بشعارات 'نعم للوحدة الوطنية' و 'بيان أول نوفمبر أساس الدولة الجديدة'، وكان الصوت الأكثر ارتفاعا هو 'الشعب خاوة خاوة'، واستمرت شعارات الجمعات السّابقة.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

تميّزت هذه الجمعة بإبعاد **عبد المجيد سيدي السعيد** رئيس النقابة الوطنية للعمال الجزائريين. وأطلقت بعض الجرائد عليها 'جمعة رفض الجهوية'.

يقول الدكتور **محي الدين عميمور**: كان الحجم الهائل للأعلام الوطنية مع عدد محدود جدا من الرّايات الأخرى دليلا على أن الأغلبية السّاحقة تؤيد المواقف الدستورية التي اتخذها المؤسسة العسكرية.[1]

الجمعة 28 جوان 2019:

أول جمعة تتراجع فيها نسبة المشاركة الشعبية بسبب الحصار الأمني المضروب على العاصمة، والحضور الأمني الميداني للتضييق على المشاركين. وقد تزامنت مع ذكرى اغتيال الرئيس **محمد بوضياف**، أحد رموز ثورة التحرير الذي تناسته الوسائل الإعلامية العمومية والخاصة، واهتمّت فقط بالمجاهد **لخضر بورقعة** الذي تمّ إيداعه الحبس المؤقت.

حاولت القناة التلفزيونية الرسمية النيل من المجاهد لخضر بورقعة بتشويه تاريخه والإدعاء بأنه انتحل صفة قائد الولاية الرابعة، ولم يتصدّى أحد لهذا التضليل الإعلامي، بالرغم من أنه لم يذكر في كتابه الذي ألفه تحت عنوان 'اغتيال الثورة' أنه كان قائدا للولاية الرابعة.

تميّزت هذه الجمعة بإفشال مخطط القضاء على المسيرات، إذ عملت الكثير من القنوات على تنفيذه بعدم التغطية الإعلامية. واختصرت إحدى الجرائد التعليق على مضمون الجمعة التاسعة عشر بجمعة غلق مساحات الاحتجاج واستعمال الغاز المسيِّل للدموع حيث أن ثبات الحَراك يسبب صداعا للسّلطة.

صحيح أن ارتفاع درجات الحرارة قلّل من عدد المشاركين، لكن الإصرار على الاستمرارية في المسيرات بشعار 'الجزائر واحدة موحدة'، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين جعل المراقبين يصفونها بـــ 'جمعة الاعتقالات'.[2]

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

[2] – المرجع نفسه، ص 61-62.

الجمعة 05 جويلية 2019:

وُصِفت بجمعة استرجاع السيّادة لأنها تزامنت مع احتفال المواطنين في الشوارع بعيدي الاستقلال والشباب، حيث عُزِف النشيد الوطني أثناء تعليق التيفوات وأثناء المسيرات.

أغلب المسيرات نادت بإطلاق سراح المجاهد لخضر بورقعة، وتعالت الأهازيج والأناشيد الوطنية، وحمل المتظاهرون شعار 'يا حنا، يا نتوما'، وتزايد الإصرار على رفع الرّاية الأمازيغية في منطقة القبائل.

بالرّغم من شدّة الحرّ فإن هناك من وصفها بأنها الجمعة الأكبر والأقوى والأجمل، فهي بحق جمعة الاستقلال وجمعة 'قسما'، وجمعة المطالبة بإطلاق سراح المجاهد لخضر بورقعة.

وكان من بين أهم نتائج هذه الجمعة انعقاد أول منتدى وطني للحوار، وظهور وثيقة رؤية المشاركين فيها للحل، وهي خطوة أولى. وفيها أشرف نائب وزير الدفاع أحمد قائد صالح على ترقية أسلاك المؤسسة العسكرية، ومن نتائجها أيضا إيداع **عبد الغاني هامل** مدير الأمن الوطني سابقا وعائلته الحبس المؤقت في انتظار المحاكمة.[1]

الجمعة 12 جويلية 2019:

شكّل انتصار الفريق الوطني على ساحل العاج (كوت ديفوار)، والتأهل إلى المربع الذهبي لكأس إفريقيا للأمم حدثا مُهما في الجزائر، ولأول مرّة تكتب أسماء 48 ولاية على أطول علم في مسيرة بالجنوب الجزائري، وكان من الصّدفة أن ينتخب رئيس المجلس الشعبي الوطني من الجنوب ينتمي إلى حزب إسلامي معارض.

كانت هذه الجمعة موحّدة الشعار 'دولة مدنية ماشي عسكرية'، وكانت معنويات المشاركين في الحَراك الشعبي مرتفعة بالرّغم من تجاهل القنوات التليفزيونية الجزائرية العمومية والخاصة للمسيرات

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

واجتناب تغطيتها، والاهتمام فقط بانتصار الفريق الوطني على حساب مطالب الشعب في الحَراك.[1]

الجمعة 19 جويلية 2019:

تميّزت هذه الجمعة بشعار موحّد تكرّر في الجمعة التي سبقتها 'دولة مدنية ماشي عسكرية' مع إضافة شعار جديد ضدّ الصحافة، ووُصِف أصحابها بالشيّاتين، ولُوحظ أن الحصار الأمني على العاصمة والمدن الكبيرة توسّع بشكل مُلفت للنظر، وازدادت الاعتقالات.[2]

الجمعة 26 جويلية 2019:

تزامنت مع إعلان الرئاسة عن أسماء لجنة الحوار الوطني، وهي ليست من الوزن الثقيل، ولا من الأسماء التي حملها الحَراك، وإنما تعكس مدى الاستخفاف بمطالب الحَراك، ولهذا جاءت الشعارات ضدّ هذه اللّجنة التي أعلن مُنسِّقها العام بأنها لا تمثّل الحَراك وليست ناطقة باسمه.

هتف المتظاهرون في هذه الجمعة بـــ 'ما كانش حوار مع العصابات' و 'لا يونس، ولا عرعار، الشعب هو صاحب القرار'. وقام المتظاهرون بطرد **إسماعيل لالماس** أحد أعضاء لجنة الحوار وهو من الوجوه التليفزيونية، وطالبوا بالإفراج عن المجاهد لخضر بورقعة.

اختفت الجرائد التي تصدُر استثناء يوم الجمعة منذ 10 سنوات وهي 'الخبر، الوطن و ليبرتي'، والسّبب المُعلن هو نقص التمويل بالإشهار، أما السّبب الحقيقي فهو ضغوط المطبعة والموزعين.

وقعت أحداث كثيرة منها وفاة الرئيس التونسي **الباجي قايد السبسي**، وإعلان الجزائر الحداد لثلاثة أيام.

عادت شعارات قديمة إلى الظهور على ألبسة المتظاهرين مثل 'قبايلي، عربي، شاوي، تارقي، مزابي شعب واحد'.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

[2] – المرجع نفسه، ص 64.

يمكن اعتبار هذه الجمعة 'جمعة حَراك الشرطة' باعتبار أنهم كانوا يمثّلون الأغلبية في شوارع العاصمة بسبب الحصار المضروب عليها. وابتدع الحَراك الشعبي شعارات جديدة وهي 'كاس إفريقيا مرّة في كل عامين، والثورة مرّة في العمر' و 'جبنا الكحلوشة، ومازال الحنوشا' و 'حرّروا حرّروا المعتقلين، الشعب يريد الاستقلال'.[1]

الجمعة 02 أوت 2019:

وصفها المراقبون بـــ 'جمعة الإنذار الأول بالعصيان المدني'، وهي خامس جمعة لا تغطيها القنوات التليفزيونية العامة والخاصة، وتجنّبت الكثير من الصحف الحديث عنها أو الإشارة إلى شعاراتها.

أجمع المشاركون في هذه المسيرات على أن وسائل الإعلام سلطة رابعة إلا في الجزائر فهي سلطة خاضعة، وهتفوا 'الأرندي والأفلان، الحكومة والبرلمان، ديقاج، ديقاج'. وجّهت المسيرات إنذارا للسّلطات بهتاف واحد 'راهو جاي، راهو جاي العصيان المدني'.

ومن نتائج هذه الجمعة ظهور حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان 'ما تسبش ربي' لتفادي الألفاظ البذيئة المتداولة في ما يعرف بمجتمع الدهاليز، والمطالبة بضرورة الابتعاد عن شتم الذّات الإلهية، وتكمُن أهميتها في أنها تساعد المواطنين على تنظيف اللّغة الدّارجة من المفردات المسيئة للأديان السّماوية. ومن جهة أخرى أطلقت جمعيات خيرية مشروع 'حَراك الخير' تحت شعار 'نضحو قاع' وهي حملات لتوفير أضاحي العيد لفائدة الفقراء، كما شهدت عدد من البلديات حملات تزيين الجدران برسوم فنانين محليين.[2]

الجمعة 09 أوت 2019:

بالرّغم من ارتفاع درجة الحرارة في أغلب الولايات كانت جلّ المسيرات ذات حشود كبيرة، ولأول مرّة يتظاهر عدد من المواطنين بكباش العيد وهم يهتفون 'لا حوار مع العصابات' ويطالبون

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

[2] – المرجع نفسه، ص 65-66.

بغلق مدارس الفساد، وهي أحزاب الموالاة، ويطالبون بتحرير المسجونين. والمُلفِت للنّظر أن شعار الجمعة السّابقة بدأ يتوسع وهو 'راهو جاي، راهو جاي العصيان المدني'.[1]

الجمعة 16 أوت 2019:

انفردت هذه الجمعة عن بقيّة الجمعات بالتّضييق الأمني على المسيرات وخاصة في العاصمة، حيث خرج ألاف المواطنين بهتاف واحد 'الاستقلال، الاستقلال، الشعب يريد الاستقلال'، مع التمسّك بشعارات الجمعات الماضية 'دولة مدنية ماشي عسكرية'. وللمرّة الأخرى يهتف المتظاهرون 'راهو جاي، راهو جاي العصيان المدني'.

ظهرت لافتات عملاقة في عدد من المسيرات شعارها 'نسير، نسير، نسير، حتى يتقرر المصير' و 'سنسير، سنسير، حتى يرحل النظام'، إلى جانب الهتاف 'بعتو البلاد يا السّراقين، يا الخونة بعتو الحَراك'، وهم يقصدون أولائك الذين شاركوا في الحوار وتغيبوا عن الحَراك.

أجمعت شعارات المسيرات على أن الشعب ليس ضدّ الانتخابات لكنّه يرفض استنساخ النظام. وأجمعت الحشود الشعبية على المطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي، وفي مقدمتهم المجاهد لخضر بورقعة، ولُوحظ أن الحَراك كان يهتف ضدّ وسائل الإعلام التي قاطعته منذ أكثر من شهر ونصف.[2]

الجمعة 23 أوت 2019:

كان شعار هذه المسيرة 'لجنة الحوار ماكانش ثقة، 7 و 8 هي الحقيقة'، وتوسّعت بعد أن التحق بها الطلبة، بعد أن شهدت نوعا من التّراجع بسبب العطلة وحرارة الجو، كردّ فعل على حملة شرسة من الوجوه الإعلامية المحسوبة على النظام السّابق فازداد التلاحم بين مسيرات الثلاثاء والجمعة فأعطى دعما جديدا للحَراك الشعبي السّلمي، وارتفعت أصوات ضدّ حزب جبهة التحرير الوطني تطالب بحلّها.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] – المرجع نفسه، ص 67.

اختلفت هذه الجمعة عن التي سبقتها في أن عدد الحضور قبل الصلاة كان مرتفعا نسبيا، كما تكرّر شعار 'راهو جاي، راهو جاي العصيان المدني' في أكثر من مسيرة شعبية إلى جانب شعار 'دولة مدنية، ماشي عسكرية'.

فرضت وزارة التجارة على أصحاب المحلات التجارية كتابة اللافتات والعناوين الخارجية باللّغة العربية مع ترك الاختيار للغة أخرى مرافقة، وأمهلتهم أسبوعا لتطبيق التعليمة، وبدأت الإعذارات تصل التّجار منذ نهاية شهر أوت، وكان ذلك أول عمل لتعريب المحيط منذ سنة 1974.[1]

الجمعة 30 أوت 2019:

عادت المسيرات إلى زخمها الشعبي بعد أن عرفت تراجعا في عدد المشاركين بسبب العطلة الصيفية وارتفاع درجة الحرارة، ومع ذلك واصلت السّلطات حصارها للعاصمة من كل مداخلها.

اختفت الرّايات وظهرت الأعلام الوطنية، وازداد الشعب إصرارا على المطالبة بالتغيير وشعاره 'يا حنا، يا نتوما' و 'صامدون، صامدون، وللمسيرات مواصلون'، وتواصلت المطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي وفي مقدّمتهم المجاهد لخضر بورقعة، ورفع المتظاهرون شعار 'لا روسيا، لا باريس' ردا على بيان أصدره حزب جبهة التحرير الوطني يزعم فيه أن روسيا تقف إلى جانب السّلطة الجزائرية، فاعتبرته وسائل الإعلام تدخلا في الشأن الجزائري، لكن سفير روسيا بالجزائر نفى ذلك.

كان من نتائج هذه الجمعة مُطالبة وزارة العدل للبرلمان برفع الحصانة عن الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني.[2]

الجمعة 06 سبتمبر 2019:

تشكّلت هبّة جديدة في الحَراك الشعبي السّلمي فأعادت إليه قوته وبدأت تحتضن الطلبة الذين شاركوا في الجمعات السّابقة، وكانت أغلب شعاراتها ضدّ ما يسمى بـــ 'حكم الجنرالات'.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

[2] – المرجع نفسه، ص 68-69.

تميّزت عمّا سبقها من المسيرات بتنوّع المشاركين من شيوخ وشباب وأطفال ونساء، وكثرة الأعلام الوطنية.[1]

الجمعة 13 سبتمبر 2019:

أطلق عليها البعض جمعة 'كشف الغش' لرموز النظام السّابق، فقد خلّفت الأمطار كوارث في 12 ولاية، وذهب ضحيتها عدد من المواطنين، وأطلق عليها البعض الأخر جمعة 'التحدّي' لسياسة الأمر الواقع، حيث عاد الشعب إلى الشارع بشعار واحد هو 'تغيرت الوجوه والنظام واحد'، وارتفعت الأصوات تنادي بإطلاق سراح مسجوني الرأي من بينهم **كريم طابو** الذي أودع السّجن المؤقت بالقليعة في ولاية تيبازة، حيث نزلت زوجته إلى الشارع مع أطفالها فتضامن معها المواطنون.

أصرّ سكان ولاية بجاية على حمل شعار 'ماكانش جهوية، وحدة وطنية'، بينما حملت بقيّة الولايات شعار 'الجزائر حرّرها الجميع، ويبنيها الجميع' في حين كانت الهتافات 'بركات، بركات، بركات من خطاب الثكنات'.

يمكن تسمية هذه الجمعة بجمعة 'لمّ الشمل' والتضامن مع الفلسطينيين بحمل أعلامها، والدّعوة إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية.

ازداد التضييق على المدن الكبرى فظهر شعار جديد 'شعب واحد، وطن واحد'، وهو بمثابة رد فعل على مصطلحات تداولتها وسائل الإعلام مثل 'الشرذمة' و 'النعيق'.[2]

سنواصل فيما يلي سرد كرونولوجيا الحَراك الشعبي السّلمي في الجزائر استنادا إلى ما كتبته الصحف الجزائرية غداة مسيرات يوم الجمعة من كل أسبوع.

[1] – عبد العالي رزاقي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] – المرجع نفسه، ص 69.

الجمعة 20 سبتمبر 2019:

واصل المتظاهرون توثيق لحظات حَراكهم، مصرِّين على تحقيق المطالب كاملة غير منقوصة، مشدّدين على استمرار حَراكهم السّلمي الرّامي إلى رحيل ما تبقى من رموز النظام السّابق، ومواصلة اجتثاث العصابة، مؤكِّدين على ضرورة إيجاد حلول تخرج البلاد من الأزمة.

وعادت قوات الأمن لتحكم قبضتها على مسيرات الجمعة، حيث عرفت العاصمة عبر مداخلها ومخارجها تشديدات أمنية مكثّفة، حيث سُدّت الطرق الرئيسية المؤدية إلى الجزائر العاصمة، وتمّ نشر تعزيزات أمنية هامة في السّاحات والشوارع الرئيسية. ورغم ذلك خرج المتظاهرون في مسيرات جابت الشوارع الرئيسية حيث صمّموا على تجسيد مطالبهم من بينها تكريس السيّادة الشعبية بطيّ صفحة النظام السّابق من خلال إبعاد كل رموزه ومحاسبة أصحاب الفساد، وقد رفع المتظاهرون الرّاية الوطنية ولافتات تعكس مطالبهم ورفعوا شعارات منها 'إرساء دولة أساسها العدل والقانون' و 'استقالة الحكومة لضمان انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة' و 'الشعب عازم على مواصلة الحَراك حتى تجسيد دولة المؤسسات' و 'طبقوا المادتين 7 و 8 وأرجعوا السّلطة للشعب' و 'سلميّة، سلميّة إلى غاية تحقيق الأمنيّة' و'كل جمعة خارجين ولعلامات مرفوعين، وربي يحفظنا من العين'.

تميّزت هذه المسيرات برفع المتظاهرين لشعار يُطالب بمفاوضات مباشرة بين السّلطة والحَراك أساسها الثقة والوضوح. وأكّد بعض المتظاهرين بأن الحل يكمُن في الحوار بين أبناء الشعب الواحد، خاصة وأن جميع المتظاهرين ساروا تحت راية واحدة هي العلم الوطني.[1]

الجمعة 27 سبتمبر 2019:

جمعة أخرى تُضاف إلى سجل الحَراك، حيث رفع المتظاهرون أصواتهم وحملوا شعاراتهم ضدّ رموز النظام السّابق وأصرّوا على تحقيق جميع مطالبهم كاملة غير منقوصة، وعبّروا على تمسّكهم ببناء جزائر جديدة قوامها السيّادة الشعبية، مع تشبّثهم بإخضاع كل المتورطين في الفساد إلى المحاسبة،

[1] – نوارة باشوش: "الجمعة الـ 31 من الحَراك، متظاهرون يصرّون على ثلاثية: التغيير، مكافحة الفساد وانتخابات شفافة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6286، الجزائر، 2019/09/21، ص 05.

مؤكّدين بصوت واحد أن غليلهم لن يُشفى إلا بعد معاقبة جميع أذناب العصابة مثلما فعلت العدالة بالسعيد بوتفليقة وحلفائه.

كسائر الجمعات السّابقة شهدت مداخل الجزائر العاصمة عبر جميع الطرق المؤدية إليها ازدحاما كبيرا بسبب الحواجز الأمنية الكثيرة، كما تمّ تسجيل إجراءات أمنية مشدّدة يترجمها الوجود المكثف لقوات الأمن حيث تمّ غلق كل المنافذ المؤدية إلى البريد المركزي وغلق العديد من الشوارع والسّاحات الرئيسية.

وقد رفع المتظاهرون الرّاية الوطنية ولافتات وشعارات منها 'فخامة الشعب هو الرئيس' و 'لا لحكم العصابات' و 'العصابات ما يحشموش وحنايا ما نحبسوش' و 'كليتو البلاد يا العصابات' و 'لا تحكي لي على التغيير، بدوي آلة التزوير'.

وما ميّز هذه المسيرات هو تلك المناقشات الحادّة بين جموع المتظاهرين حول الأحكام التي وقّعتها المحكمة العسكرية بالبليدة ضدّ كلّ من سعيد بوتفليقة، توفيق مدين، بشير طرطاق، لويزة حنون وخالد نزار، بين مؤيّد للأحكام وبين ناقم وغاضب لعدم تسليط عقوبة الإعدام على المتهمين.

وعلى غرار الجزائر العاصمة شهدت أغلب ولايات الوطن مسيرات سلميّة اشتركت في نفس المطالب وحملت نفس الشعارات ومن بين تلك الولايات بجاية، تلمسان، الوادي وتيبازة.[1]

الجمعة 04 أكتوبر 2019:

تحت شعار 'فخامة الشعب هو صانع القرار' توالت المسيرات الشعبيّة في جمعتها 33، بخروج المتظاهرين في العاصمة ومختلف ولايات الوطن، في ظلّ مواصلة المترشحين سحب استمارات الترشح لرئاسيات 12 ديسمبر 2019، مُسجلِين رفضهم القاطع لعودة بعض المحسوبين على النظام القديم، واعتراضهم الصّريح على ترشّحهم كونهم أحد بقايا العهد السّابق، مجدّدين تمسّكهم بحتمية استلام السّلطة، وتأكيد الارتباط بالوطن وتغليب مصلحة الجزائر فوق كل اعتبار وفوق كل

[1] – نوارة باشوش: "متظاهرون في الجمعة الـ 32 من الحَراك، فخامة الشعب هو الرئيس، بعد العصابة نريد محاسبة أذنابها، والوحدة الوطنية خط أحمر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6292، الجزائر، 2019/09/28، ص 05.

الخلافات الفئوية والتجاذب السياسي والحسابات الضيّقة، مع إصرارهم على عدم التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، أملين في مواصلة سير العدالة في اقتلاع الفساد.

ومن بين الشعارات التي رُفِعت، 'لا لانتخابات يشارك فيها رموز النظام السّابق' و 'الشعب الجزائري مصدر كل السّلطات، وأن السّلطة التأسيسيّة ملك الشعب'.

تميّزت هذه المسيرات بتعبير المتظاهرين عن سخطهم من محاولة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر، وهو ما ترجمه الشارع عن طريق رفع شعارات ومجسّمات ساخرة ولافتات تُدين تدخّل الاتحاد الأوربي ومنها 'لا فرنسا ولا بلجيكا، الجزائر هي السيّدة' و 'بن مهيدي .. بن باديس، لا واشنطن ولا باريس'.[1]

الجمعة 11 أكتوبر 2019:

بلغ الحَراك الشعبي جمعته الـــ 34 بنفس المطالب المتمثلّة في استئصال كل رموز النظام المتفكّك والاستجابة لانشغالات القاعدة الشعبيّة صاحبة السّلطة، مع رفض إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة في ظل استمرار رئيس الدولة عبد القادر بن صالح والوزير الأول نور الدين بدوي، مؤكّدين حرصهم وعدم تفريطهم في حقّهم في التعبير عن رأيهم.

رفع المتظاهرون في جمعة أطلقوا عليها 'لا للوجوه القديمة' الرّايات الوطنية ولافتات من مختلف الأحجام والأشكال، مردّدين الشعارات التي أضحت تُثرى أكثر من جمعة إلى أخرى حسب تطوّرات الأحداث وتماشيا مع ردود السّلطة على المطالب، على شاكلة، 'عندما يغيب المنطق يرتفع الصراخ' و 'أين الضمير، الشعب يريد التغيير' و 'ديقاج، ديقاج، حكومة بدوي والمونتاج' و 'أطلقوا سراح الجزائر' و 'نريد جزائر جديدة مبنيّة على أسُس ديمقراطية صحيحة' و 'لا لعودة بوتفليقة بوجوه أخرى'.

وطالب المتظاهرون السّلطات بالإفراج عن الناشطين الشباب الذين اعتقلوا في المسيرات السّابقة.

[1] – نوارة باشوش: "الجمعة الـــ 33 من الحَراك الشعبي، متظاهرون بصوت واحد: فخامة الشعب هو صانع القرار، المواطنون يردون على التدخل الأجنبي بشعارات قوية"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6298، الجزائر، 2019/10/05، ص 05.

موازاة مع مسيرات العاصمة شهدت أغلب ولايات الوطن مسيرات مماثلة اشتركت كلّها في المطالب والشعارات.[1]

الجمعة 18 أكتوبر 2019:

واصل جزائريون بالعاصمة وباقي ولايات الوطن، مسيرات التغيير للجمعة الـــ 35 على التوالي من أجل تحقيق المطالب المرفوعة كاملة، مشدّدين على استمرار حَراكهم السّلمي الرّامي إلى رحيل ما تبقى من رموز النظام السّابق، وتحرير كل مؤسّسات الدولة من دوائر الحكم الفاسد واجتثاث العصابة والتعبير عن رفض قانون المحروقات الجديد.

رفع المحتجون خلال هذه المسيرات شعارات تصُب كلّها في خانة محاربة الفساد وأهله، حيث شدّد المتظاهرون على ضرورة مواصلة جهاز العدالة محاربة الفاسدين الذين عبثوا بأموال الشعب رافعين لافتة كبيرة كُتب عليها 'مكافحة الفساد مشروع وطني يجب أن يستمر'، وردّد المتظاهرون الهتافات المألوفة والتي منها: 'سرّاقين، سرّاقين .. لأموال الشعب ملهوفين' و 'ما كانش الخامسة يا بوتفليقة' و 'ما كانش الانتخابات يا العصابات' و 'مبروك لتونس، العقوبة لينا، يتنحاو قاع'.

بالمقابل طالب المتظاهرون بإطلاق سراح سجناء الحَراك، قبل المرور إلى الانتخابات، على غرار المجاهد لخضر بورقعة، إلى جانب الشباب الذين تمّ توقيفهم في مسيرات الجمعات السّابقة.[2]

الجمعة 25 أكتوبر 2019:

الجمعة 36 من عمر الحَراك الشعبي صادفت السّاعات الأخيرة من آجال الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع عقدها يوم 12 ديسمبر 2019، كما أنها جاءت غدَاة تصريحات رئيس الدولة عبد القادر بن صالح في لقائه مع نظيره الروسي **فلاديمير بوتين** والمتعلّقة بالوضع العام في الجزائر، التي أثارت الكثير من الجدل، حيث اعتبرها البعض مُهينة لبلدهم وإنقاصًا لسيّادة شعبه.

[1] – نوارة باشوش: "متظاهرون في الجمعة الـــ 34 من الحَراك، نريد جزائر جديدة .. والسيّادة للشعب"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6304، الجزائر، 2019/10/12، ص 05.

[2] – نوارة باشوش: "الجمعة الـــ 35 من الحَراك .. متظاهرون بصوت واحد: محاربة الفساد مشروع وطني يجب استمراره"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6310، الجزائر، 2019/10/19، ص 05.

وقد طالب المتظاهرون في هذه المسيرات بإبعاد ما تبقى من رموز النظام البوتفليقي، في مقدّمتهم رئيس الدولة عبد القادر بن صالح والوزير الأول نور الدين بدوي، ونادوا بإطلاق سراح النشطاء السياسيين والموقوفين في الحَراك.

وكان من بين الشعارات التي تمّ رفعها في هذه الجمعة من طرف المتظاهرين 'الله أكبر ... راه جاي نوفمبر' في إشارة منهم إلى الجمعة 37 من الحَراك، التي تتزامن مع الفاتح من شهر نوفمبر ذكرى اندلاع الثور التحريرية.[1]

الجمعة 01 نوفمبر 2019:

في مسيرة شعبيّة حاشدة، لم يخلِف المتظاهرون موعدهم مع التاريخ في الجمعة السّابعة والثلاثين للحَراك، التي تزامنت مع الاحتفال بالذكرى 65 لاندلاع الثورة التحريرية الكبرى، فخرجوا في شوارع العاصمة ومختلف ولايات الوطن، لمواصلة حَراكهم وتجديد المطالبة برحيل كل رموز النظام السياسي السّابق وتكريس سيّادة الشعب ضمانا لاستقرار الوطن، تحت شعار 'نوفمبر الشهداء .. نريد استرجاع الجزائر من العصابة'.

عرفت الجمعة الـــ 37 للحَراك الشعبي تعزيزات أمنية لافتة مقارنة بالجمعات السّابقة، وشهدت مسيرات كانت أقرب إلى المهرجان الشعبي الاحتفالي، التي تزامنت مع الذكرى الـــ 65 لاندلاع الثورة، حيث بدأت الاحتفالات بالمناسبة منذ ليلة الخميس إلى الجمعة وردّد المتظاهرون عبارات وشعارات وأناشيد وطنية على غرار 'قسما .. موطني'. ومباشرة بعد صلاة الجمعة اندفع المتظاهرون إلى ساحات الحَراك التي كانت مزيّنة بالأعلام الوطنية، وسط هتافات وأهازيج وزغاريد من شرفات العمارات المتدليّة أيضا بالرّايات الوطنية في عيد الثورة، مع ترديد النشيد الوطني 'قسما' في صورة توحي كأن الجزائر وُلدت من جديد ونفضت عن نفسها ذلك الصّراع بين جيل الثورة وجيل الاستقلال، كما رُفعت العديد من اللافتات التي كتب عليها عبارات مثل: 'لا أحد باستطاعته أن ينوب عن الشعب في تقرير مصيره' و'1 نوفمبر 1962 عيد اندلاع الثورة،

[1] – بدون كاتب المقال: "الجمعة الـــ 36 لحَراك الجزائر، غضب من تصريحات بن صالح لبوتين"، www.mubasher.aljazeera.net، الجمعة-الـ36-لحراك-الجزائر-غضب-من-تصريحات-بن-صالح-لبوتين/http://mubasher.aljazeera.neth، 03 سبتمبر 2020، 10:14.

1 نوفمبر 2019 عيد طرد أبناء فرنسا' و ردّد المتظاهرون هتافات 'نوفمبر الشهداء'، كما طالبوا بالإفراج الفوري عن المجاهد لخضر بورقعة.

ومن أهم ما ميّز هذه الجمعة، هو ما أقبل عليه مجموعة من الشباب الذين تفنّنوا في تصميم لافتة تضمّ صوّر الشهداء على غرار **علي لابوانت، ديدوش مراد، العقيد عميروش، حسيبة بن بوعلي**، مؤكّدين أنه من خلال هذه المظاهر سيعرف العالم أن شباب الجزائر لن يحيدُوا عن درب الحرية.[1]

وقد شهدت أغلب ولايات الوطن مسيرات مماثلة جاءت في نفس سيّاق الاحتفالات بعيد اندلاع الثورة التحريرية، وحملت نفس الشعارات، حيث ردّد فيها المتظاهرون نفس الهتافات الدّاعية إلى التغيير ومحاربة الفساد وتغيير النظام السّابق ورموزه.

الجمعة 08 نوفمبر 2019:

شهدت هذه الجمعة مشاركة آلاف المتظاهرين في مسيرات بعدّة مدن جزائرية، وذلك على الرّغم من سوء الأحوال الجوية وتساقط الأمطار، حيث رفع المتظاهرون شعارات تطالب بالتغيير ورفض إشراف رموز نظام الرئيس السّابق عبد العزيز بوتفليقة على الانتخابات الرئاسيّة المقرّرة في 12 ديسمبر 2019.[2]

الجمعة 15 نوفمبر 2019:

تواصل الحَراك للجمعة الـــ 39 على التوالي منذ بداية المسيرات السّلمية، قبل أقل من شهر من الانتخابات الرئاسيّة المقرّرة في 12 ديسمبر 2019، رافضا بأي شكل استمرار بقايا النظام السّابق.

---

[1] – نوارة باشوش: "تزامنا مع الذكرى الـــ 65 لاندلاع الثورة .. متظاهرون في الجمعة الـــ 37: نريد استرجاع نوفمبر الشهداء"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6322، الجزائر، 2019/11/02، ص 05.

[2] – بدون كاتب المقال: "مظاهرات الجمعة تحت الأمطار رفضا للانتخابات الرئاسية"، **www.mubasher.aljazeera.net** ، الجزائر–مظاهرات–الجمعة–تحت–الأمطار–رفضا– للانتخابات–الرئاسية /http://mubasher.aljazeera.neth، 03 سبتمبر 2020، 10:26.

حيث لم تمنع الأمطار الغزيرة ولا حبّات البرد الكثيفة التي تهاطلت على العاصمة، ولا التعزيزات الأمنية المشدّدة المتظاهرين من النزول إلى الشارع، حيث سجّلوا تصميمهم على تجسيد مطالبهم وبلوغ أهدافهم. وخلال المسيرات هتف المتظاهرون بصوت واحد 'يا حنا يا نتوما، ما راناش حابسين' وردّدوا شعارات تطالب بإقامة دولة القانون، وجدّدوا دعواتهم لإطلاق موقوفي الحَراك، على غرار المجاهد لخضر بورقعة الذي كان حاضرا من خلال لافتات وقمصان المتظاهرين.

و لم تشهد مسيرات هذه الجمعة تسجيل أي توقيفات أو مشادّات بين المتظاهرين وقوات الشرطة التي اكتفت بمراقبة المسيرات وفرض تعزيزات أمنية على كل الطرق التي يسير فيها المحتجون.[1]

وما ميّز مسيرات هذه الجمعة عبر مختلف ولايات الوطن هو التفاعل مع موضوع الانتخابات الرئاسيّة بين مسيرات مؤيّدة وأخرى مناهضة.

الجمعة 22 نوفمبر 2019:

خرج المتظاهرون في الجمعة الـــ 40 من عمر الحَراك الشعبي الذي دخل شهره التاسع في مسيرات سلميّة جدّدوا خلالها الموعد مع الشارع، مؤكّدين ثباتهم إلى غاية سقوط كامل بقايا النظام السّابق وتكريس سيّادة الشعب ضمانا لاستقرار البلاد، وردّد بعضهم شعارات رافضة للانتخابات الرئاسيّة القادمة، مطالبين بإرساء دولة يكون الشعب فيها مصدر السّلطة.

رغم تراجع زخم الحَراك مقارنة بالجمعات الماضية، فقد خرج المتظاهرون إلى السّاحات والشوارع في تجمعات متفرّقة حيث نادوا برحيل الحكومة، كما كانت الشعارات المألوفة حاضرة أيضا. وذكّر المتظاهرون بأنهم ليسوا ضدّ فكرة تنظيم انتخابات رئاسيّة التي تبقى حسبهم، المخرج السيّاسي الوحيد لإنهاء الأزمة وإعادة بناء دولة ديمقراطية أساسُها العدالة الاجتماعية، موضّحين أنهم يرفضون المترشحين لهذه الانتخابات والهيئة المشرفة عليها، لكونهم يمثّلون حسبهم بقايا النظام السّابق، مطالبين بشخصيات تنبثق من رحِم الشعب، مردّدين بصوت واحد: 'نحن لا نضيِّع الوقت، بل ننتظر طقسا ملائما للانتخابات'.

[1] – نوارة باشوش: "متظاهرون في الجمعة الـــ 39 بالعاصمة، لن نرضخ .. ومصرّون على التغيير"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6333، الجزائر، 2019/11/16، ص 05.

وككُل جمعة طالب المتظاهرون بضرورة إطلاق سراح موقوفي الحَراك، قبل المُرور إلى الانتخابات، على غرار المجاهد لخضر بورقعة، إلى جانب جميع الشباب الذين تمّ توقيفهم في مسيرات الجمعة.[1]

تواصل الحَراك بولايات الوطن حيث تمسّك المتظاهرون بضرورة تطبيق المادتين 7 و 8 من الدستور، ومرّة أخرى انقسم الشارع في مسيرات تميّزت بالسّلمية بين داعم لإجراء الانتخابات الرئاسيّة حتى تتجاوز البلاد الفراغ الذي تعيشه وبين مطالب بتأجيلها.

الجمعة 29 نوفمبر 2019:

خرج الجزائريون من جديد في الجمعة الـــ 41 مؤكّدين تلاحمهم ووعيهم بقضيّتهم ورفضهم أي محاولة من محاولات التدخل الأجنبي في قضية الحَراك الشعبي، والتي لطالما أكدّوا أنها قضية الشعب الجزائري وحده، ولن يقبلوا بأي تدخّل، ورفعوا شعار 'لا وصاية داخلية ولا خارجية على إرادة الشعب'، ومثلما جرت عليه العادة أضحت كلمة 'يا علي' شعار الحَراك بدون منازع، والذي تعوّد على ذكره المواطنون كل جمعة حتى أصبح النداء المشهور للحَراكيِّين، الذين لطالما استحضروا الشهداء والمجاهدين في مسيراتهم سواء بتعليق صوّرهم في اللافتات أو بترديد كلماتهم المعروفة التي تصبّ في مجملها في قوّة النضال والذّود عن الوطن والدفاع عليه بالنّفس والنفيس ومهما كان الثّمن.

ومن الرّسائل القويّة التي عبّر عنها المتظاهرون في الجمعة الواحدة والأربعين تزامن مسيرة المواطنين بعد خروجهم من صلاة الجمعة ومرور عناصر الشرطة الذين ساروا جنبا إلى جنب مع جموع المواطنين على امتداد شارع ديدوش مراد قبل وصولهم إلى ساحة 'موريس أودان' وأخذ أماكنهم هناك للاصطفاف بالقرب من النفق الجامعي لممارسة مهامهم في حفظ أمن وسلامة المواطنين. وهذه الصّورة السّلمية لطالما كانت أيقونة الحَراك الجزائري الذي وصل صداه لكل العالم، حيث جدّد المتظاهرون ترويجهم للصّورة المشرِّفة عن الحَراك.

[1] – نوارة باشوش: "دخل شهره التاسع .. متظاهرون في الجمعة الـــ 40 بالعاصمة، لا تنازل عن التغيير ومطالب الشعب"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6339، الجزائر، 2019/11/23، ص 05.

وما طبع هذه الجمعة هو رفع المتظاهرين للافتات تردّ بالرّفض على مناقشة البرلمان الأوربي لقضية الحَراك الشعبي الجزائري.[1]

تواصلت المسيرات عبر ولايات الوطن على بعد أسبوعين من موعد الانتخابات الرئاسيّة، بين مؤيِّد لإجرائها ومعارض للقيّام بها ومطالب بتأجيلها، في حين أجمع كل المتظاهرين في كل ولايات الوطن على رفض الوصاية ودعوا لإسقاط المؤامرات الخارجية.

الجمعة 06 ديسمبر 2019:

على وقع انطلاق فصول محاكمة القرن لرموز الفساد المتهمين في فضائح الفساد، وخمسة أيام قبيل الانتخابات الرئاسيّة المقرّر تنظيمها في 12 ديسمبر 2019، تجدّدت مسيرات الجمعة ليدخل الحَراك الشعبي أسبوعه 42، حيث حافظ المتظاهرون على نفس المطالب المرفوعة منذ 22 فيفري 2019، والمنصبّة أساسا على ضرورة التغيير الجذري والشامل لوجوه النظام السيّاسي السّابق، ومواصلة فتح ملفات الفساد، مشدّدين في نفس الوقت على الوحدة الوطنية ومتانة اللُّحمة بين أفراد الشعب بمختلف هوياته الثقافية وأصوله.

وقد عرفت هذه الجمعة تشديدات أمنية على العاصمة وضواحيها، خاصة بعد انتشار خبر إحباط مصالح الأمن للمخطّط التخريبي في العاصمة.

رفع المتظاهرون شعارات مختلفة تتزامن مع انطلاق محاكمة رؤوس الفساد والكارتل المالي بمحكمة سيدي أمحمد على غرار 'الشعب يريد المؤبّد للعصابة' وكذا الشعار المألوف 'كليتو البلاد يا السّراقين' و 'لا رجوع حتى نحقّق دولة القانون'.

وتميّزت الجمعة الـــ 42 من الحَراك بشعارات جديدة على غرار '30 مليار يا مول الياورت، والزوالي عندو زيرو فالكونت' وكذا 'شاكمان ما دار فينا، وسلال أخلاها بينا'، وتمسّك

[1] – الهام بوثلجي: "متظاهرون في الجمعة الـــ 41 من الحَراك، شأننا داخلي .. لا نريد وصاية خارجية ولا تدخل أحد"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6345، الجزائر، 2019/11/30، ص 04.

المتظاهرون بضرورة رحيل الوجوه السياسية لكل العصابة وشدّدوا على مواصلة الحَراك حتى استئصال كامل عناصر العصابة وطنيا ومحليا وتحقيق مطلب تغيير النظام سلميا.[1]

تواصلت المسيرات عبر مختلف ولايات الوطن، بنفس الحماس وبنفس المطالب المرفوعة منذ 22 فيفري 2019.

الجمعة 13 ديسمبر 2019:

تواصل الحَراك الشعبي في جمعته الـــ 43 من عمر الحَراك والأولى بعد الانتخابات الرئاسيّة التي تمسّك فيها المتظاهرون بالمطالبة بالتغيير الجذري للنّظام ورفض الانتخابات الرئاسيّة التي أسفرت على فوز **عبد المجيد تبون** بمنصب رئيس الجمهورية. وكان من بين الشعارات التي رُفعت 'الله أكبر... لم ننتخب'.[2]

الجمعة 20 ديسمبر 2019:

خرج المتظاهرون في شوارع العاصمة وعديد ولايات الوطن في الجمعة لـــ 44 من عمر الحَراك الشعبي، بعد يوم من أداء رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لليمين الدستوريّة، ومباشرة مهامّه وقبوله استقالة الوزير الأوّل نور الدين بدوي، في استجابة واضحة للمطلب الشعبي برحيل بقايا 'الباءات'.

ورفع المشاركون في هذه المظاهرات شعارات ترفض الحوار الذي دعا إليه الرئيس عبد المجيد تبون، وكذا لافتات تستعجل إطلاق سراح معتقلي الرأي والموقوفين في الحَراك.[3]

---

[1] – نوارة باشوش: "الحَراك الشعبي في الجمعة الأخيرة قبل الانتخابات، الشعب يطالب بأقسى عقوبة ضد العصابة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6351، الجزائر، 2019/12/07، ص 07.

[2] – أكرم باي: "جمعة 43 الحَراك يرفض نتائج الانتخابات"، **www.dmalgerie.com**، الجمعة-43-الحراك-يرفض-نتائج-الانتخاب https://www.dmalgerie.com/ar/2019/12/13، 03 سبتمبر 2020، 10:38.

[3] – سمير بوترعة: "أقسم سأوصل، الحَراك يودي اليمين في الجمعة 44"، **www.ultraalgeria.ultrasawt.com**، أقسم سأواصل-الحراك-يؤدّي-اليمين-في-الجمعة-44/سمير-بوترعة/سياسة https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، 03 سبتمبر 2020، 11:11.

الجمعة 27 ديسمبر 2019:

واصل الجزائريون حَراكهم الشعبي حيث تظاهروا في الجمعة الـ 45 بالعاصمة وكبرى المدن الجزائرية، بعد أيام من تنصيب عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد ووفاة قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح في 23 ديسمبر 2019 إثر سكتة قلبيّة عن عمر ناهز 79 عاما، وبدا الشارع منقسما بين متشبِّث بمواصلة الاحتجاجات، وبين مؤيِّد للحوار مع السّلطة.

وهتف المتظاهرون خلال المسيرات برحيل عبد المجيد تبون، كما رُفعت صوّر **عبان رمضان** الذي قُتل في مثل هذا اليوم قبل 62 عاما.[1]

الجمعة 03 جانفي 2020:

خرج الجزائريون للجمعة الـ 46 من عمر الحَراك الشعبي، مؤكِّدين على استمرارهم وثباتهم في الخروج إلى غاية تحقيق كامل مطالب الشعب، وبارك المتظاهرون إطلاق سراح المجاهد لخضر بورقعة، إلى جانب إفراج عدّة محاكم عن 76 معتقلا محسوبا على الحَراك الشعبي والمسيرات السّلمية التي عرفتها الجزائر منذ 22 فيفري 2019.

وما ميّز مسيرات هذه الجمعة قلّة حجمها مقارنة بالمسيرات التي سبقتها في جمعات ماضية، غير أن المشاركين فيها كانوا أوفياء للشعارات والهتافات التي تُشدّد على وحدة الشعب وأسُس الجزائر الجديدة ومنها: 'بيان أول نوفمبر أساس الدولة الجديدة' و 'نوفمبر الشهداء، ليبيري لالجيري' و 'جزائر حرّة ديمقراطية' كما أدّى المتظاهرون بطريقة رمزيّة اليمين الدستوريّة على مواصلة الحَراك حتى تفيَ السّلطة بمطالب المتظاهرين. إلى ذلك دعا المتظاهرون إلى الإسراع في إيجاد الحلول من خلال فتح قنوات الحوار مع شخصيات تحظى بثقة الشعب الجزائري، وإبعاد كل رموز العصابة والمتسبّبين في الوضع الذي آلت إليه البلاد.

[1] – بدون كاتب المقال: "الجزائريون يواصلون حَراكهم في الجمعة 45 وسط دعوات للحوار مع الرئيس تبون"، **www.france24.com**، الجزائريون-يواصلون-حراكهم-في-الجمعة-45-وسط-دعوات-للحوار-مع-الرئيس-تبون-20191227/ar/https://www.france24.com، 03 سبتمبر 2020، 11:08.

وكالعادة تميّزت هذه الجمعة بالمناقشات الحادّة بين جموع المتظاهرين حول موضوع التّشكيل الحكومي الجديد، فبين مؤيِّد ومعارض للوجوه الوزارية، طفت إلى السطح شعارات جديدة على شاكلة 'يا تبون، ما ناش ملاح، هذي حكومة بريكولاج'.[1]

كما تواصلت المسيرات عبر ولايات الوطن، حيث عبّر فيها المتظاهرون عن إصرارهم على التغيير الجذري، وطالبوا بالإفراج عن بقيّة معتقلي الرأي.

الجمعة 10 جانفي 2020:

أدرك الحَراك جمعته الـــ 47 بنفس المطالب، حيث طالب المتظاهرون بمواصلة محاسبة المتورّطين في الفساد، ونادوا بجزائر جديدة من خلال الاستجابة لانشغالات القاعدة الشعبية صاحبة السّلطة.

ووثّق المتظاهرون مطالبهم في لافتات وشعارات عكست آمالهم وتصوّراتهم في التغيير وبناء جزائر جديدة قوامها العدل والمساواة، مع تجديدهم لدعوات إطلاق سراح باقي موقوفي الحَراك، مطالبين برفع التضيِّيق على المتظاهرين تكريسا لحقّ التظاهر المضمون في الدستور. كما رفع المتظاهرون شعارات تصبّ كلّها في خانة محاربة الفساد، وشدّدوا على ضرورة مواصلة جهاز العدالة محاسبة الفاسدين رافعين لافتة كبيرة كتب عليها: 'مكافحة الفساد مشروع وطني يجب أن يستمر'.[2]

بالمقابل لُوحظ تقلّص عدد المشاركين في المسيرات عبر مختلف الولايات، غير أنهم تمسّكوا بنفس المطالب ورفعوا نفس الشعارات وردّدوا نفس الهتافات المُطالبة بالتغيير الشامل، والمشدّدة على الوحدة الوطنية وأُخوّة الجزائريين وتماسكهم.

الجمعة 17 جانفي 2020:

تواصل الحَراك السّلمي ليُدرك جمعته الـــ 48 بالعاصمة إذ أكّد المتظاهرون استمرارهم وثباتهم في الخروج، إلى غاية تحقيق مطالبهم كاملة غير منقوصة، مع إرساء دعائم الحق والقانون وتكريس

[1] – نوارة باشوش: "الحَراك الشعبي يدخل أسبوعه الـــ 46، نعم للحوار .. مصرّون على التغيير"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6374، الجزائر، 2020/01/04، ص 05.

[2] – نوارة باشوش: "متظاهرون في الجمعة الـــ 47 من الحَراك بالعاصمة، مكافحة الفساد مشروع وطني يجب أن يستمر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6380، الجزائر، 2020/01/11، ص 05.

دولة الحرية والعدالة الاجتماعية، وخلال هذه المسيرات برزت هتافات وشعارات جديدة على غرار 'الإرادة الشعبيّة تحترم' و 'نريد الدستور كلّه .. لا نصفه' و 'لا نريد مجرّد دستور جديد وكفى، مللنا التعديلات، نريد تغييرا عميقا في منظومة الحكم' و 'الفصل بين السّلطات' و 'نختلف من أجل الوطن، لكن لا نختلف ضدّه والجزائر تسعُ الجميع'.

وككُل جمعة طالب المتظاهرون بضرورة إطلاق سجناء الرّاية والرأي قبل الاستمرار في الحوار الذي دعا إليه الرئيس عبد المجيد تبون، مطالبين برفع التضييق تنفيذا للوعود التي أطلقها الرئيس، كما جدّد المشاركون في المسيرات تمسّكهم بضرورة تطهير البلاد من الفساد والضّالعين فيه واسترجاع الأموال المنهوبة.[1]

تواصلت المسيرات عبر ولايات الوطن للجمعة الـــ 48، واشتركت كلّها في نفس المطالب، حيث شدّدت على الحزم في محاربة الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة. ومما لُوحظ في هذه المسيرات تقلّص نسبي في أعداد المشاركين فيها الذين رفعوا شعارات لم تختلف في مضمونها عن الجمعات السّابقة، بالتركيز على ضرورة إطلاق ما تبقّى من الموقوفين وفتح حوار شامل مع كل أطياف المجتمع دون إقصاء.

الجمعة 24 جانفي 2020:

خرج عشرات الآلاف من المحتجّين بالعاصمة الجزائر وعدد من ولايات الوطن رافعين الشّعارات الرّافضة لاستغلال الغاز الصّخري، حيث ردّد المتظاهرون شعار 'يا العصابة ... الصحراء ماشي للبيع'، وذلك كردّ على التصريحات التي أدلى بها الرئيس عبد المجيد تبون، خلال حوار بثّه التلفزيون الرّسمي، الذي يرى في استغلال الغاز الصخري حلا لمشاكل اقتصاد البلد.

[1] – نوارة باشوش: "الحَراك في جمعته الـــ 48 بالعاصمة، نريد الدستور كله .. لا نصفه"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6385، الجزائر، 2020/01/18، ص 04.

وتمسّك المتظاهرون في هذه الجمعة بإسقاط نظام بوتفليقة ورحيل جميع رموزه، وبتغيير حقيقي للنظام والمطالبة بمدنيّة الدّولة، مردّدين مرة أخرى شعارات تُعارض حكم العسكر والجنرالات.[1]

الجمعة 31 جانفي 2020:

أدرك الحَراك جمعته الـــ 50، لكن هذه المرة أخذ توجّها جديدا ترجمته الشعارات التي رُفِعت بقوة في المسيرات، وندّدت بما يسمى 'صفقة القرن'، رافعين الرّايات الفلسطينية ولافتات ترفض تقسيم القدس، مردّدين بصوت واحد وموحّد 'القدس قدسُنا .. وفلسطين قضيتنا' وكذا 'فلسطين خط أحمر'.

وما ميّز مسيرات هذه الجمعة الحضور القوي للقضية الفلسطينية من خلال رفع المتظاهرين للرّايات الفلسطينية ولافتات كبيرة تحمل صورة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** مشطوبة حيث كتب عليها 'القدس قدسُنا .. وفلسطين قضيتنا' ولافتة أخرى كتب عليها 'القدس ليست للبيع .. ندعو إلى حَراك عالمي ضدّ الصهيونية'، وهذا ردا على الرئيس الأمريكي الذي نشر خارطة للحدود المقترحة مستقبلا للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية في إطار خطّته المزعومة للسّلام، أو ما يدعى بصفقة القرن.

بالمقابل رفع المتظاهرون شعارات تطالب بإطلاق موقوفي الحَراك، كما رفعوا شعارات حملت المطالب التي تكرّرت منذ أول مسيرة للحَراك، وأخرى جديدة تتناسب والمستجدات الأخيرة التي شهدتها السّاحة على غرار 'الله يرحم شهداء الطائرة العسكرية'، كما تجدّدت قضية الغاز الصخري من خلال هتافات المواطنين 'ما كان لا بترول ولا غاز صخري، الصحراء صحراؤنا ونديروا راينا'.[2]

[1] – بدون كاتب المقال: "الجمعة الـــ 49 يا العصابة الصحراء ماشي للبيع"، **www.maghrebvoices.com**، الجمعة-49-بالجزائر-يا-العصابة-الصحراء-ماشي-للبيع https://www.maghrebvoices.com/2020/01/24، 03 سبتمبر 2020، 12:20.

[2] – نوارة باشوش: "حَراكيون بصوت واحد في الجمعة الـــ 50 بالعاصمة، القدس قدسنا .. وفلسطين قضيتنا"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6397، الجزائر، 2020/02/01، ص 03.

نفس الشعارات الدّاعمة للقضية الفلسطينية كانت حاضرة في مختلف المسيرات عبر ولايات الوطن التي حُملت فيها الرّايات الفلسطينية، وتمّ من خلالها التأكيد على وقوف الشعب الجزائري إلى جانب الشعب الفلسطيني ونُصرتِه له في كل الظروف.

الجمعة 07 فيفري 2020:

تظاهر حشود من الجزائريين للجمعة الـــ 51 منذ بداية الحَراك الشعبي قبيل أسبوعين من الذكرى الأولى لاندلاع هذه الهبّة الشعبية السّلمية التي غيّرت وجه الجزائر خلال عام واحد، ورفع المتظاهرون عدّة شعارات مطالبة بتغيير حقيقي في تسيير شؤون البلاد، وكذا إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والمطالبة بمدنيّة الدولة.

وقد شهدت هذه الجمعة في الجزائر العاصمة اعتقال بعض المتظاهرين، ونفس الشيء عرفته بعض الولايات الأخرى.[1]

الجمعة 14 فيفري 2020:

خرج المتظاهرون في الجمعة الـــ 52 للحَراك، وكلّهم إصرار وثبات على انتصار حَراكهم، موحَّدين على نفس الشعارات الدّاعية إلى رحيل رموز النظام المتورطين في الفساد السيّاسي والمالي مع رفض أي مراوغات تحت شعار 'ثورتنا وُلدت لتنتصر'، مطالبين بإطلاق سراح جميع موقوفي الحَراك.

حيث رفع المتظاهرون لافتات في الشوارع عبر مختلف ولايات الوطن، مردِّدين هتافات رافضة للوضع الحالي للمواطن على جميع الأصعدة، حيث كانت جلّ المسيرات ممزوجة بمطالب اجتماعية من قَبيل تخليص الشباب من شبح البطالة، وحل أزمة السكن، ومحاربة البيروقراطية والفاسدين في مختلف مؤسّسات الدولة.

[1] – بدون كاتب المقال: "مظاهرات في الجزائر في الجمعة الـــ 51 من الحَراك الشعبي"، **www.france24.com**، https://www.france24.com/ar/20200208-تظاهرات-في-الجزائر-في-الجمعة-51-من-الحراك-الشعبي، 03 سبتمبر 2020، 10:46.

وخلال هذه المسيرات تجدّدت نفس المطالب المرفوعة منذ بداية الحَراك، وعلى رأسها محاسبة كل عصابة النظام السّابق، ومن أبرز الشعارات التي رُفِعت خلال هذه المسيرات والتي تدل على إصرار المتظاهرين على تلبية كل مطالبهم غير منقوصة الشعار الأتي: 'الاعتصام شعارنا، والحرية غايتنا'.[1]

الجمعة 21 فيفري 2020:

خرج الجزائريون في مسيرات حاشدة جابت أنحاء البلاد، تزامنا مع الذكرى الأولى للحَراك الشعبي المصادف لـــ 22 فيفري 2019، والذي أطاح بالرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة وحاشيته، وأدخل الدولة في مرحلة غير مسبوقة في تاريخها، لعب فيها الجيش الوطني الشعبي دورا فعالا في إيصال الجزائر إلى برّ الأمان، إلاّ أن المتظاهرين أصرّوا للأسبوع الـــ 53 على مواصلة حَراكهم حتى تتحقق جميع مطالبهم كاملة غير منقوصة، كما عبّروا عن تمسّكهم ببناء جزائر جديدة قوامها السيّادة الشعبية، مطالبين بإطلاق سراح سجناء الرأي والسياسيين.

ونظرا لخصوصية هذه الجمعة المصادفة للذكرى الأولى للحَراك الشعبي التي رسّمها الرئيس عبد المجيد تبون كيوم وطني للتلاحم بين الشعب والجيش، شهدت العاصمة تعزيزات أمنية كبيرة لتأمين المسيرات وحفظ الأمن وحماية المواطنين الذين شاركوا في المسيرات بأعداد غفيرة جدا حضروا من مختلف ولايات الوطن.

أجواء المسيرات كانت مميّزة مقارنة بالمسيرات الماضية، حيث عادت صوّر المسيرات الأولى لبداية الحَراك الشعبي، وعادت معه الشعارات والهتافات القديمة التي صدحت بها حناجر المتظاهرين على شاكلة 'جيش .. شعب، خاوة خاوة'، ورُفعت الرّايات الوطنية وحُملت لافتات تحمل شعارات سياسية وردّدت هتافات تشدّد على وحدة الشعب وأسُس الجزائر الجديدة منها 'لا للطائفية، نعم للوحدة الوطنية' و 'بيان أول نوفمبر أساس الدولة الجديدة'.

[1] – نوارة باشوش: "الحَراك الشعبي في الجمعة الـــ 52 بالعاصمة، مطالب اجتماعية في قلب المسيرات"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6409، الجزائر، 2020/02/15، ص 04.

كما تميّزت مسيرات الذكرى الأولى للحَراك الشعبي، برفض الجزائريين كل أشكال العنصرية والتفرقة، حيث اتّحدت الأصوات مع بعضها وامتزجت اللّهجات وسقطت الإيديولوجيات، حيث لا مكان للجهوية.

و لم يُفوِّت المتظاهرون مُباركة العمل الكبير الذي تقوم به المحكمة العليا التي ضربت بيد من حديد كبار المسؤولين السّابقين في صورة **شكيب خليل**، وكانت أغلب الشعارات التي حملها المحتجون تصبّ في خانة مطالبة جهاز العدالة بمواصلة القبض على رموز النظام السّابق دون استثناء.[1]

الجمعة 28 فيفري 2020:

لم تُثن المخاوف من انتشار فيروس كورونا المستجد، خاصة وسط التجمعات الشعبية الكبرى التي اتجهت دول عدّة لحظرها كإجراء وقائي، الجزائريين عن الخروج في الجمعة الـ 54 من حَراكهم الشعبي، مجدّدين التشبّث بمطالبهم، وإعلاء سقفها إلى درجة وصف النظام الحاكم بأنه أخطر من فيروس كورونا.

وتجدّدت المسيرات الشعبية في العاصمة وعدد من المدن الجزائرية، في أول جمعة من السنة الثانية للحَراك، وسط تجاهل لجملة من التطورات السيّاسية المرتبطة بقرب إعلان الرئيس عبد المجيد تبون مسوّدة الدستور الجديد، وتمسّك المتظاهرون بجملة من المطالب تمثّلت في إقرار الانتقال الديمقراطي وتحرير العدالة والإعلام وتعزيز الحريات المدنيّة واستبعاد العسكريين من السّلطة ومحاسبة عناصر الفساد في النظام السّابق.

و لم يُبد المتظاهرون اهتماماً واسعاً بالتطورات ذات الصّلة بانتشار فيروس كورونا في العالم ووصوله إلى الجزائر، بل تحوّل إلى محور لجملة من الشعارات والتعبيرات السيّاسية ضدّ السلطة، وطغت لافتات تصف النظام السيّاسي بأنه فيروس كورونا، ابتليت به البلاد منذ أكثر من 50 سنة. ورفع

[1] – نوارة باشوش: "الجزائريون يحيون أول يوم من انتفاضتهم السلمية، حَراك 22 فيفري .. الذكرى والعبرة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6415، الجزائر، 2020/02/22، ص 03.

أحد المتظاهرين لافتة كتب عليها 'ماتخوفوناش بالكورونا، يا أولاد فرنسا روحوا اخطونا' و 'يا ماما خوفتونا، الكورونا ولا نتوما'.[1]

الجمعة 06 مارس 2020:

طالب المتظاهرون في الجمعة الـ 55، بتسليط أقصى عقوبة على الذين لطّخوا سمعة الجزائر ونهبوا أموال الشعب، مع إطلاق سراح كل موقوفي الحَراك، كما جدّدوا الدعوة بضرورة التغيير وبناء دولة الحق والقانون تستند إلى مؤسسات قوية تُديرها الكفاءات، كل في مجال تخصّصه، موحِّدين نفس الشعارات الدّاعيّة إلى تسليم السّلطة للشعب تحت شعار 'سلّموا السّلطة للشعب، من أجل جزائر جديدة'.

رفع المتظاهرون اللافتات وردّدوا شعارات تشدّد على وحدة الشعب وأسُس الجزائر الجديدة منها 'شباب ثار وتحرّر، فالتحموا حوله'.

كما طالب المتظاهرون بإعادة النظر في عملية الانتقال السيّاسي بما يضمن صوت الشعب، وشدّدت جموع المواطنين المشارِكة في المسيرات على ضرورة بناء دولة الحق والقانون، تحتكم إلى مؤسّسات سياسية وتشريعية قويّة وتستند إلى الكفاءة بعيدا عن المحاباة والموالاة كما كان سائدا خلال النظام السّابق.

بالمقابل لم يُبد المتظاهرون اهتماما واسعا بالتطورات ذات الصّلة بانتشار فيروس كورونا في الجزائر التي سجّلت حالات ايجابية مؤكَّدة، ولم يمنع هذا الوباء من الاستمرار في خروج الجزائريين إلى الشوارع، مصرِّين على التغيير، مردّدين بصوت واحد 'فيروس كورونا .. ولا نتوما'، مؤكِّدين أن 'الجزائر ابتليت منذ 20 سنة بوباء اسمه بوتفليقة'.[2]

[1] – حكيمة بومختار: "مسيرات الجمعة 54 للحَراك الشعبي"، **www.dmalgerie.com**، مسيرات الجمعة 54 للحراك الشعبي/https://www.dmalgerie.com/ar/2020/02/28، 03 سبتمبر 2020، 11:00.

[2] – نوارة باشوش: "الحَراك في جمعته الـ 55، متظاهرون يطالبون بأقصى عقوبات للمفسدين وملطخي سمعة الجزائر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6427، الجزائر، 2020/03/07، ص 04.

الجمعة 13 مارس 2020:

لم يُثنِ فيروس كورونا الذي أدّى إلى تسجيل حالات وفاة في الجزائر من عزيمة المتظاهرين في الخروج إلى الشارع للأسبوع الـــ 56 من عمر الحَراك الشعبي، مصرِّين على تحقيق مطالبهم كاملة على أمل الوصول إلى جمهورية جديدة، وإرساء دعائم الحق والقانون، تحت شعار 'من أجل الجزائر سنواصل' مع إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والحَراك. حيث ردّد المتظاهرون مطولا شعارات تدعو للّحمة الوطنية على غرار 'يدا بيد لبناء جزائر الغد'، إلى جانب ترديدهم لأناشيد وطنية بما فيها النشيد الوطني 'قسما'.

وعلى غرار المسيرات السّابقة، لم يُفوِّت المتظاهرون الفرصة للمطالبة بمواصلة محاسبة العصابة، خاصة مع إحالة ملفات **شكيب خليل، هدى فرعون، جميلة تمزيرت ونور الدين بوطرفة** على المستشار المحقق، مصرِّين على زجِّ جميع المتورّطين في الفساد وناهبي المال العام في السّجون، إذ رفعوا العديد من الشعارات مثل 'عليكم الآن بمحاسبة مُفسِدة التعليم، بن غبريط'.[1]

[1] – نوارة باشوش: "متظاهرون في الجمعة الـــ 56 من الحَراك بالعاصمة، من أجل الجزائر سنواصل"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6433، الجزائر، 2020/03/14، ص 07.

خلاصة الفصل:

تَشكّل وتحقّق الحَراك الشعبي في الجزائر نتيجة اجتماع جملة من الأسباب غير المنفصلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، وكان تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مدخلا أساسيا لحالة الاضطراب والاحتجاج الذي أسهم في ظهور الحَراك الشعبي الذي كانت له تداعيّات عديدة مسّت جميع الميادين وألقت بظلالها على الحياة العامة.

وقد تميّز الحَراك الشعبي بسلميّته ودرجة عالية من الوعي أبان عنها المتظاهرون وظهرت جليا في مختلف المحطات التي شهدها الحَراك الشعبي عبر المسيرات التي كانت ولايات الجمهورية مسرحا لها على امتداد أسابيع وشهور متواصلة، وما ميّز الحَراك الشعبي أيضا المستوى العالي من التنظيم والدّقة حيث استغلّ المتظاهرون وسائل الاتصال الحديثة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي للتّنسيق والتنظيم المُسبق للمسيرات وحشد الجماهير للمشاركة فيها، زيادة على التحكّم في تسيير المسيرات وتنظيمها ميدانيا، بالرّغم من أن الحَراك لم يكن يمتلك نخبة تقُوده، ومما طبع الحَراك أيضا توحيد المطالب والشعارات التي رفعها المواطنون في مختلف المسيرات عبر كامل الوطن، حيث شارك فيه مختلف شرائح وفئات المجتمع، إذ مكّن من توحيد صفوف الشعب وتجاوز معيار الجهوية، مع الإشارة إلى أن المتظاهرين نادوا وأكّدوا على التمسّك بالحلّ الجزائري الداخلي ورفض التدخّل الأجنبي بمختلف أشكاله.

وما يُلاحظ من سير الحَراك في مختلف محطاته ومسيراته استمراره وتطوّر مطالب المتظاهرين من مسيرة إلى أخرى حسب تطوّر المشهد السياسي في الجزائر وحسب تسارُع الأحداث المرتبطة بالحَراك. حيث تفاعل مع المستجدات وواكب التطورات الحاصلة، ورفع المتظاهرون سقف المطالب من أسبوع إلى أخر، فكلّما تحقّق مطلب من المطالب المرفوعة إلاّ وأصرّ المتظاهرون بتحقيق المطالب الأخرى المتبقيّة وألحّوا لتلبيّتها كاملة غير منقوصة.

الفصل الثالث

التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر

الفصل الثالث: التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: تغطية وسائل الإعلام الجزائرية العمومية والخاصة للحَراك الشعبي

المبحث الثاني: ماهية الإعلام العسكري، مناهجه وخصائصه

المبحث الثالث: تغطية الإعلام العسكري الجزائري للحَراك الشعبي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يُعتبر الإعلام في وقتنا المعاصر أحد الفاعلين الأساسيين في الحياة العامة للشعوب خاصة مع تطوّر وسائل الإعلام واستفادتها من تطوّر التكنولوجيا الحديثة في الميدان، فأصبح أكثر من أي وقت مضى وسيلة للتأثير السريع والفعّال على الجماهير وأداة لتشكيل الرأي العام وتوجيهه، كما أنه بالمقابل أضحى يستجيب لمختلف المؤثرات الناتجة من البيئة التي ينشط ضمنها حيث يتأثر بها، وينعكس ذلك على مخرجاته ورسائله الاتصالية، ومن هذا المنطلق فإن وسائل الإعلام في تغطيتها لمختلف الأحداث تؤثر وتتأثر، ويظهر ذلك جليا في كيفيّة وطريقة معالجتها لمختلف المواضيع.

وبناء على هذا سنتطرّق في هذا الفصل إلى التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على كيفية معالجة وسائل الإعلام الجزائرية العموميّة والخاصة لموضوع الحَراك الشعبي، ثمّ سنضبط بعد ذلك مفهوم الإعلام العسكري ونستعرض مناهجه وخصائصه، ثمّ نستعرض في أخر الفصل تغطية الإعلام العسكري الجزائري للحَراك الشعبي، من خلال الوقوف على طريقة معالجته للموضوع وكيفية التعامل إعلاميا مع الحدث.

الفصل الثالث: التغطية الإعلامية للحَراك الشعبي في الجزائر

المبحث الأول: تغطية وسائل الإعلام الجزائرية العمومية والخاصة للحَراك الشعبي

في بداية الحَراك الشعبي في الجزائر عَمدت جميع وسائل الإعلام الجزائرية سواء العموميّة منها أو الخاصة إلى الانحيّاز لجهة النظام والسّلطة، وهذا ما يتنافى وأخلاقيات المهنة الصحفية، وقد أثّر هذا الفعل على نقل الحقيقة وتغطيّة الأحداث المرتبطة بالحَراك الشعبي، مما دفع المواطنين إلى نقل وتبادل المعلومة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة موقع الفايسبوك، بالإضافة إلى تتبّع قنوات فضائية أجنبية مثل قناة العربية وقناة الجزيرة.[1]

هذا الانحياز أكّده الصحفي الجزائري **عثمان لحياني** حيث صرّح بأن "التغطية الإعلامية لمسيرات الجمعة الأولى من الحَراك التي توافق يوم 22 فيفري 2019 كان خطأ وسقطة مهنيّة غير مبرّرة للقنوات الجزائرية"، بالإضافة إلى سقوط في أخلاقيات المهنة الذي لا يمكن أن يكون له مُبرر، حيث أُعتُمد على التعتيم وتحريف مطلب رئيسي للمظاهرات والمتمثل في رفض العهدة الخامسة والمطالبة بالتغيير وإحداث إصلاحات.[2]

وقد أثّر هذا التعتيم الإعلامي سلبا على الحَراك الشعبي، خاصة وأنه كان في بداياته، وهذه السياسة الإعلامية الموجّهة كادت أن تكون أحد الأسباب في انطفاء الحَراك أو انحرافه إلى الفوضى أو العنف، إلا أن إصرار الشعب على التغيير ومواصلة الحَراك بطريقة سلميّة وحضارية أصبح أمرا واقعا وحقيقة لا يمكن إخفائها إعلاميا، ممّا دفع بقنوات فضائية إلى تغطية الحَراك لكن بشكل جزئي، وكانت قناة الشروق وقناة البلاد من القنوات التي كانت سبّاقة لنقل حقيقة الحَراك ومطالبه وتطوّراته، وسارعت بعد ذلك بقيّة القنوات الأخرى سواء كانت خاصة أو عموميّة لنقل الحقيقة. حيث يعود سبب تغيّر مواقف وسائل الإعلام إلى تغيّر موازين القوى داخل السّلطة وبُروز

[1] – أحلام سارة مقدم و مصطفى بن حوى: **22 فبراير.. الحَراك الشعبي في الجزائر، الأسباب والتحديات**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، ألمانيا، أكتوبر 2019، ص 104.

[2] – سعاد بومدين: **المعالجة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية لحَراك 22 فبراير 2019**، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 07، برلين، ألمانيا، أفريل 2019، ص 152.

صراعات داخل النظام الحاكم، بالإضافة إلى متغيرات خارجية مبنيّة على بقاء المصالح الاقتصادية لتلك الوسائل الإعلامية.[1]

فبعد تنظيم أولى المسيرات يوم الجمعة 22 فيفري 2019، والتي كانت ضدّ ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، أخد هذا الحَراك حيّزا هاما في مختلف وسائل الإعلام الأجنبية، سواء بنقل الخبر أو بنشر الفيديوهات أو بالتحليل، حيث عنونت قناة سكاي نيوز البريطانية هذا الحَراك بـــ: "مظاهرات ضدّ ترشح بوتفليقة، وتعزيزات أمنيّة قرب القصر الرئاسي"، في ذات السيّاق كتبت وكالة رويترز في مقال لها أن الاحتجاجات التي تمّ الإعلان عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي كانت ضدّ العهدة الخامسة، أما قناة روسيا اليوم فقد تحدثت عن المظاهرات التي تشهدها الجزائر والرّافضة لترشح الرئيس لولاية خامسة.

وفي المقابل نجدُ التغطية الإعلامية لمختلف القنوات الجزائرية الحكوميّة منها والخاصة، قد كانت محتشمة أمام نظيرتها الأجنبية. وكان الاتجاه العام الغالب في هذه التغطية المحتشمة أن المظاهرات ليست ضدّ ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة. وبالتالي لم يجد الجزائريون مصدرا يحصلون منه على معلومات حول المسيرات التي كانت عبر كافة ولايات الوطن، إلا شبكات التواصل الاجتماعي، وحتى هذه الأخيرة لجأت الحكومة إلى قطع شبكة الأنترنت عنها، وبالتالي تعذّرت متابعة الأحداث عبر هذه المواقع، وقد اكتملت عملية التعتيم وعزل الشعب عن ما يحدث في بلاده حيث تجاهلت القنوات التليفزيونية العموميّة منها والخاصة الحدث. وانحازت لمصالحها الخاصة ومصالح السّلطة الحاكمة، واكتفت بالإشارة فقط إلى أن هناك احتجاجات محدُودة تطالب بالتغيير والإصلاح دون أن تأتي على ذكر مطلب رفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، هذا بالإضافة إلى محاولة تحريف بعض القنوات التليفزيونية لمطالب المحتجين.

وقد اعترف بعض الإعلاميين بعد مرور جمعتين من المسيرات باقترافهم الخطأ لعدم التغطيّة والتّعتيم، فمنهم من استقال من منصبه بسبب العجز على القيّام بالتغطيّة اللازمة للمسيرات، وقد تطلّع البعض من الصحفيين إلى تدارك الوضع ونقل الحقائق كما هي في الواقع.

[1] – أحلام سارة مقدم و مصطفى بن حوى: **22 فبراير.. الحَراك الشعبي في الجزائر، الأسباب والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

للإشارة فإن الوسيلة الوحيدة التي أنقذت الموقف نسبيا، هي وكالة الأنباء الرسميّة التي كانت أكثر حِرفيّة، وتجرّأت على نشر برقية حول المسيرات، مُوضّحة الهدف منها والذي يتمثّل في رفض العهدة الخامسة، وتُعتبر أيضا جريدة الشروق اليومية الوحيدة التي أعلنت عن الحدث في واجهة صفحاتها، ولكنها عمدت إلى تحريف الغرض من المسيرات، وكان عنوانها بالبنط العريض "نريد التغيير وإصلاحات ملموسة".

ومن جانب أخر فضّلت القنوات التليفزيونية العموميّة وعلى رأسها القناة الأرضية التركيز على مختلف الأنشطة وحتى التافهة منها وبثّ مختلف البرامج، بدلا من تغطيتها للأحداث والمسيرات التي تشهدها مختلف ولايات الوطن، وقد كان لهذا السّلوك الذي سلكته هذه القنوات أثرا سلبيا وصادما لدى أغلب الجزائريين خاصة المتظاهرين منهم.

ونتيجة لموقف وسائل الإعلام العموميّة والخاصة وعدم تغطيتهم للمسيرات وأحداث الحَراك الشعبي احتجّ وهاجم المتظاهرون رجال الإعلام عبر لافتات ومطالب يُعبِّرون فيها عن استيائهم من الإعلام الجزائري الذي رفض النقل الحي للأحداث وانحاز إلى جهات معيّنة بدل نقل وإبراز المطالب الشعبية، خاصة قناة الشروق، قناة النهار وقناة دزاير نيوز لأنها تجاهلت تماما المظاهرات الأولى عند انطلاقها في 22 فيفري 2019، والمعروف أن هذه القنوات هي ملكا لرجال أعمال مرتبطين ارتباطا وثيقا بالسّلطة والنظام السّائدين.

ففي الوقت الذي كان ينتظر الشارع مُواكبة مختلف وسائل الإعلام الوطنية للحدث، فوجئ ببرودة تعامله وتعتيمه، باستثناء عدد قليل من الوسائل التي غطّت الأحداث وبطريقة جدّ مختصرة، رغم أنه تصرّف لا يمتّ بصلة لأخلاقيات مهنة الصحافة، وهو ما يفسّر الاستقالات والوقفات الاحتجاجية الجريئة للصحفيين المندِّدين بالقمع الذي تمارسه السّلطة الجزائرية ضدّ الصحفيين وإجبارهم على تعتيم الأحداث، فقد تعرّضت قناة وصحيفة الشروق اليومي لعقاب منع الإعلانات عنها بعد تغطيتها للأحداث الحاصلة في الجزائر ممّا زاد من دفع الصحفيين إلى الخروج عن صمتهم

ومغادرة مؤسّسات عملهم إلى الشارع للتعبير عن رفضهم لما يَلقونَه من معاناة في ممارسة مهامهم.[1]

لم تقتصر انتفاضة الصحفيين ورفضهم لما يلقَونه من معاناة أثناء تأدية مهامهم فقط على العاملين في وسائل الإعلام الخاصة، بل تعدّى ذلك حتى إلى أولئك العاملين في وسائل الإعلام العموميّة، فمنذ الأسبوع الثالث من الحَراك انتفض العشرات من الصحفيين العاملين في الإذاعة والتلفزيون على مسألة تغطية المسيرات، حيث رفضوا أن يكونوا مجرّد كتّاب عموميين، خاضعين لإملاءات وأوامر صاحب الوسيلة الإعلامية، واحتجوا على ما وصفوه بالرّقابة على المخرجات الإعلامية لكلا المؤسّستين، وضدّ التّعتيم على الاحتجاجات والمسيرات، والمصطلحات التي يُفرض عليهم استعمالها في معالجة موضوع الحَراك الشعبي، وقد أدّت تلك الاحتجاجات إلى إقالة كلّ من المدير العام للتلفزيون والمدير العام للإذاعة.[2]

وضمن نفس السيّاق أطلّت بعض الأقلام الصحفية عبر الجرائد الخاصة والوجوه الإعلامية الجزائرية عبر الفضاء الافتراضي، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي عبر موقع فايسبوك وموقع تويتر لتوجّه لومَها للقنوات والوسائل الإعلامية، وحتى من يشتغلون فيها وتحتّهم على رفض التّعتيم، والانتصار للشعب، وهو ما لفت إليه البعض عبر حصص أنجِزت داخل بعض القنوات من باب حفظ ماء الوجه.

بينما توالت الانتقادات للإعلام الجزائري، وبين الصحفيين أيضا، في تلك الفترة وخلال ست أسابيع كاملة، منذ 22 فيفري 2019، وهو ما كشفته عديد الأسماء الإعلامية، التي وجدت نفسها في موقف مُحرِج أمام الكمّ الهائل من الانتقادات لعدم تغطيّة الحَراك الشعبي بموضوعيّة من

[1] – سعاد بومدين: **المعالجة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية لحَراك 22 فبراير 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

[2] – فتيحة زماموش: **الإعلام وسؤال الحَراك في الجزائر**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 09، برلين، ألمانيا، نوفمبر 2019، ص 443.

قِبَل وسائل العلام العموميّة والخاصة، وتجاوزها لبعض الشعارات التي رُفعت خلال المسيرات عبر مختلف الولايات.[1]

ومع استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 02 أفريل 2019، عرّى الحَراك الشعبي السّاحة الإعلامية الجزائرية، والتي كانت متهمّة بتناول الأحداث من زاويا أحاديّة النظرة، وتعمل على التسويق لأجهزة النظام، وما يُلفِت الانتباه في تغطية الإعلام الجزائري للمسيرات الشعبية وأحداث الحَراك هو أن المشهد الإعلامي الجزائري مؤسّس على أرضية هشّة تشريعيا وقانونيا، إذ لم يطرأ على القوانين المنظِّمة للعمل الإعلامي في الجزائر أي تغيير في ظلّ الحَراك الشعبي، والأكثر من ذلك لُوحظ وجود ضغوطات مُورسَت على المؤسّسات الإعلامية منذ بداية الحَراك لتبنّي خط تحرير معيّن، واستمرّ ذلك حتى بعد تنحّي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من الحكم، فصحيح أنه حدث انفتاح تدريجي، لكن الضغوط ظلّت قائمة بشأن الخيارات والخطوط الحمراء، بل و لم يؤدِّ الإعلام وظيفته لصالح المجتمع و لم يضمن حتى الحق في المعلومة. في حين لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دور التصحيح والإعلام حول ما يجري في الشارع طيلة فترة تنحّي بوتفليقة وتأجيل الانتخابات الرئاسيّة لمرتين في 18 أفريل 2019 وفي 04 جويلية 2019، وهذا دليل على هشاشة المنظومة الإعلامية في الجزائر.[2]

فترة الحَراك شهدت صعودا وهبوطا في مستوى حريّة التعبير والتغطيّات الإعلامية، غير أن مخاوف كبرى لاحت بسبب عودة التّضييق وتشديد الخناق على الأقلام والصحفيين ومنع تغطيّة الحَراك الشعبي، فمنذ سبتمبر 2019، سحبت القنوات الخاصة، كاميراتها المصوّبة نحو الحَراك الشعبي، وانخرطت بعض الصحف اليومية أيضا في سياسة التعتيم، وأصبحت تتجاهل الحديث عن المسيرات الشعبية وشعاراتها ومطالب الشارع، واتّضح أن هامش الحريّة الذي اكتسبه الإعلام الجزائري في الأسابيع الأولى للحَراك الشعبي تحت شعار 'الحَراك حرّر الجميع'، لم يكن سوى نزهة قصيرة، إذ سرعان ما عاد المشهد الإعلامي إلى سابق عهده في فترة الرئيس السّابق عبد العزيز بوتفليقة، وربما أسوء ممّا كان عليه، الأمر الذي دفع بالإعلاميين إلى الضّغط على ملاّك المؤسّسات لخطف حريّة

[1] – فتيحة زماموش: **الإعلام وسؤال الحَراك في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 440.

[2] – المرجع نفسه، ص 441.

الكلمة، حيث قرّر الصحفيون الجزائريون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دعوة كل الصحفيين الجزائريين لتغطيّة الجمعة الـــ 39 من عمر الحَراك الموافقة لـــ 15 نوفمبر 2019، واثبات نيّتهم في تقديم تغطيّة موضوعيّة ودون انحياز لطرف، عكس ما تفرضه عليهم المؤسّسات التي يشتغلون فيها، وأقدم كل صحفي أثناء المظاهرات على ارتداء وشاح أصفر على الذراع مكتوب بخط أسود عبارة 'صحفي حر' يضعه الصحفيون أثناء تغطية المسيرات.[1]

على العموم شهدت العلاقة بين الإعلام والحَراك الشعبي ارتباكا كبيرا وتباينا في المواقف، وهو ما أحداث شرخا بين الحَراك والإعلام. حيث يجمع الكثير من الإعلاميين على أن الميدان كشف عن الكثير من الشّروخ في التغطيّة الصحفية والتناول الإعلامي لأحداث الحَراك، إذ كشف الكاتب السياسي والإعلامي **محمد شارفي** أن "الإعلام في الجزائر أثبت أنه كان ولا يزال أداة من الأدوات النّاعمة لأجنحة السّلطة"، وهو ما يعني أنه خلال فترة الاحتجاجات لا زال الإعلام العمومي حكوميا ولا يزال الإعلام الخاص غير مستقل، بل ازدادت الخطوط الحمراء تشابكا.

وبالعودة إلى التغطيّة الإعلامية للمسيرات فقد انخرطت جميع وسائل الإعلام في سياسة الترويج لمخططات الحاكم الجديد، وتبرير مواقفه، بل تولّت مَهمّة الرّد على خصومه وخوض معارك بالنيّابة عنه. ومن جانب أخر لا يمكن تعميم ذلك على جميع الوسائل الإعلامية، فهناك مؤسّسات إعلامية لم ترضخ للحاكم الجديد ولكنّها انخرطت هي الأخرى في أجندة الأجنحة المتصارعة، واستعملت الأساليب نفسها للرّد على الخصوم، وهو ما يوحي بأن الحَراك لم يحرّر ولم يغلق بل أحدث اصطفافا منقطع النّظير لهذه الوسائل الإعلامية بمختلف أشكالها، إذ اختار كل طرف الانحياز لتلك الأجندة، هذا الانحياز ضرب مصداقية وسائل الإعلام في الصّميم نتيجة الدّور المشبوه المفروض عليها، وتحوّلت إلى خصم للحَراك، ودفعت بالمقابل الجزائريين إلى التوجّه نحو الإعلام البديل أو القنوات الأجنبية.[2]

كاستنتاج عام عن تغطيّة وسائل الإعلام الجزائرية العموميّة والخاصة للحَراك الشعبي، يمكننا القول أن الإعلام الجزائري ساير بحذر الحَراك الشعبي في بداياته الأولى، وهذا ما تجلّى من خلال ملاحظتنا

[1] – فتيحة زماموش: **الإعلام وسؤال الحَراك في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 445.

[2] – المرجع نفسه، ص 442-443.

لسيرورة الحَراك وتفاعل الإعلام الجزائري معه وأيضا من خلال رصد المواد الإعلامية التي أُنتِجت وبُثّت خلال تلك الفترة من عمر الحَراك، قبل أن تنفتح وسائل الإعلام بعد ذلك وتقوم بتغطية المسيرات انطلاقا من الميدان، بالإضافة إلى فتح بلاطوهات واستوديوهات وسائل الإعلام الثقيلة لإنتاج وبثّ برامج حوارية وتحليلية متعلّقة بالحَراك ومستجدّاته، ثم ما لبثت هذه الوسائل الإعلامية أن غادرت الميدان وعتمّت عن الحَراك ومجرياته، وهو ما أعاد الأمور إلى نقطة البداية وأعطى سمة التغطيّة الإعلامية المتذبذبة للحَراك، واعتماد نظرية حارس البوابة الإعلامية في تلك التغطيّة، حيث يتمّ السّماح ببثّ ونشر مواد إعلامية متعلّقة بالحَراك وفق ما يريد حارس البوابة السّماح به ومتى شاء، وهذا ما يعكس سقف الحريّات المتاحة في الممارسة الإعلامية في الجزائر، حيث أن هذه الممارسات أثّرت سلبا على قطاع الإعلام في الجزائر في وقت كانت فيه تطلّعات الصحفيين والعاملين بالقطاع أكبر من ذلك، تهدف بالأساس إلى تحرير قطاع الإعلام ونقل تفاصيل الأحداث دون تزييف أو تحريف، ودون المساس بثوابت المجتمع وسيّادة البلد وبتناغم تام مع أخلاقيات مهنة الإعلام.

المبحث الثاني: ماهية الإعلام العسكري، مناهجه وخصائصه

مفهوم الإعلام العسكري:

يُعتبر الإعلام العسكري فرع متخصّص في مجالات الإعلام العام للدّولة، بل وأحد أدواته وليس منفصلا عنه، فالإعلام العسكري يُعبّر عن الدّور الذي تقوم به القوات المسلحة من أجل تنفيذ الهدف السيّاسي العسكري للدولة ودعم الفكر الحربي والعسكري لدى قوى الشعب وقواته المسلحة، وكذا لمواجهة الدّعاية المعادية من القوى الخارجية المناهضة للدولة.[1]

تعريف الإعلام العسكري:

الإعلام العسكري هو جمع وتحليل ومعالجة البيانات، والمعلومات والصّور والحقائق والرّسائل والتعليمات من كافة المصادر عن أنشطة القوات المسلحة، والتأكّد من مصداقيتها وصياغتها بأسلوب يتقبّله المجتمع ونشرها محليا وخارجيا، باستخدام كافة وسائل الإعلام، وذلك بهدف تزويد الشعب والقوات المسلحة بالمعلومات الصحيحة، وإحباط نوايا الحملات المضادة التي تهدف إلى إضعاف الرّوح المعنوية أو التأثير على التلاحم بين الشعب والجيش، مع التأكيد على الولاء والانتماء للوطن.

يُعرّف الإعلام العسكري أيضا بأنه تلك العملية التي يترتّب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تتركز على الصدق والصّراحة، ومخاطبة الجماهير وعواطفهم السّامية، والارتقاء بمستوى الرأي. بمعنى أن الإعلام العسكري منُوط بتقديم المعلومات الدقيقة والصّادقة، والحقائق التي تساعد على إدراك ما يجري في المجال العسكري وتكوين آراء صائبة في الأمور الهامة المعنيّة به، بحيث لا تتعارض تلك الحقائق والمعلومات مع الأهداف العسكرية العليا، التي تخدم قضايا القوات المسلحة والدولة في آن واحد.

ومن تمّ يمكن القول بأن الإعلام العسكري، هو الإعلام الذي يمثل أوجه النشاطات الاتصالية والتي تستهدف تزويد الجمهور الداخلي والخارجي بكافّة الحقائق والأخبار الصّحيحة عن القوات

[1] – محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحَراك السياسي العربي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 138.

المسلحة، من أجل تكوين رأي صائب لدى الجماهير عن مدى كفاءة وقدرات هذه القوات، وفي الوقت نفسه مُواجهة الإعلام المعادي.[1]

مناهج الإعلام العسكري ووظائفه:

الإعلام العسكري كأحد الفروع المتخصصة للإعلام العام له مناهجه ومداخِله المتميّزة ومنها:

أ – المنهج التاريخي: حيث يُبرز مراحل التطوّر التاريخي للحدث وأسلوب معالجته، والتعبير عن تطور مراحل هذه الظاهرة أو الحدث وما يستجدّ من متغيرات.

ب – المنهج الاجتماعي: يركّز على عملية التفاعل، ويحاول متابعة العناصر المختلفة للموقف وتحديد وزن كل متغيِّر في عملية التفاعل، وتحليله وردّه إلى مقوِّماته.

ج – المنهج النفسي: يركّز على تتبّع ظاهرة الرأي العام لدى الجماهير، والحالة النفسية للشعب إزاء التطورات التي تحدث حوله داخليا وخارجيا.

د – المنهج السياسي: وهو المنهج الذي يرى في الرأي العام الاتجاه الوحيد الذي تنصهر في بوتقته جميع الاتجاهات المعبِّرة عن حالة المجتمع سياسيا. والمنهج السياسي يخاطب الرأي العام سواء داخل أو خارج الدولة، كما لابدّ أن يكون دقيقا وصريحا حتى يمكنه حشد الجماهير من أجل تحقيق الهدف.

وعليه يمكن القول أن الإعلام العسكري يرتبط عمله بجميع عناصر تحقيق الأمن الوطني للدولة، ومن تمّ تبرُز أهميته في تبني السياسة الوطنية وربطها بواقع المتغيرات والتحديّات في إطار نظام سياسي متوازن ونظام اقتصادي فعّال وعلاقات دولية مبنيّة على أسُس سليمة.[2]

[1] – محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحَراك السياسي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] – المرجع نفسه، ص 140.

أما عن وظائف الإعلام العسكري فيُمكن تحديدها فيما يلي:

1. تتبّع الأحداث والتطورات في زمني السّلم والحرب على المستويات الوطني، والإقليمي، والعالمي، وتعريف الشعب والقوات المسلحة بالحقائق المجرّدة، والعمل على رفع المعنويات وتأكيد الانتماء.

2. التصدّي إعلاميا للأجهزة المضادّة، والحملات النفسيّة المعاديّة التي قد يكون من شأنها التأثير على الروح المعنوية وأداء القوات المسلحة، وتحصين الفرد المقاتل ضدّ الحرب النفسيّة.

3. شنّ الحملة النفسيّة المدروسة، بأسلوب علمي ضدّ العدو أو الأعداء، وإقناعه ببطلان قضية، وإنذاره بالفشل، وخفض روحه المعنويّة.

4. خلق الحافز على تطوير أداء القوات المسلحة تدريبا وتسليحا، وإعدادا لتظلّ قوية.

5. المساهمة في تحقيق مبدأ الرّدع ومنع وقوع الحرب من خلال الإعلام عن قدرة القوات المسلحة على التصدّي بمنتهى القوة لأي محاولات للاعتداء على أمن الوطن وسلامته.[1]

خصائص الإعلام العسكري:

زيادة على طبيعة المواضيع التي يتناولها الإعلام العسكري، فإن له خصائص تجعله يتميّز ويختلف عن غيره من أنواع الإعلام المتخصّص، حيث أن المادة الإعلامية التي يبثّها إلى جماهيره الداخلية والخارجية هي التي تحمل خصائص ومحدّدات معينة تجعل الإعلام العسكري يتميّز بهذه الخصائص.

وفيما يلي خصائص المادة الإعلامية في الإعلام العسكري:

1. دقّة المعلومات: وهي أحد أركان الإعلام العسكري، بحيث تصل تلك المعلومة إلى المتلقِّي بالاسم، والوصف والاستخدام والتوقيت الصحيح، بما يجعله متفاعلا وواثقا منها.

2. السّرعة: وهي أحد مميزات العمل العسكري وترجع أهمية السّرعة إلى ضرورة مُواكبة الاتجاه العالمي للإعلام الكوني، كذلك من أجل احترام عقلية المتلقِّي وتوصيل المعلومة إليه وقت حدوثها

[1] – محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحَراك السياسي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 146.

بقدر الإمكان، ومن مصدرها الحقيقي، وبكل حقائقها، قبل أن تشوّه من خلال وسائل الإعلام المضادّة.

3. استغلال الإمكانيات غير التقليدية: وذلك في إعداد وصياغة ونقل وبثِّ الرّسالة الإعلامية للجمهور، مما يتيح نقل الحقائق بكامل تفاصلها، وهو مطلب جماهيري شديد الحساسيّة.

4. مُراعاة مُقتضيات الأمن الوطني في نقل الأحداث: وذلك بهدف حماية الدولة وتجنّب الإضرار بها من جرّاء نقل معلومات قد تفيد العدو بشكل مباشر أو غير مباشر. والإعلام العسكري هو أقدر جهة للتّمييز بين حدود الأمن في هذا المجال، لذلك فإنه في بعض الحالات والأماكن لا يُسمح لوسائل الإعلام المدنيّة بالتواجد أو نقل أحداث بعينها، ومن تمّ فإن هذا يعني أن عدم وجود الإعلام العسكري، سيؤدي إلى عدم نقل الأحداث إلى الجمهور المتلقِّي.[1]

[1] – محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحَراك السياسي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

المبحث الثالث: تغطية الإعلام العسكري الجزائري للحَراك الشعبي.

تعاملت المؤسّسة العسكرية في الجزائر مع موضوع الحَراك الشعبي وأحداثه وتداعيّاتها المختلفة باستخدام عدّة وسائل ووسائط إعلامية لتغطيّة الموضوع وإبراز موقفها منه ورؤيتها للأحداث، وشرح أهدافها واستراتيجياتها المتعلّقة بالموضوع.

ومن بين الوسائل الإعلامية التي استعملها الإعلام العسكري الجزائري في تغطيته لموضوع الحَراك الشعبي الذي بدأ في 22 فيفري 2019، نجدُ البيانات الإعلامية الصّادرة من وزارة الدفاع الوطني والتي تصدُر مناسباتيا بصورة غير دوريّة حسب مجريات الأحداث ودرجة أهميتها وتداعيّاتها.

زيادة على استخدام البيانات الإعلامية وظّفت المؤسّسة العسكرية في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر أسلوب الزيارات الميدانية التي كان يقوم بها قائد أركان الجيش لمختلف النواحي العسكرية ووحدات الجيش المختلفة المنتشرة عبر ربوع الوطن، بحيث كان قائد الأركان يُلقي بخطابات في كل زياراته يُضمِّنها حيّزا هاما متعلِّق بموضوع الحَراك الشعبي، ليتمّ بثّها لاحقا في نفس اليوم في النشرات الرئيسية للتلفزيون العمومي والإذاعة الوطنية، لتنقَل مضامينها بعد ذلك وسائل الإعلام المختلفة الأخرى باختلاف أنواعها المرئية والمكتوبة ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي.

وجدير بالذِّكر أن هذه الخطابات التي كان يُلقيها الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي كانت تصدُر يوم الثلاثاء من كل أسبوع بداية من يوم 24 فيفري 2019، وهو الثلاثاء الذي أعقب مسيرات الجمعة الأولى من عمر الحَراك الشعبي.

بالإضافة لما سبق، عمدت المؤسّسة العسكرية إلى تضمين حصة 'وعقدنا العزم' رسائل إعلامية متعلِّقة بالحَراك الشعبي وأحداثه. حيث أن هذه الحصة تُعدّها وتُنجزها المؤسسة العسكرية للإنتاج السّمعي البصري، وهي تهتمّ بمختلف نشاطات الجيش الوطني الشعبي وتغطّي مختلف الأحداث والزيارات التي يقوم بها قائد أركان الجيش، وتُبثّ الحصة عبر مختلف قنوات التلفزيون العمومي وبعض قنوات التلفزيون الخاصة في الجزائر.

وفيما يخصّ الإعلام المسمُوع، فقد وظفت المؤسّسة العسكرية الجزائرية الإذاعة لبثّ رسائلها الاتصالية المتعلّقة بالحَراك الشعبي، من خلال تضمينها في محتوى الحصة الإذاعية 'السّليل' التي تُبث مساء كل يوم اثنين عبر القناة الأولى للإذاعة الوطنية وعبر مختلف الإذاعات المحلية.

لم تهمِل المؤسّسة العسكرية وسائل الإعلام الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من قبيل الموقع الالكتروني لوزارة الدفاع الوطني وصفحة الوزارة في موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، بحيث ضمَّنت هذه الوسائل الإعلامية رسائل اتصالية متعلّقة بموضوع الحَراك الشعبي، ووظفتها لتغطيّة الموضوع إعلاميا عن طريق نشر البيانات الإعلامية وخطابات قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، ونسخ اليكترونية من مجلة الجيش التي تُعتبر لسان حال المؤسّسة العسكرية الجزائرية.

الإعلام المكتوب كان له حضور في تغطيّة المؤسّسة العسكرية الجزائرية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، بحيث قامت المؤسّسة باستخدام مجلة الجيش التي تُعتبر لسان حالها، لتغطيّة موضوع الحَراك إعلاميا، وذلك بتخصيص افتتاحيات مختلف أعدادها الصّادرة منذ بداية الحَراك لمعالجة الموضوع وتقديم رأيها وموقفها منه وإبراز رؤيتها وأهدافها واستراتيجيّاتها المتعلّقة بالحَراك الشعبي. فكانت هذه الافتتاحيات بمثابة المرجع الرئيسي لمختلف وسائل الإعلام الوطنية الأخرى بمختلف أنواعها المرئيّة والمسموعة والمكتوبة وحتى المواقع الاليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي العموميّة منها والخاصة.

خلاصة الفصل:

عَمدت جلّ وسائل الإعلام الجزائرية سواء العموميّة منها أو الخاصة في بداية الحَراك الشعبي إلى الانحيّاز لجهة النظام والسّلطة، واعتمدت على التّعتيم وتحريف المطلب الرئيسي للمظاهرات والمتمثّل في رفض العهدة الخامسة والمطالبة بالتّغيير وإحداث إصلاحات، هذا التّعتيم الإعلامي أثّر سلبا على الحَراك الشعبي، إذ في الوقت الذي كان فيه الجمهور ينتظر مُواكبة مختلف وسائل الإعلام الوطنية للحدث، فُوجِئ ببرودة تعامله وتعتيمه، باستثناء عدد قليل من الوسائل التي غطّت الأحداث وبطريقة جدّ مختصرة، في حين لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دور التصحيح والإعلام حول ما يجري في الشارع طيلة فترة الحَراك الشعبي في الجزائر.

وكاستنتاج عام عن تغطيّة وسائل الإعلام الجزائرية العموميّة والخاصة للحَراك الشعبي، يمكننا القول أن الإعلام الجزائري ساير بحذر الحَراك الشعبي في بداياته الأولى، وهذا ما تجلّى من خلال ملاحظتنا لسيرورة الحَراك وتفاعل الإعلام الجزائري معه وأيضا من خلال رصد المواد الإعلامية التي أُنتِجت وبُثت خلال تلك الفترة من عمر الحَراك، قبل أن تنفتح وسائل الإعلام بعد ذلك وتقوم بتغطية المسيرات انطلاقا من الميدان، ثمّ ما لبثت هذه الوسائل الإعلامية أن غادرت الميدان وعتمّت عن الحَراك ومجرياته، وهو ما أعاد الأمور إلى نقطة البداية وأعطى سمة التغطيّة الإعلامية المتذبذبة للحَراك.

وكان لتأثير الرسائل الإعلامية التي بعثت بها المؤسّسة العسكرية والمتعلّقة بموضوع الحَراك الشعبي وكيفيّة معالجتها له دور كبير في التأثير على كيفيّة وطريقة معالجة مختلف وسائل الإعلام العموميّة والخاصة للحدث. بل وكان الإعلام العسكري من خلال ما يبثُّه عبر مختلف وسائله الاتصالية ومجلة الجيش أحدُها، الفاعل الرئيسي لتوجيه المعالجة الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر منذ الأسابيع الأولى لبدايته، حيث واكب بعد ذلك مختلف محطّاته وساير تطورات أحداثه وانعكاساتها. وقد انعكس ذلك بطريقة مباشرة على كيفيّة معالجة مختلف وسائل الإعلام في الجزائر لموضوع الحَراك، إذ روّجت هذه الوسائط الإعلامية لرؤية المؤسّسة العسكرية واستراتيجيّاتها وأهدافها التي رسمتها للتعامل مع الحَراك الشعبي وتداعيّاته المختلفة.

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الرابع:

معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

الفصل الرابع: معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: تعريف مجلة الجيش

المبحث الثاني: تحليل مضمون افتتاحية مجلة الجيش المتعلق بموضوع الحَراك الشعبي

المبحث الثالث: النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

سنتطرّق في هذا الفصل إلى طريقة معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، عن طريق تحليل افتتاحيات المجلة المتضمَّنة في عينة الدراسة والمقدّرة بـــ 15 عدد، والتي تشكِّل كل الافتتاحيات المنشورة في كامل أعداد المجلة التي صدرت خلال فترة دراستنا للموضوع.

حيث سنستعرض معطيات ونتائج تحليل مضمون هذه الافتتاحيات كميّا وكيفيّا، بالاعتماد على استمارة التحليل التي صغناها لتحقيق الغرض، والتي قسّمناها إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: فئات المضمون، والتي يندرج ضمنها فئة الموضوع، فئة الاتجاه وفئة الأهداف.

المحور الثاني: فئات الشّكل، والتي تضمّ فئة العناصر التيبوغرافية وفئة اللّغة المستخدمة.

المحور الثالث: وحدات التحليل، والتي تندرج ضمنها وحدة العبارة ووحدة الفكرة.

وبعد عرض النتائج سنقدّم تحليلات وتفسيرات لها، ثم نستعرض في أخر الفصل النتائج العامة المتوصَّل إليها من خلال دراستنا للموضوع.

الفصل الثالث: معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

المبحث الأول: تعريف مجلة الجيش

مجلة الجيش مجلّة شهرية للجيش الوطني الشعبي، تصدُر عن مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه التّابعة لوزارة الدفاع الجزائرية، ويتولّى المركز الوطني للمنشورات العسكرية عملية النشر والتوزيع، حيث تصدُر المجلّة باللغتين العربية والفرنسية، وتحتوي على نشاطات الجيش العسكرية والثقافية والرياضية والخدمات الاجتماعية وزيارات قيّادة أركان الجيش لمختلف مؤسّسات الجيش الشعبي الوطني.[1]

تُعتبر مجلة الجيش مجلة عريقة، صدرت أعدادها الأولى في السنوات الأخيرة لحرب التحرير بدون انتظام، لتعود للصّدور بشكل منتظم في شهر ماي 1963 بأمر من وزير الدفاع الوطني آنذاك العقيد **هواري بومدين**، وكانت تصدُر باللغة الفرنسية، وفي مارس 1964 صدرت النسخة العربية، فهي مجلة مخضرمة رافقت مرحلة الأحادية الحزبية والثورة الاشتراكية وعاصرت مرحلة اقتصاد السّوق والتعدّدية الحزبية، فقد عايشت كل الأحداث التي مرّت بها الجزائر.

والجدير بالذكر أن مجلّة الجيش في بعض المراحل لم تصدُر أساسا، وفي مراحل أخرى كان صدُورها متذبذبا مثل سنوات 1985 و 1989، وأحيانا تصدُر الأعداد من دون افتتاحيات مثل سنوات 1990، 1995 و 1996، ومن سنة 2000 إلى سنة 2004.[2]

---

[1] – موسوعة ويكيبيديا: "مجلة الجيش الجزائري"، **www. ar.wikipedia.org**، مجلة_الجيش_(الجزائر) https://ar.wikipedia.org/wiki/، 24 أوت 2020، 10:10.

[2] – زينب بن عودة و أحمد عظيمي: **المعالجة الإعلامية للفاعلين على الساحة السياسية في الجزائر من خلال تحليل افتتاحيات مجلة الجيش من مارس 1964 إلى مارس 2007**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 24، سبتمبر 2017، ص 430-432.

المبحث الثاني: تحليل مضمون افتتاحية مجلة الجيش المتعلق بموضوع الحَراك الشعبي

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها قمنا بتحليل مضمون افتتاحية أعداد مجلة الجيش التي اخترناها كعينة للدراسة وفق فئات التحليل المحدّدة في استمارة تحليل المضمون، وفيما يلي عرض بيانات وتحليل وتفسير النتائج الخاصّة بكل فئة من فئات التحليل:

1. فئات المضمون (ماذا قيل؟):

الجدول رقم (01): فئة الموضوع ومؤشراتها

المواضيع المتناولة	التكرار	النسبة المئوية
سلمية الحَراك الشعبي	14	14,43
مرافقة الجيش للشعب وتأييده له	24	24,74
محاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر	17	17,53
احترام الدستور وأحكامه	21	21,65
إجراء الانتخابات الرئاسية	21	21,65
المجموع	**97**	**100**

الشكل رقم (01): يوضّح المواضيع التي تناولتها مجلة الجيش

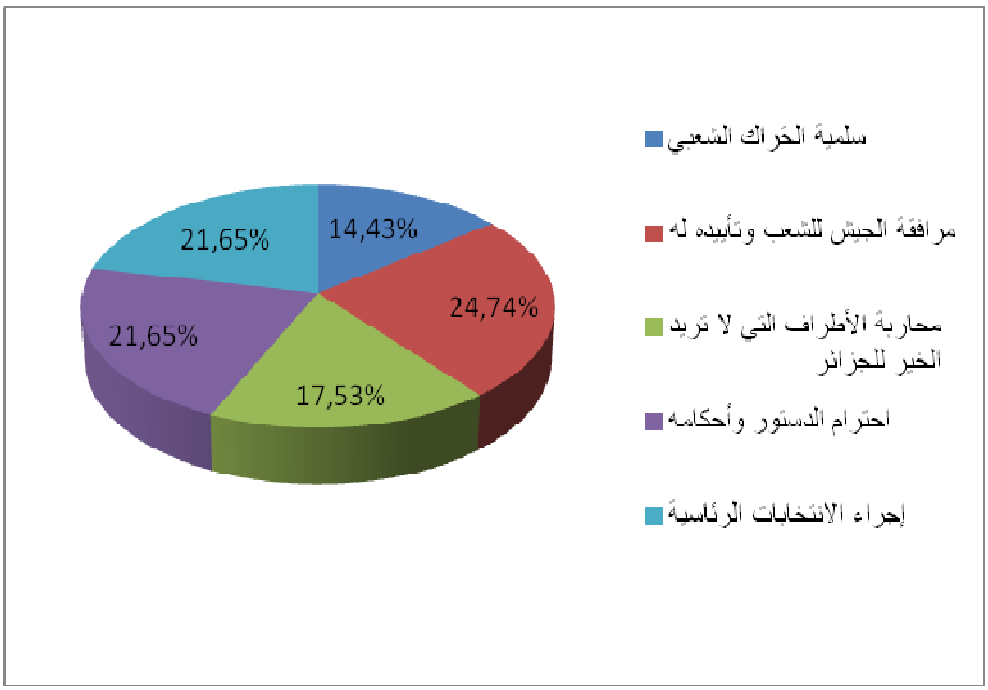

من خلال الجدول رقم 01، المتعلِّق بفئات الموضوع ومؤشراتها يتّضح أن الموضوع الذي أولاه القائم بالاتصال على مستوى مجلة الجيش أهمية بالغة هو موضوع مرافقة الجيش الوطني الشعبي للشعب وتأييده له ويتجلى ذلك من خلال عدد التكرارات المستخرجة من مضمون عينة الدراسة حيث بلغت 24 تكرار، وهو ما يقابل 24,74 % من مجموع المواضيع التي عالجها القائم بالاتصال وفق سلّم أولوياته، ويلي هذا الموضوع وفق الترتيب التنازلي، موضوع احترام الدستور وأحكامه وموضوع إجراء الانتخابات الرئاسيّة بنفس عدد التكرارات المقدر بـــ 21 تكرار لكل موضوع، وهو ما يعادل 21,65 % لكل موضوع، يلي ذلك من حيث الترتيب، التطرّق إلى قضية محاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر، بعدد تكرارات يقدر بـــ 17 تكرار، وهو ما يعادل 17,53 % من مجموع المواضيع المتطرَّق إليها، ويأتي في آخر الترتيب التطرّق إلى موضوع سلميّة الحَراك الشعبي، بعدد تكرارات يساوي 14 تكرار مستخرج من محتوى عينة الدراسة، وهو ما يقابل 14,43 % من المجموع العام لمختلف المواضيع التي تمّ التطرّق إليها في مجلة الجيش وفقا لأجندة وأولويات المؤسّسة العسكرية.

ومن خلال استقراء هذا الجدول نقف عند درجة الأهميّة التي أولاها القائم بالاتصال في مجلة الجيش التي تعكس لسان حال المؤسّسة العسكرية الجزائرية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر حال بدايته،

حيث واكبت مجلة الجيش مجريات الحَراك منذ انطلاقه يوم 22 فيفري 2019، وعالجت الموضوع صراحة وبلغة مباشرة، ليتوالى بعد ذلك ترتيب المواضيع الأساسية التي لها علاقة مباشرة بالحَراك الشعبي، حيث نلاحظ أن القائم بالاتصال أبرز موقف الجيش من الحَراك من خلال إعلانه صراحة أن الجيش الوطني الشعبي سيرافق الشعب في مطالبه المرفوعة شريطة احترام الدستور وأحكامه، وضرورة إجراء الانتخابات الرئاسيّة وفقا لقوانين الجمهورية، وبالمقابل أبرز القائم بالاتصال في مجلة الجيش أن هناك أطرافا لا تريد الخير للجزائر سواء من الداخل أو من الخارج وشدّد على ضرورة محاربتهم.

ولأن الطابع الغالب على الحَراك الشعبي في مختلف مسيراته اتّسم بالسّلمية والوعي الكبير الذي أظهره المتظاهرون، أولى القائم بالاتصال في مجلة الجيش هذا الموضوع أهميّة ضمن سلّم أولوياته لدى معالجته لموضوع الحَراك من مختلف الجوانب، حيث بارك هذه السّلمية وشدّد على ضرورة المحافظة عليها لكي تتجنّب الجزائر نفس مآلات الدول العربية الأخرى التي لم تُحسِن التصرّف مع ثوراتها واحتجاجات مواطنيها، وانتهى بها الأمر إلى اضطرابات وحروب ونزاعات داخلية.

الجدول رقم (02): اتجاه مجلة الجيش من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر حسب مضمون عينة الدراسة

اتجاه القائم بالاتصال	التكرار	النسبة المئوية
مؤيد	14	93,33
معارض	0	00
محايد	1	06,67
المجموع	**15**	**100**

الشكل رقم (02): يوضّح اتجاه مجلة الجيش من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

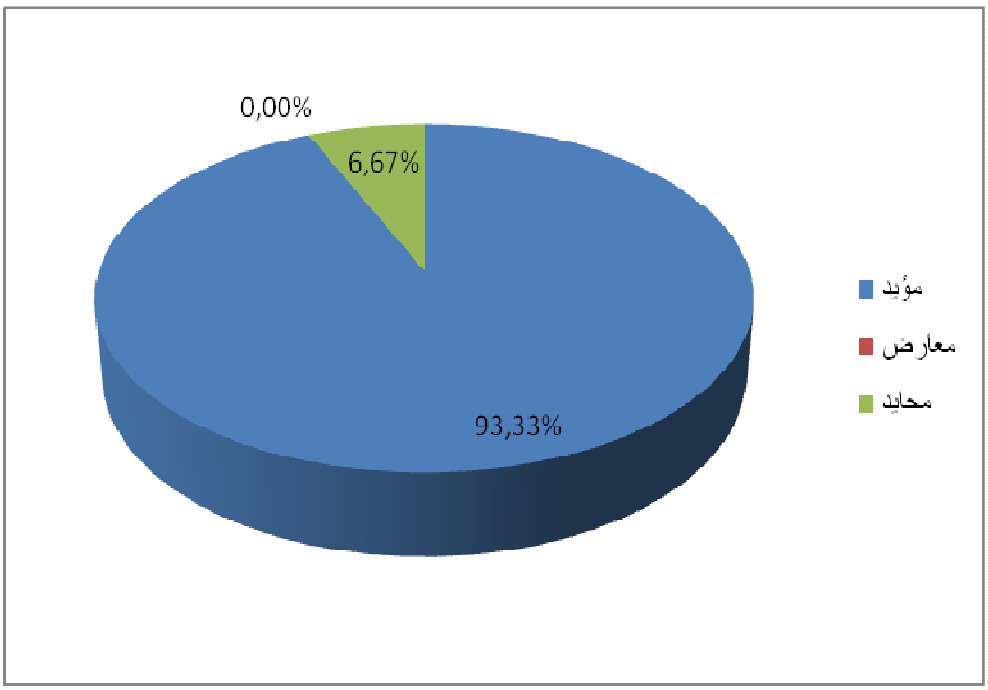

يتبيّن من خلال قراءتنا للجدول رقم 02، الذي يتضمن اتجاه مجلة الجيش من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر حسب مضمون عينة الدراسة أن الاتجاه الغالب هو اتجاه مؤيِّد للحَراك، ويتجلّى ذلك من خلال عدد التكرارات التي بلغت 14 تكرار من أصل 15 تكرار يمثل عينة الدراسة، بنسبة تقدر بـــ 93,33 %، يلي ذلك الاتجاه المحايد بتكرار وحيد، وهو ما يعادل 6,67 % من مجموع التكرارات. بينما لم يُسجّل أي تكرار فيما يتعلّق بالاتجاه المعارض للحَراك.

ومن خلال استقراء هذا الجدول يتّضح جليا موقف مجلة الجيش الذي يعكس الموقف العام للمؤسّسة العسكرية في الجزائر، حيث يبرُز تأييد القائم بالاتصال في مجلة الجيش لمطالب الشعب الجزائري التي عبّر عنها صراحة في مختلف مسيراته السّلمية عبر مختلف المحطات المشكِّلة لعمر الحَراك الشعبي في الجزائر، ولكن هذا الموقف المُعلن عنه بصراحة في مجلة الجيش كان مرتبط بتوفّر شروط حدّدها القائم بالاتصال في مضمون رسائله الإعلامية المختلفة، وأبرَزها في محتوى افتتاحية المجلة، وحصر هذه الشروط في ضرورة احترام الدستور وأحكامه ووجوب إجراء الانتخابات الرئاسيّة وفق أحكام وقوانين الجمهورية.

بالنسبة للتكرار الوحيد الذي يمثل اتجاه الحيّاد من موضوع الحَراك الشعبي فقد سُجِّل في افتتاحية عدد شهر مارس 2019 من المجلة، والتي يعقُب صدورها مباشرة بداية الحَراك، وهو ما يفسّر وقوف المؤسّسة العسكرية حينها موقف الحيّاد من موضوع الحَراك الذي كان بدون سابق إنذار، حيث تفاجأ الجميع بهذه المسيرات الشعبية السّلمية الضخمة التي رفضت ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة، وتطوّرت في الأيام المواليّة لتنادي بإصلاحات وتغييرات جذرية في نظام الحكم. هذه الفجائيّة جعلت من القائم بالاتصال في مجلة الجيش يأخذ موقف الحيّاد من موضوع الحَراك في بداياته.

الجدول رقم (03): الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش إلى بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

الأهداف المراد بلوغها	التكرار	النسبة المئوية
تجاوز الأزمة	30	30
احترام الدستور	27	27
دعم انتخاب رئيس للجمهورية	21	21
الدفاع عن السيّادة الوطنية	22	22
المجموع	**100**	**100**

الشكل رقم (03): يوضّح الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش إلى بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

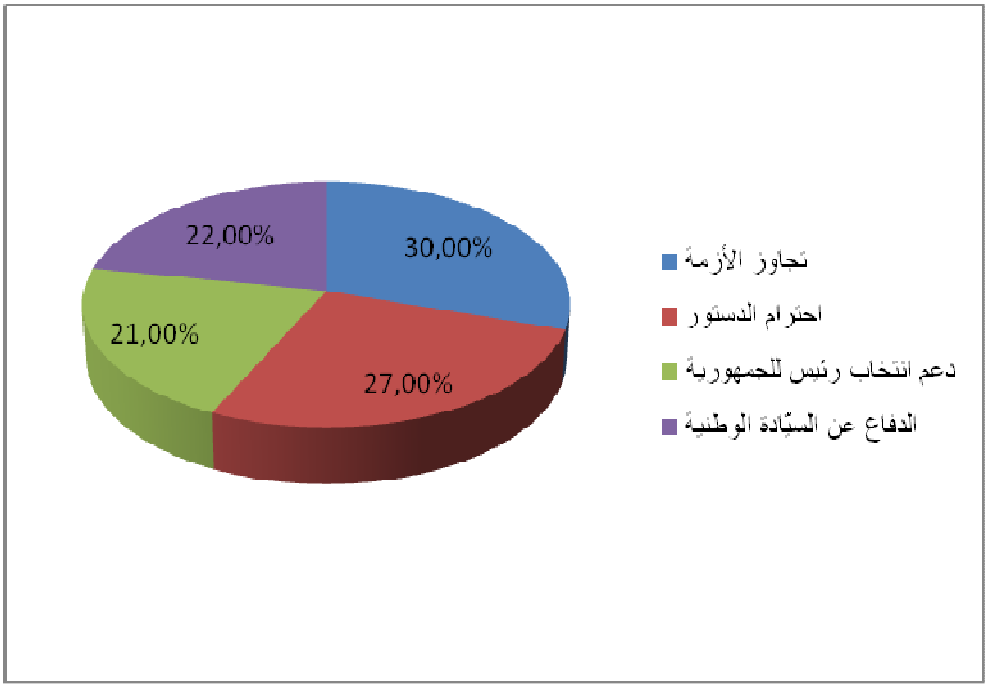

يمثّل الجدول رقم 03، الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش إلى بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، حيث تُظهِر النتائج أن الأهداف المرجوّة مرتّبة حسب التكرارات المسجّلة بعد تحليل مضمون افتتاحيات المجلة وفق عينة الدراسة، هي تجاوز الأزمة بشكل عام في أقرب الآجال، وتجلّى ذلك من خلال عدد التكرارات البالغة 30 تكرار والمعادِلة لـــ 30 % من مجموع التكرارات والمؤشرات الدّالة على الأهداف، يلي ذلك احترام الدستور بعدد تكرارات يساوي 27 والتي تقابل 27 % من المجموع العام، ثم يأتي الدفاع عن السيّادة الوطنية كغاية ساميّة ونبيلة يسعى القائم بالاتصال في مجلة الجيش ومن خلاله المؤسّسة العسكرية الجزائرية لبلوغها، وهو ما يعكس عدد التكرارات الدّالة على ذلك في محتوى افتتاحيات المجلة عينة الدراسة، حيث بلغت 22 تكرار، يقابله 22 % من مجموع المقاصد المُراد بلوغها، بينما أخذ مبتغى دعم انتخاب رئيس الجمهورية المرتبة الرابعة في سلّم الأهداف المُراد بلوغها، حيث سجل 21 تكرار لهذا المبتغى في مختلف افتتاحيات مجلة الجيش المشكِّلة لعينة الدراسة، ويقابل ذلك 21 % من مجموع الأهداف العامة المُراد الوصول إليها وتجسيدها.

من خلال استقراء نتائج هذا الجدول نلاحظ أن القائم بالاتصال في مجلة الجيش أراد تحديد جملة من الأهداف والمقاصد يسعى لبلوغها من خلال التأكيد عليها في مختلف مضامينه الإعلامية التي ضمّنها في افتتاحية المجلة، وعلى رأس هذه الأهداف نجدُ ضرورة تجاوز الأزمة واحترام الدستور الذي هو القانون الأساسي السّامي للجمهورية، وتتجلّى أهمية هذه الأهداف بالنسبة للمؤسّسة العسكرية في الجزائر في التأكيد عليها وتكرارها في جلّ افتتاحيات المجلة بمعدل تكرارين في مضمون كل رسالة إعلامية لكل هدف على حدة.

وبدرجة مواليّة من حيث الأهميّة، يأتي هدف الدفاع عن السيّادة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابيّة بالإضافة إلى هدف دعم مسعى انتخاب رئيس الجمهورية وفق ما تمليه أحكام التشريعات الدستورية للجمهورية، حيث ركّز القائم بالاتصال على ذكر هذه الأهداف في جلّ افتتاحيات المجلة بأسلوب صريح ومباشر، نظرا لأهميّة هذه المقاصد، خاصة في ظل الظروف التي تفرضها مقتضيات التعامل مع مختلف الجبهات المحيطة بالبلاد وتأثيرات الظروف الجيو سياسية في الدول المجاورة التي ترتبط بحدود جغرافية بالجزائر أو الدول العربية التي شهدت احتجاجات وانتفاضات شعبية أو ما تقتضيه الظروف الداخلية للبلاد.

2. فئات الشّكل (كيف قيل؟):

الجدول رقم (04): طبيعة العناوين التي وُظِّفت في افتتاحية مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

طبيعة العناوين	التكرار	النسبة المئوية
إخبارية	04	26,67
إملائية لآراء واتجاهات	10	66,67
دعائية	01	6,67
المجموع	**15**	**100**

الشكل رقم (04): يوضّح طبيعة العناوين التي وُظِّفت في افتتاحية مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

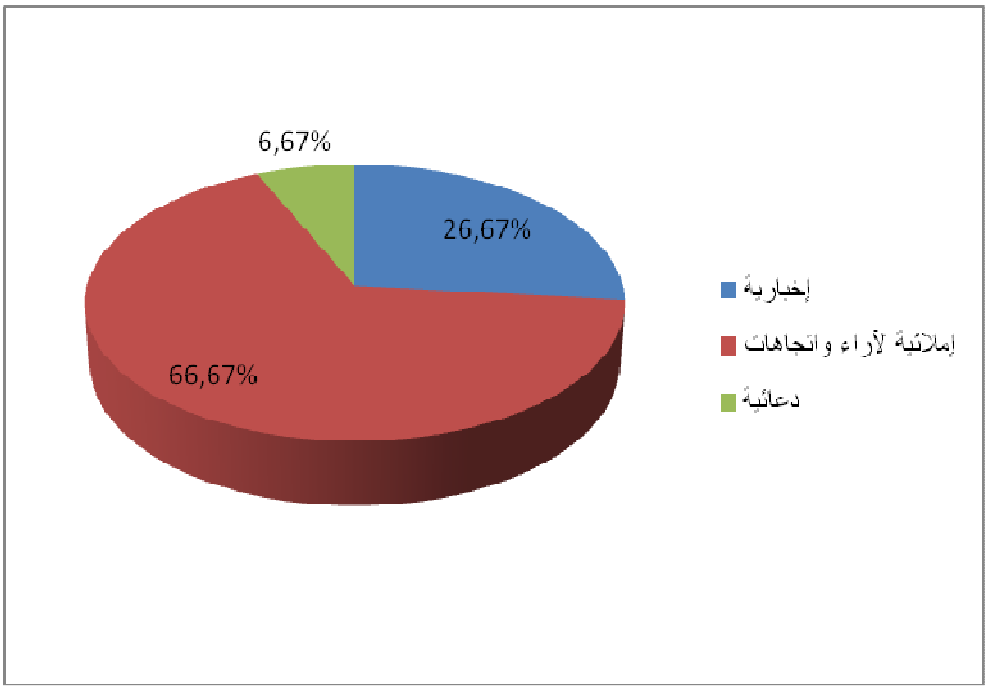

من خلال بيانات الجدول رقم 04 المتعلّق بطبيعة العناوين التي وُظِّفت في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، يتبيّن أن أغلبية العناوين التي تصدّرت افتتاحيات مجلة الجيش الخاضعة للدراسة لها طبيعة إملائية لأراء واتجاهات، بعدد تكرارات يساوي 10 من أصل 15 تكرار، ما يعادل 66,67 % من المجموع الكلّي لعناوين الافتتاحيات الخاضعة للتحليل، يلي ذلك العناوين ذات الطبيعة الإخبارية بعدد تكرارات يساوي 04، يقابلها 26,67 % من المجموع العام للعناوين، بينما تضمّنت افتتاحية واحدة عنوانا ذا طبيعة دعائية، وهو ما يمثل 6,67 % من مجموع عناوين افتتاحيات المجلة الخاضعة للدراسة والتحليل.

من خلال استقراء نتائج هذا الجدول الذي يمثّل طبيعة العناوين التي وُظِّفت في مجلة الجيش في مختلف افتتاحياتها المتضَمنة في عينة الدراسة، يتبيّن أن القائم بالاتصال ركّز بشكل كبير على العناوين ذات الطبيعة الإملائية، حيث قدّم من خلالها أرائه واتجاهاته من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، والهدف من وراء توظيفه لهذا النوع من العناوين هو توجيه ذهن وتفكير المتلقِّي نحو مواضيع وأفكار يريد إيصالها للجمهور، والتي تعكس رؤيته للموضوع بما يخدم إستراتيجيته وأهدافه، وبالتالي يُملي من خلال هذه العناوين قراراته ويفرض تصوّراته بطريقة غير مباشرة ليوجِّه المتلقِّي نحو منحى تريد المؤسّسة العسكرية سلوكه في تعاملها مع الحَراك الشعبي وفق ما يخدم المصلحة العليا للبلد.

وبدرجة أقل وظّفت العناوين ذات الطابع الإخباري بهدف إخبار المتلقِّي وتحقيق استيعابه لأفكار يريد التركيز عليها وإيصالها إلى ذهن الجمهور. وفي مناسبة واحدة اعتمد القائم بالاتصال في مجلة الجيش على عنوان ذي طبيعة دعائية وذلك في افتتاحية عدد شهر نوفمبر 2019، الذي صادف صدوره الاحتفال بذكرى أول نوفمبر، حيث كان عنوان افتتاحية العدد، 'الأبطال وحدهم من يصنع التاريخ'، وهو عنوان الهدف من وراء توظيفه استمالة المتلقِّي عاطفيا ونفسيا باستغلال مناسبة اندلاع الثورة التحريرية ووقعها في نفسيّة الشعب الجزائري لخدمة رؤية وأهداف المؤسّسة العسكرية المتعلّقة بموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

الجدول رقم (05): طبيعة اللّغة المستخدمة في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

طبيعة اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
لغة مباشرة وصريحة	11	73,33
لغة غير مباشرة وضمنية	04	26,67
المجموع	**15**	**100**

الشكل رقم (05): يوضّح طبيعة اللّغة المستخدمة في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

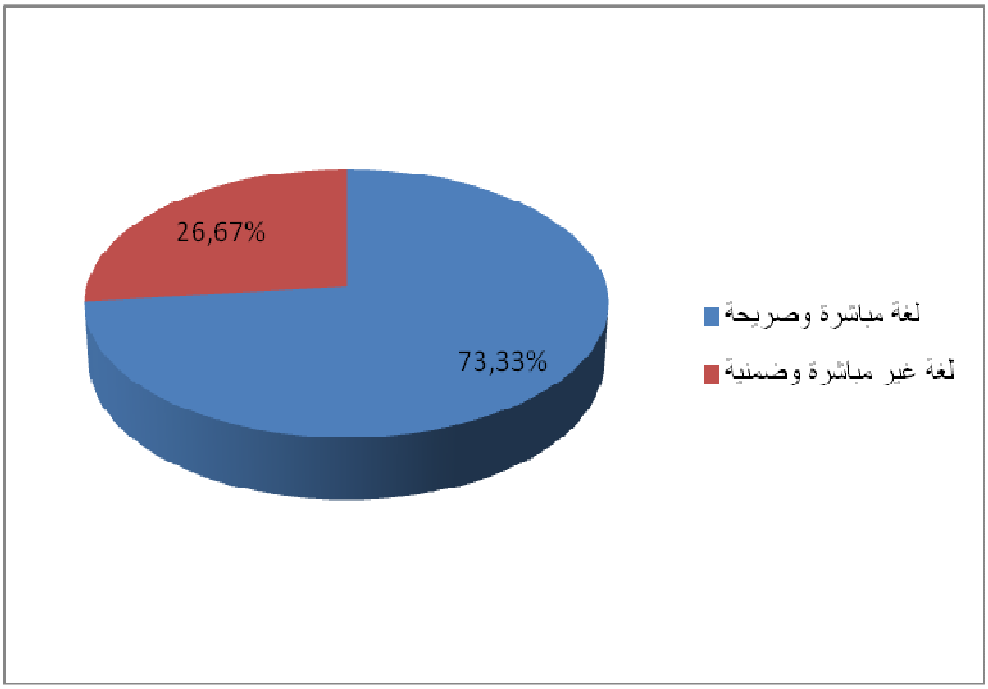

من خلال الجدول رقم 05 الذي يبيِّن طبيعة اللّغة المستخدمة في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، أظهرت النتائج أن القائم بالاتصال وظّف لغة مباشرة وصريحة في جُلّ افتتاحيات المجلة الخاضعة للدراسة، فجاءت مضامين تلك الافتتاحيات بلغة صريحة ومباشرة يَسهُل استيعابها من طرف المتلقِّي، حيث أن 11 افتتاحية من أصل 15 جاءت بلغة مباشرة وهو ما يقابل 73,33 % من المجموع الكلّي للافتتاحيات عينة الدراسة، زيادة على ذلك أظهرت النتائج أن الافتتاحيات الأربعة المتبقيّة، والتي جاءت هي الأخرى بلغة مباشرة وصريحة في أغلب مضامينها، إلا أنها تضمّنت في بعض فقراتها لغة غير مباشرة وضمنيّة مما يجعل نسبة الافتتاحيات المتضمّنة لغة غير مباشرة تقدّر بـــ 26,67 % من المجموع العام لعينة الدراسة.

من خلال استقراء نتائج الجدول الذي يوضّح اللّغة المستخدمة في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، نلاحظ أن طبيعة اللّغة المستخدمة في جُلّ افتتاحيات المجلة كانت لغة مباشرة وصريحة، ولأن اللّغة تندرج ضمن الفئات التيبوغرافية التي تعكس كيفيّة إخراج المادة الإعلامية شكلا، وهو ما يُساهم في التأثير على نفسية المتلقِّي، وبما أن اللّغة تُعتبر أيضا وعاء للأفكار ومحرّك لها فهي تعطي أهميّة بالغة لمضمون وسائل الإعلام فإن القائم بالاتصال في مجلة الجيش أحسن توظيف اللّغة بتركيزه على مباشرَتها وصراحَتها، وذلك خدمة لأهدافه وإيديولوجيته وتعزيزا لمضامين رسائله الإعلامية، وهو ما انعكس إيجابا على صيّاغته لرسائله الاتصالية التي اتّسمت بالوضوح والقوّة، حيث أدركت الهدف الذي صِيغَت من أجله وهو ما يعكسه درجة استيعاب مضامينها من طرف المتلقِّي وتفاعله معها إيجابا.

3. وحدات التحليل:

الجدول رقم (06): يمثّل وحدة العبارة ومؤشراتها

وحدة العبارة	التكرار	النسبة المئوية
تجسيد الإرادة الشعبية	15	32,61
الوطن فوق الجميع	16	34,78
المسيرات الشعبية	15	32,61
المجموع	**46**	**100**

الشكل رقم (06): يوضّح العبارات الأكثر استخدما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر

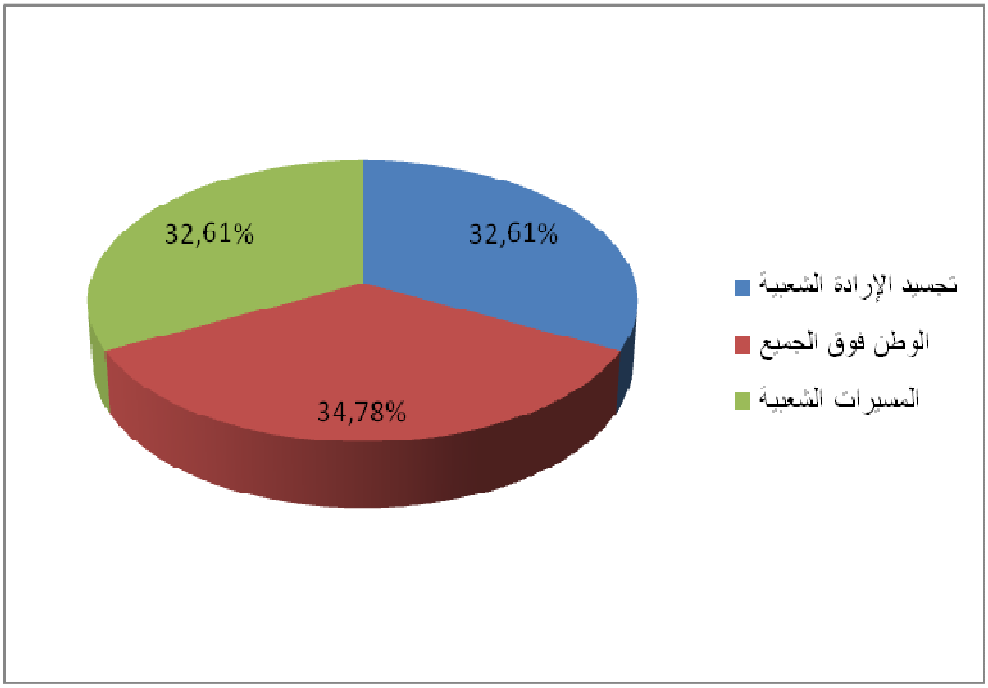

أظهرت نتائج الجدول رقم 06 الذي يمثّل وحدة العبارة ومؤشراتها أن العبارات الأكثر استخداما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر هي عبارات: الوطن فوق الجميع، تجسيد الإرادة الشعبية، والمسيرات الشعبية.

حيث يتبيّن من خلال عدد تكرارات العبارات السّالفة الذّكر في محتوى الافتتاحيات الخاضعة للدراسة أنها استُعملت بنفس عدد التكرارات تقريبا، إذ جاءت عبارة الوطن فوق الجميع بعدد تكرارات يقدر بـــ 16 تكرار ما يقابل 34,78 % من مجموع التكرارات الدّالة على مختلف العبارات الأكثر استخداما، ويلي ذلك بنفس عدد التكرارات المقدرة بـــ 15 تكرار لكل من العبارتين: تجسيد الإرادة الشعبية والمسيرات الشعبية بنسبة 32,61 % لكل عبارة.

ومن خلال استقراء نتائج هذا الجدول الذي يمثّل العبارات الأكثر توظيفا في مجلة الجيش في معالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، يتبيّن أن العبارات الأكثر استخداما وُظِّفت بشكل متقارب في مختلف افتتاحيات المجلة الخاضعة للدراسة، وهذا ما عكسه عدد التكرارات المستخرجة.

وانطلاقا من أن وحدة العبارة هي أكبر من الكلمة من ناحية الدلالة المنطقية، حيث أنها تأخذ شكل متكامل لإعطاء معنى معيّن يريد القائم بالاتصال في مجلة الجيش نقله إلى المتلقّي لبلوغ هدف من وراء ذلك، والذي هو أساسا مرتبط بإظهار اتجاهه وموقفه إزاء موضوع الحَراك في الجزائر، وهذا الاتجاه والموقف ينبثق طبعا من إستراتيجيته وأهدافه التي تعكس رؤية وإيديولوجية المؤسّسة العسكرية في الجزائر، وبالاستناد إلى العبارات الأكثر استخداما في مختلف مضامين افتتاحيات مجلة الجيش نجدُ عبارة الوطن فوق الجميع التي كانت على رأس العبارات الموظّفة في محتوى مختلف الافتتاحيات الخاضعة للتحليل، بل والأكثر من ذلك فقد استخدمت هذه العبارة في إحدى الافتتاحيات كعنوان رئيسي لها، وهو ما يعكس قوّة العبارة ووقعها على المتلقّي من جانب، وتُبرز حزم المؤسّسة العسكرية في مبدئها وعقيدتها تجاه الوطن وحرصها واستعدادها الدّائم لحمايته في كل الظروف من جانب أخر. زيّادة على هذه العبارة نجدُ أن القائم بالاتصال وظّف أيضا عبارتا تجسيد الإرادة الشعبية والمسيرات الشعبية في مختلف مضامينه الإعلامية المُحتواة في افتتاحية المجلة، وهو ما يدل على اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب ووقوفه معه ومساندته له، وهو ما انعكس ايجابيا على سير الحَراك الشعبي، حيث لُوحظ ذلك جليّا في مختلف المسيرات الشعبية التي أعقبت تلك الرسائل الإعلامية المطمئنة التي بعث بها القائم بالاتصال في مجلة الجيش

ومن خلاله المؤسّسة العسكرية في الجزائر التي أعلنت صراحة وقوفها مع الشعب لتجسيد مطالبه المشروعة.

الجدول رقم (07): يمثّل وحدة الفكرة ومؤشراتها

وحدة الفكرة	التكرار	النسبة المئوية
دفاع الجيش الوطني الشعبي عن السيّادة الوطنية ووحدة الشعب وأمن واستقرار البلاد	22	15,71
اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب، ووقوفه معه لبلوغ أهدافه	20	14,29
وضع الجزائر فوق كل اعتبار، وتغليب الجيش للمصلحة العليا للوطن	22	15,71
تمسّك الجيش الوطني الشعبي بالحلول الدستورية، وانتخاب رئيس للجمهورية تقع عليه مسؤولية تجسيد مطالب الشعب	24	17,14
تعبير الشعب عن مطالبه، وإدراكه لمختلف التحديات والتهديدات والرهانات	06	04,29
وقوف الشعب إلى جانب الجيش، وثقته وتمسّكه به	17	12,14
الاستجابة لمطالب الشعب بما يضمن احترام الدستور واستمرارية سيّادة الدولة	07	05
قطع الطريق في وجه الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر وشعبها وجيشها	22	15,71
المجموع	**140**	**100**

الشكل رقم (07): يوضّح الأفكار الأكثر استخدما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

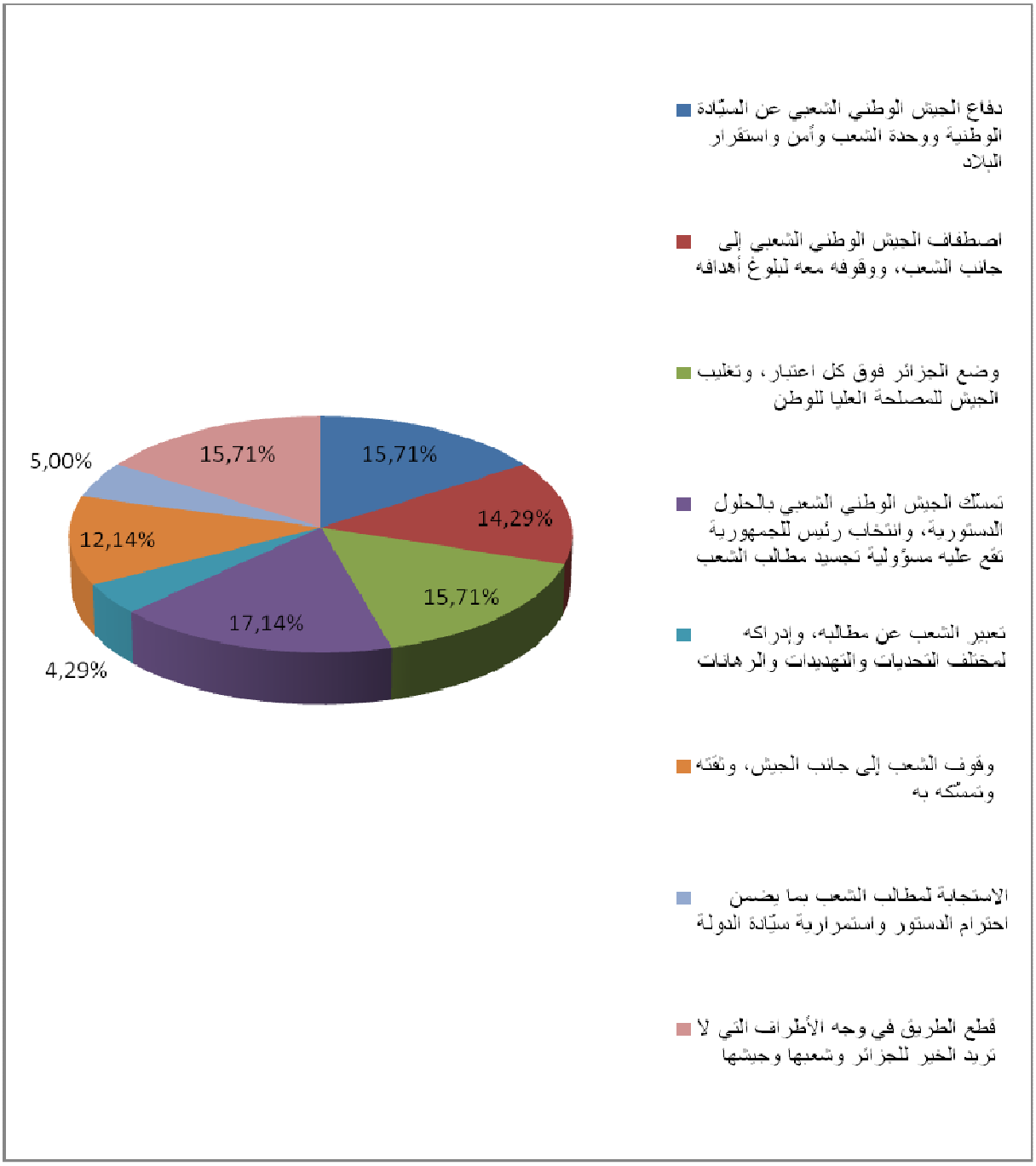

يتبيّن من خلال الجدول رقم 07 الذي يمثّل وحدة الفكرة ومؤشراتها المتمثّلة في الأفكار الأكثر استخداما في مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، حيث تأتي على رأس قائمة الأفكار الأكثر تداولاً واستخداما في مختلف افتتاحيات مجلة الجيش المتضمّنة في عينة الدراسة فكرة تمسّك الجيش الوطني الشعبي بالحلول الدستوريّة، وانتخاب رئيس للجمهورية تقع عليه

مسؤولية تجسيد مطالب الشعب، بعدد تكرارات يساوي 24 تكرار ويقابله 17,14 % من المجموع الكلّي للأفكار المتداولة. بعدها تأتي ثلاثة أفكار مختلفة جاءت بعدد تكرارات متساوية في محتوى الافتتاحيات الخاضعة للدراسة، حيث تكرّرت هذه الأفكار المختلفة في 22 مرّة لكل فكرة ويقابل ذلك 15,71 % من مجموع الأفكار المتضمّنة في مختلفة الافتتاحيات، وهذه الأفكار هي: فكرة دفاع الجيش الوطني الشعبي عن السيّادة الوطنية ووحدة الشعب وأمن واستقرار البلاد، فكرة وضع الجزائر فوق كل اعتبار، وتغليب الجيش للمصلحة العليا للوطن، والفكرة الثالث التي جاءت بنفس عدد التكرارات هي فكرة قطع الطريق في وجه الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر وشعبها وجيشها. يلي ذلك فكرة اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب، ووقوفه معه لبلوغ أهدافه، بعدد تكرارات يساوي 20 تكرار يقابله 14,29 % من المجموع الكلّي للأفكار المُحتواة في مضمون عينة الدراسة. في حين وردت فكرة وقوف الشعب إلى جانب الجيش، وثقته وتمسّكه به، في درجة أقل من حيث الأفكار المتداولة بعدد تكرارات يقدر بـــ 17 تكرار يقابله 12,14 %. ثم تأتي بعد ذلك على التوالي فكرتا، الاستجابة لمطالب الشعب بما يضمن احترام الدستور واستمرارية سيّادة الدولة، وفكرة تعبير الشعب عن مطالبه، وإدراكه لمختلف التحديّات والتهديدات والرّهانات، بعدد تكرارات يساوي على التوالي 07 و 06 تكرارات لكل فكرة، ما يعادل 05 % و 04,29 % من مجموع الأفكار العامة المتضمّنة في افتتاحيات المجلة.

من خلال استقراء نتائج هذا الجدول الذي يمثّل الأفكار العامة الأكثر استخداما في مجلة الجيش والتي تعكس اتجاه القائم بالاتصال من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر من جهة، وتُبرِز الخطوط العريضة لإستراتيجيته الإعلامية في معالجته لهذا الموضوع، من جهة أخرى، نلاحظ أن القائم بالاتصال في مجلة الجيش ومن خلاله المؤسّسة العسكرية في الجزائر اهتم بموضوع الحَراك الشعبي الذي فرض نفسه بقوة على المشهد السياسي للبلد وبالتالي جاء تعامل المؤسّسة العسكرية مع هذا الموضوع في آنه، حيث واكبت مجريات الحَراك منذ بدايته وأبرزت موقفها منه عبر رسائل إعلامية مباشرة وصريحة، تعدّدت وتطوّرت مع تطوّر سير الحَراك، وواكبت مطالب الشعب ورافقتها بهدف تجسيدها، ولكن وفق شرط أساسي أعلنت عنه صراحة وهو ضرورة احترام الدستور وسيّادة الدولة ومؤسّساتها.

فنجدُ أن المؤسّسة العسكرية استقبلت رسالة الشعب التي أعلن عنها في بدايات الحَراك والرّافضة لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة الخامسة مع ضرورة تغيير النظام وأساليب الحكم، بحيث تفاعلت مع هذه المطالب وسايرتها وِفق ما يخدم استراتيجيات وأهداف المؤسّسة العسكرية ورؤيتها لحل الأزمة السياسية الناتجة عن تداعيّات الحَراك ونتائجه سواء على المستوى الداخلي للبلد أو على المستوى الخارجي خاصّة المتعلّق بدول الجوار التي ترتبط حدودها بالجزائر.

إذ أن القائم بالاتصال في مجلة الجيش ضَمّن رسائله الإعلامية رؤية وإستراتيجية المؤسّسة العسكرية للتعامل مع الحَراك الشعبي، فبعث برسائل صريحة استوعبها الجمهور وتفاعل معها، وهو ما برز مباشرة في المسيرات التي أعقبَت تلقّي تلك الرسائل، حيث كانت ردّة فعل المتظاهرين في مسيرات الحَراك إيجابية تتماشى مع الأهداف التي تريد المؤسّسة العسكرية بلُوغها، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف تمسّك الجيش بالحلول الدستوريّة بما فيها انتخاب رئيس للجمهورية وفقا للأحكام والتشريعات الدستوريّة، والدفاع عن السيّادة الوطنية، وتغليب المصلحة العليا للوطن، ومحاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر. هذه الأهداف تفاعل معها المتظاهرون إيجابيا، وهو ما عكس العلاقة الوطيدة بين الجيش وشعبه من جانب وبين الشعب وجيشه وثقته وتمسّكه به من جانب آخر، وأحدث انسجاما بين الطرفين.

المبحث الثالث: النتائج العامة للدراسة.

توصّلنا من خلال هذه الدراسة التي تتمحور حول معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر إلى جملة من النتائج الآتية:

1. خصّصت مجلة الجيش، لسان حال المؤسّسة العسكرية في الجزائر افتتاحية المجلة لمعالجة موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، الذي تصدّر أهم أحداث سنة 2019 على المستوى الوطني، وكانت له تداعيّات جمّة مسّت كل الميادين، وانعكست على حياة المواطن الجزائري، حيث خصّصت مجلة الجيش افتتاحية مختلف أعدادها لمعالجة الموضوع، وهذا دليل على أهميته ودليل أيضا على درجة اهتمام القائم بالاتصال في المجلة بالحَراك الشعبي في الجزائر، حيث واكبت المجلة مجريات الحَراك منذ انطلاقه يوم 22 فيفري 2019، وعالجت الموضوع في أوانه وعلى مدار أحداثه وتطوّراتها المتعاقبة.

2. كشفت الدراسة التحليلية أن المواضيع الأساسية التي عالجتها مجلة الجيش والتي لها علاقة مباشرة بالحَراك الشعبي، هي إبراز موقف الجيش من الحَراك من خلال إعلان القائم بالاتصال فيها صراحة أن الجيش الوطني الشعبي سيرافق الشعب في مطالبه المرفوعة شريطة احترام الدستور وأحكامه، وضرورة إجراء الانتخابات الرئاسيّة وفقا لقوانين الجمهورية، وضرورة محاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر، ومباركة سلميّة الحَراك والدعوة إلى المحافظة عليها لكي تتجنّب الجزائر نفس الآثار والعواقب السّلبية التي آلت إليها الدول العربية الأخرى التي لم تُحسِن التصرّف مع ثوراتها واحتجاجات مواطنيها.

3. توصّلت الدراسة إلى أن موقف مجلة الجيش الذي يعكس الموقف العام للمؤسّسة العسكرية في الجزائر، كان مؤيِّدا لمطالب الشعب الجزائري المعبّر عنها صراحة في مختلف المسيرات السّلمية التي طبعت الحَراك الشعبي في الجزائر، ولكن هذا الموقف المُعلن عنه بصراحة من طرف القائم بالاتصال في المجلة كان مرتبط بتوفر شروط حدّدها في مضمون رسائله الإعلامية المختلفة، التي ضَمنَها في محتوى افتتاحية مجلة الجيش، إذ حصر هذه الشروط في ضرورة احترام الدستور وأحكامه ووجوب إجراء الانتخابات الرئاسيّة وفق أحكام وقوانين الجمهورية.

4. كشفت الدراسة أن أهمّ الأهداف التي أراد القائم بالاتصال في مجلة الجيش بلوغها من خلال معالجته لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر هي على التوالي: تجاوز الأزمة، احترام الدستور، الدفاع عن السيّادة الوطنية، دعم انتخاب رئيس الجمهورية. حيث ركّز القائم بالاتصال على ذكر هذه الأهداف في جلّ افتتاحيات المجلة بأسلوب صريح ومباشر، وأكّد عليها في كل رسائله الإعلامية المتضمّنة في افتتاحية المجلة، وهذا دليل على أهمية هذه المقاصد والأهداف.

5. توصّلت الدراسة إلى أن مجلة الجيش تضمّنت في افتتاحياتها التي شملتها الدراسة عناوين ذات طبيعة إملائيّة، حيث قدّم القائم بالاتصال في المجلة من خلالها أرائه واتجاهاته من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، وكان الهدف من وراء توظيفه لهذا النوع من العناوين هو توجيه ذهن وتفكير المتلقّي نحو مواضيع وأفكار يريد إيصالها للجمهور، والتي تعكس رؤيته للموضوع بما يخدم إستراتيجيته وأهدافه، وبالتالي يُملي من خلال هذه العناوين قراراته ويفرض تصوّراته بطريقة غير مباشرة ليوجّه المتلقّي نحو منحى تريد المؤسّسة العسكرية سلوكه في تعاملها مع الحَراك الشعبي.

6. أظهرت الدراسة التحليلية أن اللّغة المستخدمة في جلّ افتتاحيات مجلة الجيش في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر كانت لغة مباشرة وصريحة، حيث أن القائم بالاتصال في المجلة أحسن توظيف اللّغة بتركيزه على مباشرَتها وصراحَتها، وذلك خدمة لأهداف وإيديولوجيّات المؤسّسة العسكرية في الجزائر، وتعزيزا لمضامين رسائله الإعلامية، وهو ما انعكس إيجابا على صيّاغته لرسائله الاتصالية التي اتّسمت بالوضوح والقوّة، والتي أدركت الهدف الذي صِيغَت من أجله وهو ما يعكسه درجة استيعاب مضامينها من طرف المتلقّي وتفاعله معها إيجابا.

7. استعملت المجلة عبارات متعدّدة في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، حيث وُظِفت بشكل متقارب في مختلف الافتتاحيات الخاضعة للدراسة، وهذا ما عكسه عدد التكرارات المستخرجة لكل عبارة، وكانت العبارات الأكثر استخداما في مختلف مضامين افتتاحيات مجلة الجيش عبارة الوطن فوق الجميع، عبارة تجسيد الإرادة الشعبية وعبارة المسيرات الشعبية.

ومن خلال الدراسة التحليلية تبيّن أن هذه العبارات المستخدمة في افتتاحيات المجلة خدمت الأهداف التي أراد القائم بالاتصال في المجلة بلوغها وهي تجاوز الأزمة، احترام الدستور، الدفاع عن السيّادة الوطنية ودعم انتخاب رئيس الجمهورية.

8. تنوعت الأفكار العامة الأكثر استخداما في مجلة الجيش والتي تعكس اتجاه المؤسّسة العسكرية من موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، والتي خدمت موقفها من الموضوع ورؤيتها لحلّ الأزمة السياسية الناتجة عن تداعيّات الحَراك ونتائجه سواء على المستوى الداخلي للبلد أو على المستوى الخارجي خاصة المتعلّق بدول الجوار التي ترتبط حدودها بالجزائر. فقد أبرزت المجلة الشرط الأساسي الذي وضعته المؤسّسة العسكرية لمرافقة الحَراك الشعبي حتى يتوصل لتلبيّة جميع المطالب المعبّر عنها والمتمثّل في وجوب احترام الدستور وسيّادة الدولة ومؤسّساتها. فجاءت الأفكار العامة المتضمّنة في افتتاحيات مجلة الجيش لتخدم رؤية المؤسّسة العسكرية لحل الأزمة الناتجة عن الحَراك وتدعم توجّهاتها.

9. أدّت مضامين افتتاحيات مجلة الجيش عينة الدراسة وظيفة توجيه المتلقّي بهدف إكسابه رأيا واتجاها معينا من موضوع الحَراك الشعبي وتداعيّاته المختلفة والذي يتناسب مع ما تريد المؤسّسة العسكرية بلوغه من خلال معالجتها للموضوع إعلاميا باستخدام وسيلة إعلامية تتمثل في مجلة الجيش التي تُعتبر لسان حالها، حيث وجّهت المجلة الرأي العام في الجزائر إلى الحلول المقترحة من طرف المؤسّسة العسكرية في الجزائر لمعالجة الأزمة السياسية التي نتجت عن مخرجات الحَراك الشعبي السّلمي، والتي ألقت بظلالها على مختلف الميادين السياسية منها على وجه الخصوص والاقتصادية والاجتماعية.

بحيث تبنّت وسائل الإعلام العموميّة منها والخاصة في الجزائر توجّهات المؤسّسة العسكرية في معالجة الأزمة الناتجة عن مخرجات الحَراك الشعبي، وأصبحت تسوِّق لرؤية المؤسّسة العسكرية وأهدافها واستراتيجياتها المرتبطة بموضوع الحَراك الشعبي، وهذا ما أثر بشكل كبير على الرأي العام الداخلي حيث ظهر ذلك جليّا في ردّة فعل المتظاهرين الايجابية في مختلف المسيرات الشعبية التي أعقبت تلقّي مختلف الرسائل الإعلامية الصّادرة من المؤسّسة العسكرية والصّادرة بالتّبع من مختلف وسائل الإعلام الأخرى العموميّة منها والخاصة.

10. جاءت نتائج الدراسة التحليلية لتؤكّد الخلفية النظرية المعتمدة في دراسة الموضوع، حيث تأكّد أن نظرية ترتيب الأولويات ونظرية حارس البوابة كانتا الأنسب لتبنّيهما كمرتكز نظري وعملي لدراسة الموضوع، حيث كانت النتائج المتوصّل إليها بعد تحليل مضمون افتتاحيات مجلة الجيش المعتمدة كعينة لدراسة موضوع معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في

الجزائر، تؤكّد حُسن اختيار هاتين النظريتين كخلفية نظرية في الدراسة. واتّضح أن القائم بالاتصال في مجلة الجيش كان بمثابة حارس البوابة الإعلامية للمجلة يسمح بتمرير ما يراه مناسبا لرؤيته وأهدافه المتعلّقة بموضوع الحَراك ويحجب ما لا يناسبه. وكذلك اختار القائم بالاتصال في مجلة الجيش الموضوعات التي يتمّ التركيز عليها بشدّة في مختلف مضامين الرسائل الإعلامية، بهدف إثارة اهتمام الجمهور والتأثير عليه بهدف نهج سلوك معين، وذلك وفق سلّم أولويات وضعتها المؤسّسة العسكرية في معالجتها لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر وفق ما يخدم رؤيتها للموضوع وأهدافها وإستراتيجيتها.

11. الاحترام الكبير الذي تحظى به مجلة الجيش لدى الجمهور المتلقّي عمُوما ولدى الجمهور المتخصّص والذي يمثّل رجال الإعلام الفاعلين على مستوى مختلف الوسائل والوسائط الإعلامية، بحيث أن لمجلة الجيش مصداقية لدى هذه الجماهير، ويمكن الجزم أن هذه المصداقيّة المكتسبة والتقدير والاحترام الذي تحظى به هذه المجلة مُستمدٌّ من الثّقة التي يُوليها الشعب الجزائري للمؤسّسة العسكرية والاحترام الذي يكنّه لها.

خاتمة الدراسة:

اهتمّت مجلة الجيش لسان حال المؤسّسة العسكرية في الجزائر بموضوع الحَراك الشعبي الذي فرض نفسه بقوّة في الجزائر منذ بدايته يوم 22 فيفري 2019، وكان لمجرياته وتداعيّاته الأثر الكبير على مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فخصّصت المجلة افتتاحية مختلف أعدادها الصّادرة بعد بداية الحَراك لمعالجة الموضوع إعلاميا، وواكبت مختلف محطّاته وأحداثه على مدار الفترة التي نشط فيه الحَراك، حيث ظهر ذلك جليّا وبوضوح في مضامين هذه الافتتاحيات التي عكست درجة الاهتمام البالغ الذي أولاه القائم بالاتصال على مستوى المجلة للموضوع.

ومن خلال مضامين تلك الافتتاحيات التي احتوت على رسائل إعلامية مختلفة أرسلتها المجلة إلى جمهورها المتلقّي، برز بوضوح رأي المؤسّسة العسكرية وموقفها من موضوع الحَراك الشعبي، حيث وظّفت المجلة وسائل للإبراز وأساليب للإقناع والتأثير على الجمهور من أهمّها عناوين الافتتاحيات التي صِيغت بعناية فائقة بهدف جذب اهتمام المتلقّي وشدّ انتباهه لقراءة مضمون الرسالة الاتصالية، إضافة إلى استعمال لغة مباشرة وصريحة في تحرير مضامين هذه الافتتاحيات، بهدف التأثير ايجابيا في متلقّي هذه المضامين التي احتوت أفكار أساسية متعدّدة ركّز عليها القائم بالاتصال في مجلة الجيش وتمّ تداولها بشكل كبير في كل الافتتاحيات التي خضعت للدراسة والتحليل والتي من بينها تمسّك الجيش الوطني الشعبي بالحلول الدستوريّة، وانتخاب رئيس للجمهورية تقع عليه مسؤوليّة تجسيد مطالب الشعب، وفكرة دفاع الجيش الوطني الشعبي عن السيّادة الوطنية ووحدة الشعب وأمن واستقرار البلاد، وفكرة تغليب الجيش للمصلحة العليا للوطن، والاستجابة لمطالب الشعب بما يضمن احترام الدستور واستمراريّة سيّادة الدولة.

ومن خلال معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر أراد القائم بالاتصال بلوغ أهداف رئيسية أعلن عنها صراحة وتمثّلت أساسا في تجاوز الأزمة واحترام الدستور، الدفاع عن السيّادة الوطنية إلى جانب دعم انتخاب رئيس للجمهورية، بحيث وظفت المؤسّسة العسكرية في الجزائر كل إمكانيّاتها لبلوغها بما فيها استخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصال، والتي تُعتبر مجلة الجيش في حدّ ذاتها إحدى هذه الأدوات.

من خلال دراستنا لموضوع معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر توصّلنا إلى أن المجلة نجحت إلى حدّ بعيد في معالجة موضوع الحَراك الشعبي إعلاميا من خلال مواكبتها لمختلف أحداثه وتطوّراته وتفاعلها مع تداعيّاته وردود أفعال الفاعلين فيه، كما استطاعت كذلك توجيه أحداث الحَراك وفق ما يخدم توجّهاتها ورؤيتها لحلِّ الأزمة السيّاسية الناتجة عن تداعيّات الحَراك الشعبي. كما ساهمت المجلة كذلك بشكل لافت في تشكيل وصناعة رأي عام حول موضوع الحَراك الشعبي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 – المراجع باللغة العربية:

أ – الكتب:

01- أحمد زكرياء أحمد: **نظريات الإعلام، مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها**، المكتبة العربية، جمهورية مصر العربية، 2009.

02- أديب نعمة: **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، دار الفرابي، لبنان، 2014.

03- أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.

04- الجوهري محمد وآخرون: **دراسة الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.

05- الحمداني حازم: **الإعلام الحربي والعسكري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

06- الدليمي حميد جاعد محسن و اللافي إدريس عبد القادر: **أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية**، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2008.

07- العبد عاطف عدلي و عزمي زكي أحمد: **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1993.

08- المزاهرة منال هلال: **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، .2014

09- المزاهرة منال هلال: **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

10- المشاقبة بسام عبد الرحمن: **نظريات الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

11- بركات عبد العزيز: **مناهج البحث الإعلامي، الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.

12- بكيس نور الدين: **الحَراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020.

13- بن مرسلي أحمد: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2010.

14- تمار يوسف: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

15- تمار يوسف: **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

16- حسونة نسرين: **نظريات الإعلام والاتصال**، شبكة الألوكة، 2010.

17- حمدي محمد الفاتح: **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، دروس نظرية وتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

18- راضي محمد فخري: **دور الإعلام في تنشيط الحَراك السياسي العربي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

19- رزاقي عبد العالي: **الهبّة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019، سقوط حزب فرنسا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

20- شعبان عبد الحسين: **الهوية والمواطنة، البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

21- شهاب الدين محمد فوزي: **دور التلفزيون في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور البحريني**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2016.

22- طشطوش سليمان محمد: **أساسيات المعاينة الإحصائية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

23- طيفور فاروق: **الحَراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة**، منشورات السائحي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019.

24- عبد الحميد محمد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

25- عبد الحميد محمد: **تحليل المضمون في بحوث الإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2010.

26- قنديلجي عامر إبراهيم: **البحث العلمي في الصحافة والإعلام**، دار المسيرة، الأردن، 2015.

27- محمد حسين سمير: **بحوث الإعلام**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1995.

28- مكاوي حسن عماد و السيد ليلى حسين: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.

29- نجم طه عبد العالي: **مناهج البحث الإعلامي**، دار كلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015.

ب – المعاجم والقواميس:

01- ابن منظور و تنسيق علي شيري: **لسان العرب**، دار إحياء التراث الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1988، الجزء التاسع.

02- الفار محمد جمال: **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

03- عمر أحمد مختار: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، الجزء الأول.

04- غيث محمد عاطف: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2016.

05- مجمع اللغة العربية: **معجم المصطلحات الإعلامية**، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008.

06- مصطفى إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، د س ن، الجزء الأول والثاني.

ج – الأطروحات والرسائل الجامعية:

01- بابا واعمر عبد الرحمان: **دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي 'دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة'**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.

02- بليردوح رانية و بن عميروش وفاء: **المعالجة الصحفية للحراك الشعبي في الجزائر، حراك 22 فيفري 2019 'دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر نمودجا'**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019.

03- خالد فارس: **المعاينة في البحث العلمي 'دراسة تقييمية لرسائل الماجستير والدكتوراه بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2'**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

د – المجلات والدوريات:

01- بن عودة زينب و عظيمي أحمد: **المعالجة الإعلامية للفاعلين على الساحة السياسية في الجزائر من خلال تحليل افتتاحيات مجلة الجيش من مارس 1964 إلى مارس 2007**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 24، سبتمبر 2017.

02- بومدين سعاد: **المعالجة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية لحَراك 22 فبراير 2019**، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 07، برلين، ألمانيا، أفريل 2019.

03- زماموش فتيحة: **الإعلام وسؤال الحَراك في الجزائر**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 09، برلين، ألمانيا، نوفمبر 2019.

04- سايح فاطمة: **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحَراك الشعبي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2019.

05- مقدم أحلام سارة و بن حوى مصطفى: **22 فبراير.. الحَراك الشعبي في الجزائر، الأسباب والتحديات**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، ألمانيا، أكتوبر 2019.

ه – المقال الورقي:

01- باشوش نوارة: "الجزائريون يحيون أول يوم من انتفاضتهم السلمية، حَراك 22 فيفري .. الذكرى والعبرة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6415، الجزائر، 2020./02/22

02- باشوش نوارة: "الجمعة الـــ 31 من الحَراك، متظاهرون يصرّون على ثلاثية: التغيير، مكافحة الفساد وانتخابات شفافة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6286، الجزائر، 2019/09/21.

03- باشوش نوارة: "الجمعة الـــ 33 من الحَراك الشعبي، متظاهرون بصوت واحد: فخامة الشعب هو صانع القرار، المواطنون يردون على التدخل الأجنبي بشعارات قوية"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6298، الجزائر، 2019/10/05.

04- باشوش نوارة: "الجمعة الـــ 35 من الحَراك .. متظاهرون بصوت واحد: محاربة الفساد مشروع وطني يجب استمراره"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6310، الجزائر، 2019/10/19.

05- باشوش نوارة: "الحَراك الشعبي في الجمعة الأخيرة قبل الانتخابات، الشعب يطالب بأقسى عقوبة ضد العصابة"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6351، الجزائر، 2019/12/07.

06- باشوش نوارة: "الحَراك الشعبي في الجمعة الـــ 52 بالعاصمة، مطالب اجتماعية في قلب المسيرات"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6409، الجزائر، 2020/02/15.

07- باشوش نوارة: "الحَراك الشعبي يدخل أسبوعه الـــ 46، نعم للحوار .. مصرّون على التغيير"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6374، الجزائر، 2020/01/04.

08- باشوش نوارة: "الحَراك في جمعته الـــ 48 بالعاصمة، نريد الدستور كله .. لا نصفه"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6385، الجزائر، 2020/01/18.

09- باشوش نوارة: "الحَراك في جمعته الـــ 55، متظاهرون يطالبون بأقصى عقوبات للمفسدين وملطخي سمعة الجزائر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6427، الجزائر، 2020/03/07.

10- باشوش نوارة: "تزامنا مع الذكرى الـــ 65 لاندلاع الثورة .. متظاهرون في الجمعة الـــ 37: نريد استرجاع نوفمبر الشهداء"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6322، الجزائر، 2019/11/02.

11- باشوش نوارة: "حَراكيون بصوت واحد في الجمعة الـــ 50 بالعاصمة، القدس قدسنا .. وفلسطين قضيتنا"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6397، الجزائر، 2020./02/01

12- باشوش نوارة: "دخل شهره التاسع .. متظاهرون في الجمعة الـــ 40 بالعاصمة، لا تنازل عن التغيير ومطالب الشعب"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6339، الجزائر، 2019/11/23.

13- باشوش نوارة: "متظاهرون في الجمعة الـــ 32 من الحَراك، فخامة الشعب هو الرئيس، بعد العصابة نريد محاسبة أذنابها، والوحدة الوطنية خط أحمر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6292، الجزائر، 2019/09/28.

14- باشوش نوارة: "متظاهرون في الجمعة الـــ 34 من الحَراك، نريد جزائر جديدة .. والسيّادة للشعب"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6304، الجزائر، 2019/10/12.

15- باشوش نوارة: "متظاهرون في الجمعة الـــ 39 بالعاصمة، لن نرضخ .. ومصرّون على التغيير"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6333، الجزائر، 2019/11/16.

16- باشوش نوارة: "متظاهرون في الجمعة الـــ 47 من الحَراك بالعاصمة، مكافحة الفساد مشروع وطني يجب أن يستمر"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6380، الجزائر، 2020/01/11.

17- باشوش نوارة: "متظاهرون في الجمعة الـــ 56 من الحَراك بالعاصمة، من أجل الجزائر سنواصل"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6433، الجزائر، 2020/03/14.

18- بوثلجي الهام: "متظاهرون في الجمعة الـــ 41 من الحَراك، شأننا داخلي .. لا نريد وصاية خارجية ولا تدخل أحد"، جريدة الشروق اليومي، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، العدد 6345، الجزائر، 2019/11/30.

و – المواقع الالكترونية:

01- باي أكرم: "جمعة 43 الحَراك يرفض نتائج الانتخابات"، **www.dmalgerie.com**، الجمعة-43-الحراك-يرفض-نتائج-الانتخاب https://www.dmalgerie.com/ar/2019/12/13.

02- بدون كاتب المقال: "الجزائريون يواصلون حَراكهم في الجمعة 45 وسط دعوات للحوار مع الرئيس تبون"، **www.france24.com**، الجزائريون-يواصلون-حراكهم-في-الجمعة-45-وسط-دعوات-للحوار-مع-الرئيس-تبون-https://www.france24.com/ar/20191227.

03- بدون كاتب المقال: "الجمعة الـــــ 36 لحَراك الجزائر، غضب من تصريحات بن صالح لبوتين"، **www.mubasher.aljazeera.net**، الجمعة-الـ36-لحراك-الجزائر-غضب-من-تصريحات-بن-صالح-لبوتين http://mubasher.aljazeera.neth/.

04- بدون كاتب المقال: "الجمعة الـــ 49 يا العصابة الصحراء ماشي للبيع"، **www.maghrebvoices.com**، الجمعة-49-بالجزائر-يا-العصابة-الصحراء-ماشي-للبيع https://www.maghrebvoices.com/2020/01/24.

05- بدون كاتب المقال: "مظاهرات الجمعة تحت الأمطار رفضا للانتخابات الرئاسية"، **www.mubasher.aljazeera.net**، الجزائر-مظاهرات-الجمعة-تحت-الأمطار-رفضا- للانتخابات-الرئاسية http://mubasher.aljazeera.neth/.

06- بدون كاتب المقال: "مظاهرات في الجزائر في الجمعة الـــ 51 من الحَراك الشعبي"، **www.france24.com**، تظاهرات في الجزائر في الجمعة 51 من الحراك الشعبي-https://www.france24.com/ar/20200208.

07- بوترعة سمير: "أقسم سأوصل، الحَراك يودي اليمين في الجمعة 44"، **www.ultraalgeria.ultrasawt.com**، أقسم سأواصل-الحراك-يؤدّي-اليمين-في-الجمعة-44/سمير-بوترعة/سياسة https://ultraalgeria.ultrasawt.com/.

08- بومختار حكيمة: "مسيرات الجمعة 54 للحَراك الشعبي"، **www.dmalgerie.com**، مسيرات الجمعة 54 للحراك الشعبي/https://www.dmalgerie.com/ar/2020/02/28.

09- شنوف صهيب: "أمور تميز بها حَراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية"، **www.arabicpost.net**، /مميزات-حراك-الجزائر -https://arabicpost.net/opinions/2019/03/13/10.

10- موسوعة ويكيبديا: "مجلة الجيش الجزائري"، **www. ar.wikipedia.org**،
https://ar.wikipedia.org/wiki/مجلة_الجيش_(الجزائر).

11- موقع وزارة الدفاع الوطني: "مجلة الجيش"، **www.mdn.dz**،
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revues/revue_el_djeich_ar.php.

2 – المراجع باللغة الأجنبية:

أ – الكتب:

01- John Powers and John Courtright: **Communication research method**, Foresman and company, N scott, 1984.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة تحليل المضمون

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة غردايـــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام والاتصال

استمارة تحليل المضمون

تحية طيبة وبعد،

في إطار انجازنا مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، في تخصّص الاتصال والعلاقات العامة، تحت عنوان 'معالجة مجلة الجيش الإعلامية لموضوع الحَراك الشعبي في الجزائر، دراسة وصفية تحليلية' مستخدمين أداة تحليل المضمون، قمنا بصياغة استمارة تحليل المضمون التالية، التي اخترنا فيها فئات: الموضوع، الاتجاه، الأهداف، العناصر التيبوغرافية واللّغة المستخدمة، في حين تمّ الاعتماد على وحدة العبارة ووحدة الفكرة كوحدات للتحليل.

لذلك نطلب من سيادتكم تحكيم هذه الاستمارة، وإدراج ما ترونه مناسبا من تعديلات وملاحظات أسفل الوثيقة، ولكم منا جزيل الشكر والعرفان.

إعداد الطالبين:

- عباس يحي
- طالب باحمد محمد

إشراف الدكتور:

- بابا واعمر عبد الرحمان

اسم ولقب الأستاذ المحكِّم، ودرجته العلمية:

- .....

استمارة تحليل المضمون

البيانات والمعلومات العامة للوثيقة:

1- اسم المجلة: 01

2- تاريخ الصدور: 02 03

3- رقم العدد: 04

- **المحور الأول: فئات المضمون (ماذا قيل؟)**

1- فئة الموضوع:

- سلمية الحَراك الشعبي: 05
- مرافقة الجيش للشعب وتأييده له: 06
- محاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر: 07
- احترام الدستور وأحكامه: 08
- إجراء الانتخابات الرئاسية: 09

2- فئة الاتجاه:

- مؤيد: 10
- معارض: 11
- محايد: 12

3- فئة الأهداف:

- تجاوز الأزمة: 13
- احترام الدستور: 14
- دعم انتخاب رئيس للجمهورية: 15
- الدفاع عن السيّادة الوطنية: 16

- **المحور الثاني: فئات الشّكل (كيف قيل؟)**

1- فئة العناصر التيبوغرافية:

طبيعة العناوين:

- إخبارية: 17
- إملائية لآراء واتجاهات: 18
- دعائية: 19

2- فئة اللّغة المستخدمة:

طبيعة اللّغة:

- لغة مباشرة وصريحة: 20
- لغة غير مباشرة وضمنية: 21

- **المحور الثالث: وحدات التحليل**

1- وحدة العبارة:

- تجسيد الإرادة الشعبية: 22
- الوطن فوق الجميع: 23
- المسيرات الشعبية: 24

2- وحدة الفكرة:

- دفاع الجيش الوطني الشعبي عن السيّادة الوطنية ووحدة الشعب وأمن واستقرار البلاد. 25
- اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب، ووقوفه معه لبلوغ أهدافه. 26
- وضع الجزائر فوق كل اعتبار، وتغليب الجيش للمصلحة العليا للوطن. 27
- تمسّك الجيش الوطني الشعبي بالحلول الدستورية، وانتخاب رئيس للجمهورية تقع عليه مسؤولية تجسيد مطالب الشعب. 28
- تعبير الشعب عن مطالبه، وإدراكه لمختلف التحديات والتهديدات والرهانات. 29
- وقوف الشعب إلى جانب الجيش، وثقته وتمسّكه به. 30
- الاستجابة لمطالب الشعب بما يضمن احترام الدستور واستمرارية سيّادة الدولة. 31
- قطع الطريق في وجه الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر وشعبها وجيشها. 32

الملحق رقم 02: دليل استمارة تحليل المضمون

دليل استمارة تحليل المضمون

البيانات والمعلومات العامة للوثيقة:

بعد إدراج مدخل يتضمن بيانات ومعلومات عامة عن الوثيقة محل التحليل، يضم اسم المجلة محل التحليل، ممثلة في المربع رقم 01، في حين تشير المربعات المرقمة بـــ 02 و03 إلى تاريخ صدور المجلة (الشهر والسنة)، بينما يشير المربع المرقم بـــ 04 إلى رقم عدد المجلة.

تمّ تقسيم استمارة تحليل المضمون إلى ثلاثة محاور، وهي:

المحور الأول: فئات المضمون (ماذا قيل؟)

تُشير إليه المربعات المرقمة من 05 إلى 16، مقسمة إلى فئات على النحو التالي:

فئة الموضوع:

تُشير المربعات المرقمة من 05 إلى 09، إلى مؤشرات فئة الموضوع، وهي تعكس على التوالي المؤشرات التالية: سلمية الحَراك الشعبي ممثلة بالمربع رقم 05، مرافقة الجيش للشعب وتأييده له ممثلة بالمربع رقم 06، محاربة الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر ممثلة بالمربع رقم 07، احترام الدستور وأحكامه ممثلة بالمربع رقم 08، إجراء الانتخابات الرئاسية ممثلة بالمربع رقم 09.

فئة الاتجاه:

تضم المؤشرات الآتية: مؤيد، معارض، محايد، ممثلة بالمربعات المرقمة من 10 إلى 12 على التوالي.

فئة الأهداف:

تحتوي على المؤشرات التالية: تجاوز الأزمة، احترام الدستور، دعم انتخاب رئيس للجمهورية، الدفاع عن السيّادة الوطنية، ممثلة في المربعات رقم 13، 14، 15 و 16 على التوالي.

المحور الثاني: فئات الشّكل (كيف قيل؟)

يتضمن فئتين بمؤشراتها، وهي ممثلة في المربعات المرقمة من 17 إلى 21 على التوالي.

فئة العناصر التيبوغرافية:

وتتضمن المؤشرات الدّالة على طبيعة العناوين المستخدمة، وهي الآتية: إخبارية، إملائية لآراء واتجاهات، دعائية، ممثلة في المربعات رقم 17، 18 و19 على التوالي.

فئة اللّغة المستخدمة:

وتتضمن المؤشرات الدّالة على طبيعة اللّغة المستخدمة، وهي الآتية: لغة مباشرة وصريحة، يُشير إليها المربع رقم 20، لغة غير مباشرة وضمنية، يُشير إليها المربع رقم 21.

المحور الثالث: وحدات التحليل

تُشير إليه المربعات المرقمة من 22 إلى 32، مقسمة إلى فئات على النحو التالي:

وحدة العبارة:

تضم المؤشرات الآتية: تجسيد الإرادة الشعبية، الوطن فوق الجميع، المسيرات الشعبية، ممثلة في المربعات المرقمة بـــ 22، 23 و24 على التوالي.

وحدة الفكرة:

تُشير إلى الأفكار المتضمّنة في مضمون الوثيقة محل التحليل، وهي تعكس على التوالي الأفكار الآتية: دفاع الجيش الوطني الشعبي عن السيّادة الوطنية ووحدة الشعب وأمن واستقرار البلاد، ممثلة بالمربع رقم 25، اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب ووقوفه معه لبلوغ أهدافه، ممثلة بالمربع رقم 26، وضع الجزائر فوق كل اعتبار، وتغليب الجيش للمصلحة العليا للوطن، ممثلة بالمربع رقم 27، تمسّك الجيش الوطني الشعبي بالحلول الدستوريّة، وانتخاب رئيس للجمهورية تقع عليه مسؤولية تجسيد مطالب الشعب، ممثلة بالمربع رقم 28، تعبير الشعب عن مطالبه وإدراكه لمختلف التحديّات والتهديدات والرهانات، ممثلة بالمربع رقم 29، وقوف الشعب إلى جانب الجيش وثقته وتمسّكه به، ممثلة بالمربع رقم 30، الاستجابة لمطالب الشعب بما يضمن احترام

الدستور واستمراريّة سيّادة الدولة، ممثلة بالمربع رقم 31، و قطع الطريق في وجه الأطراف التي لا تريد الخير للجزائر وشعبها وجيشها، ممثلة بالمربع رقم 32.

ملاحظات وتصويبات تودّون إدراجها:

الملحق رقم 03: افتتاحية مجلة الجيش لشهر مارس 2019، العدد: 668

افتتاحية الجيش

تعزيز الرابطة جيش - أمة

للأمم والشعوب محطات تاريخية تحفظ بين طياتها بطولات خالدة، تنير دربها نحو المستقبل بخطى ثابتة وتحصنها من الوقوع في كل ما قد يعيق مسيرتها نحو التقدم، وتاريخ الجزائر مليء بمحطات وأحداث بطولية تبرز مدى تمسك الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وتحديه للترسانة الحربية الاستعمارية، هي تواريخ تبقى شاهدة على نضال طويل وتضحيات جسام قدمها الشعب ليُنعم بجزائر مستقلة، قوية وسيّدة في كنف السلم والاستقرار.

ففي سياق هذه التواريخ المهمة، احتفلت بلادنا في شهر فيفري الماضي باليوم الوطني للشهيد، في دلالة واضحة على ارتباط شبابنا من جيل اليوم بمآثر أسلافه من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار، كما تحتفل في شهر مارس الجاري بحدثين، يتعلق أحدهما بالنصر على الاحتلال الاستيطاني، أما الثاني فيتعلق بشهر الشهداء، الذي شهد استشهاد كوكبة من خيرة أبناء الوطن سواء في أرض المعركة أو إثر تعذيب وحشي، حيث قدموا حياتهم قربانا من أجل أن تسترجع الجزائر كرامتها وسيادتها.

ولا شك أن النجاح الذي حققه الجيش الوطني الشعبي على أكثر من صعيد، والذي تأتّى بفضل الإصرار على رفع التحدي والرقي بأداء قواتنا المسلحة إلى مستوى المهام الدستورية الموكلة إليه، إنما تحقق أيضا وبالدرجة الأولى بفضل اتخاذه لجيش التحرير الوطني كقدوة في حب الوطن والإخلاص له والتحلي بالإرادة لتذليل كل الصعاب، وحتى يبلغ مصاف القوة التي تتيح له خدمة وطنه وشعبه ويكون بالتالي حصنا منيعا في دفاعه المستميت عن السيادة الوطنية ووحدة الشعب وحرمة التراب الوطني، وهو ما أشاد به رئيس الجمهورية في رسالته الموجهة للأمة بمناسبة إحياء اليوم الوطني للشهيد والتي ضمّنها العرفان الذي تحظى به قواتنا المسلحة من لدن الأمة، حيث جاء فيها قوله: **"صحيح أننا ننعم اليوم، بأمن مصون بفضل تضحيات أبناء الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي أتوجه إليه وإلى كافة أسلاك الأمن، ضباطا وصف ضباط وجنودا بتحية تقدير وإكبار على تضحياتهم، وكذا تجندهم الذي دحروا به بقايا الإرهاب وضمنوا به سلم واستقرار أرض الجزائر الطاهرة"**. وكذا رسالته بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات والتي ورد فيها على الخصوص قوله: **"فعلى الصعيد الأمني يوجد عدم الاستقرار وآفات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في جوارنا المباشر ويواجهها الجيش الوطني الشعبي الباسل الذي نحييه مرة أخرى، غير أن جيشنا في حاجة إلى شعب واع ومجند ويقظ لكي يكون سندا ثمينا ودرعا قويا للحفاظ على استقرار البلاد"**.

وقد أكد نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في أكثر من مناسبة، مدى ارتباط شباب اليوم بوطنهم واستعدادهم للدفاع عنه في كل الظروف، حيث برهن وبصفة أكيدة، مثلما جاء على لسان السيد الفريق في زيارة العمل والتفقد التي قادته مؤخرا إلى إقليم الناحية العسكرية الخامسة: **"بأنه لن يكون أقل وطنية من شباب الأمس، وأن الجزائر التي أنجبت أجيال الأمس، تفتخر بإنجابها اليوم لهذه الأجيال الشابة التي ستبقى تحمل وطنها في قلوبها، وستبقى تجعل من أسلافها قدوتها الطيبة وأسوتها الحسنة، وسيبقى شبابها يعتبر تأدية الواجب حيال الوطن، معنى نبيلا وساميا من معاني المواطنة"**.

وعلى هذا النحو، ثمة إجماع بين الشعب بكل فئاته أن الثورة التحريرية المجيدة ستظل وإلى الأبد حضنا لقيم نبيلة، لا يمكنها أن تندثر بالتقادم، وسيظل مؤمنا بها ومتشبعا بمبادئها النبيلة، وسيظل يستلهم من روح نوفمبر الأغر كل ما من شأنه أن يعبد له الطريق نحو بناء جزائر قوية وآمنة ومزدهرة.

والأكيد أن شعبنا المتشبع بوعي وطني كبير والمدرك لمختلف التحديات والتهديدات والرهانات الحالية، والذي قاوم بالأمس استعمارا استيطانيا لأكثر من 130 سنة وطرده من أرضه وألحق به هزيمة نكراء في معركة تحرير حاسمة، وأفشل مشروعا إرهابيا استهدف أركان الدولة، هو مثلما أكده السيد الفريق: **"شعب جدير بحمل رسالة أسلافه، وتحمل مسؤولية حفظ أمانتهم من بعدهم"**.

إن ما حققه جيشنا على أصعدة عدة ووقوفه اللامشروط إلى جانب أمته في كل ما مرت به البلاد من محن وأزمات، أكد مدى تماسك الشعب مع جيشه وتلاحمهما وترابط مصيرهما وتوحد رؤيتهما للمستقبل، لأن كلاهما ينتميان لوطن واحد لا بديل عنه، وطن تعهدت قواتنا المسلحة على حفظه والذود عنه وحمايته من كل مكروه. وما التمرين الأخير "رعد الصحراء" الذي نُفذ بإقليم الناحية العسكرية السادسة بإشراف السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، إلا دليلا لا ريب فيه على القدرات القتالية العالية لأفرادنا في كافة المستويات وكذا إصرارهم على حماية حدودنا وترابنا في كل الأحوال والظروف **"لتكن هذه الخصائل بمثابة الهدية المجزية التي تواصلون إهداءها للجزائر أرضا وشعبا، وبمثابة اللغة التي تتقنون نطقها وتخاطبون من خلالها شعبكم وتدعمون بها رابطة جيش أمة، التي قوامها الثقة العالية المتبادلة بين الشعب وجيشه، وشعارها الدائم المزيد من الدعم والتشبيت والترسيخ لهذا المكسب النفيس"**.

الملحق رقم 04: افتتاحية مجلة الجيش لشهر أفريل 2019، العدد: 669

افتتاحية الجيـش

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

"إننا وإذ نستحضر تلك الرابطة القوية النابضة بالحياة التي تشد الشعب الجزائري لجيشه، هذه الرابطة التي يشهد على قوتها ومتانتها ذلك التفاعل العاطفي الذي ما فتئ يعبر على نفسه من خلال صور التضامن بين الشعب وجيشه أثناء المحن والملمات، فإننا نجزم بأن الرابطة التي لا تنقطع عراها في السراء والضراء، ستبقى دائما وأبدا تربط الجيش الوطني الشعبي بشعبه في كافة ربوع الوطن".

يأتي الحل القاضي بتطبيق **المادة 102** من الدستور الذي اقترحه الجيش الوطني الشعبي في إطار المهام التي يخولها له الدستور طبقا **لمادته 28**، بصفته الضامن والحافظ للاستقلال الوطني والساهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من أي خطر محدق أو تهديد، وأيضا من باب وفائه لرسالة نوفمبر الخالدة وكذا وفائه للعهد المتين الذي قطعه على نفسه، بأن يضع الجزائر فوق أي اعتبار وتغليب المصلحة العليا للوطن، وفي سياق إيمانه الراسخ بقدرة الشعب الجزائري على تجاوز كل الصعاب والمحن مهما كانت طبيعتها. وقد تضمن الاقتراح المذكور حلا أورده دستور البلاد، يسمح للجزائر بتجاوز الظرف الذي تمر به بسلام ويجنبها سيناريوهات قد تدفع بها نحو المجهول، حيث أكد نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى الناحية العسكرية الرابعة أنه: **"يتعين بل يجب تبني حل يكفل الخروج من الأزمة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، وهو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شأنه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولا من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته 102".**

والحال أن هذا الحل الدستوري الذي ينسجم تماما مع المطالب الشرعية التي عبر عنها الشعب الجزائري صراحة، لقي قبولا من لدنه، كيف لا وقد أبدى وعيا عميقا إزاء التطورات التي تعرفها بلادنا، لإدراكه بأن الحل المقترح كفيل بأن يحول دون الوقوع في فراغ مؤسساتي، ويضمن بالتالي تفادي وضع صعب وغير محسوب العواقب. وفي وقت كان من المفروض أن يعمل فيه الجميع وفق منطق وطني خالص ونكران للذات وتغليب المصالح العليا للوطن، من أجل إيجاد حل للخروج من الأزمة طبقا للأحكام المنصوص عليها دستوريا، تحاول بعض الأطراف من ذوي النوايا السيئة والأغراض المشبوهة، من خلال مخطط مناوئ للمصلحة العليا للوطن، استهداف مصداقية وصورة المؤسسة العسكرية والالتفاف على المطالب المشروعة التي رفعها الشعب صراحة في مسيرات سلمية عمت مختلف ولايات الوطن، عبر شن حملة إعلامية مركزة ومغرضة تتضمن معلومات كاذبة ومغلوطة في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ضد الجيش الوطني الشعبي، تتحدث باسم الشعب وتعطي الانطباع أنه يرفض تطبيق **المادة 102** من الدستور، وهو ما يجانب الحقيقة ويكذبه الواقع.

والحال هذه، واهم من يعتقد أن مثل هكذا مخطط أو غيره، سينطلي على الشعب الجزائري، ذلك لأن العلاقة الوطيدة التي تربط الشعب الجزائري بجيشه، تعززت في السنوات الأخيرة وازدادت وثوقا وصلابة، بشكل لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتأثر بنعيق أصوات تحاول عبثا المساس بها وزعزعتها، خدمة لمصالح آنية ضيقة على حساب المصالح العليا للوطن، وهو ما أكده السيد الفريق في ذات الزيارة، بقوله: **"إننا وإذ نستحضر تلك الرابطة القوية النابضة بالحياة التي تشد الشعب الجزائري لجيشه، هذه الرابطة التي يشهد على قوتها ومتانتها ذلك التفاعل العاطفي الذي ما فتئ يعبر على نفسه من خلال صور التضامن بين الشعب وجيشه أثناء المحن والملمات، فإننا نجزم بأن الرابطة التي لا تنقطع عراها في السراء والضراء، ستبقى دائما وأبدا تربط الجيش الوطني الشعبي بشعبه في كافة ربوع الوطن".**

فقد شهدت هذه العلاقة الوجدانية العميقة والمتبادلة بين جيش هو أصلا من صلب الشعب، تطورا مستمرا، بفعل حرص القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، منذ سنوات عديدة، على التواصل مع الشعب واطلاعه بمستجدات المنحى التصاعدي الذي سار عليه جيشنا في السنوات الماضية والقفزة النوعية التي ما فتئ يحققها على أصعدة عدة، والتي مكنته من تبوء المكانة المرموقة التي بلغها على نهج العصرنة والتطوير خدمة للشعب والوطن، حيث أدرك الشعب الجزائري ماهية ومضامين هذا المسعى وتجاوب معه أيما تجاوب، وتيقن بما لا يدع مجالا للشك، أن طموحاته المشروعة الذي يتوق من خلالها دوما إلى بلوغ جيشه أرقى مستويات الرفعة والقوة والجاهزية، قد تجسدت وتحققت، وتأكد معها أن الجيش الوطني الشعبي سيبقى وفيا لعهده أمام الله وأمام التاريخ، بأن يكون حصنا منيعا للشعب والوطن. وعلى هذا الأساس فإن موقف الجيش الوطني الشعبي حيال التطورات التي تشهدها البلاد سيبقى ثابتا: **"بما أنه يندرج دوما ضمن إطار الشرعية الدستورية ويضع مصالح الشعب الجزائري فوق كل اعتبار ويرى دائما أن حل الأزمة لا يمكن تصوره إلا بتفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور".**

أكد الجيش الوطني الشعبي تأييده التام لمطالب الشعب المشروعة وسانده إنطلاقا من قناعته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية. ولقد بارك الشعب الجزائري هذا المسعى وثمنه ويرى فيه الحل الأمثل لتجاوز الأزمة والخروج بالجزائر إلى بر الأمان والاستقرار.

بهذا الموقف التاريخي، أبان أبناء الشعب الجزائري بما لا يدع مجالا لأي شك، نضجا ووعيا وتحضرا فاق كل التصورات وكذا التزاما وثقة وتماسكا بجيش بلاده، وعليه قطع الشعب الطريق على كل من يحاول الإلتفاف على مطالبه وضرب مصداقية جيشه الوطني الشعبي.. وبذلك "قطعت جهيزة قول كل خطيب".

الملحق رقم 05: افتتاحية مجلة الجيش لشهر ماي 2019، العدد: 670

افتتاحية الجيش

التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس

يستحضر شعبنا في هذا الشهر ذكرى الثامن ماي، بما تحمله من صور ناصعة لصمود الشعب الجزائري الأبي واستماتته في مقاومة استعمار استيطاني بغيض، فشل رغم جرائمه المتكررة التي فاقت في بشاعتها كل التصورات في إيقاف مسيرة شعب تواق للحرية، في وقت تعيش فيه بلادنا أزمة يريد البعض، ممن باعوا ضمائرهم وضربوا المصلحة العليا للوطن عرض الحائط بل ويتآمرون عليه جهارا نهارا، أن تراوح مكانها ويطول أمدها، برفضهم الحلول المتاحة والممكنة التي من شأنها أن تتيح لبلادنا تجاوز هذه الأزمة، وبالتالي قطع الطريق في وجه المغامرين الذين يسعون لتنفيذ مخطط على جبهات عدة، يهدف في نهاية المطاف إلى الإيقاع ببلادنا في أتون الفوضى والاختلال. فقد أكد نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح ذلك خلال زيارة العمل والتفقد الأخيرة للناحية العسكرية الخامسة، بقوله "...**إننا بصدد تفكيك الألغام التي يعرف الشعب الجزائري من زرعها في كامل مؤسسات الدولة وأن هذه الأزمة، التي كنا في غنى عنها، تم افتعالها بهدف زرع بذور عدم الاستقرار في الجزائر، من خلال خلق بيئة مناسبة للفراغ الدستوري، فهؤلاء الذين تسببوا عن قصد في نشوب هذه الأزمة هم أنفسهم من يحاول اليوم اختراق المسيرات ويلوحون بشعارات مشبوهة ومغرضة يحرضون من خلالها على عرقلة كافة المبادرات البناءة التي تكفل الخروج من الأزمة، وقد برهنوا بذلك بأنهم أعداء الشعب، الذي يدرك جيدا بالفطرة، رفقة جيشه، كيف يحبط هذه المؤامرات ويصل بالبلاد إلى بر الأمان**".

والحقيقة أن الشعب الجزائري، الذي عبّر دونما لبس أو غموض عن مطالبه المشروعة خلال مسيراته السلمية، واع بحجم تحديات المرحلة الحساسة التي تمر بها بلادنا، ومدرك لطبيعة المخطط الدنيء الذي تحاول بيادق تنفيذه بالوكالة عن جهات أضحت معروفة لدى العام والخاص.

والحال هذه، لم يعد خافيا على أحد أن عرابي هذا المخطط الخبيث ومن ولاهم ومن يسير في فلكهم، ظلوا يتسنحون أدنى فرصة خلال سنوات خلت للشروع في تنفيذه، باستعمال وسائل وطرق مختلفة، فبعد أن كشفهم الشعب الجزائري ولفظهم بشدة وبشكل قاطع، اتخذوا من قنوات معينة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لتنفيذ أجندات مشبوهة، عبر شن حملات ممنهجة ومغرضة بهدف تغليط الرأي العام وبث هرطقات وأكاذيب ومغالطات، في محاولة يائسة وخبيثة لاستهداف العلاقة الوجدانية القوية بين الشعب وجيشه وضرب اللحمة والثقة الكامنة بينهما. فلا غرابة أن الأبواق ذاتها التي طالبت الجيش بالتدخل في الشأن السياسي خلال عشريات سابقة، هي نفسها التي تحاول اليوم عبثا أن تدفعه لذلك في هذه المرحلة، من خلال طرق شتى أبرزها ممارسة الضغط عبر "**رسائل مفتوحة**" و"**نقاشات**" و"**آراء**" تنشر على صفحات بعض الصحف، للذهاب لفترة انتقالية على مقاسهم، يعبثون فيها مثلما شاؤوا ويمررون مشاريعهم وأجندات عرابيهم الذين يكنون الحقد والضغينة للجزائر وشعبها.

ولتحقيق مآربهم، يحاول هؤلاء الذين لا يبغون خيرا للجزائر ولشعبها السطو على حراكه السلمي وركوب الموجة بما يخدم مصالحهم الضيقة، عبر السعي لفرض أنفسهم كناطقين باسم الشعب، على أمل تأجيج الوضع وخلط الأوراق، كما لم تتوان هذه الجهات المشبوهة ضمن مخططاتها في شن حملات شعواء على الجيش الوطني الشعبي، من خلال أبواق تسوق العداء لنهجه الوطني النوفمبري الذي لا ولن تحيد عنه أبدا، وما الهيستريا التي أصابتها في الآونة الأخيرة وأفقدتها البوصلة، إنما جاءت أساسا على خلفية الرفض القاطع لقيادة جيشنا أن تسيل قطرة دم واحدة من الشعب منذ بداية المسيرات السلمية، ووقوفها سدا منيعا في وجه كل من تسول له نفسه المساس باستقرار الوطن ووحدة الشعب. وقد أكد الفريق أحمد قايد صالح هذا التوجه المشرّف والتاريخي للمؤسسة العسكرية، بقوله: "**إنّ اصطفاف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب لبلوغ مراميه في إحداث التغيير المنشود وتجنده المستمر لمرافقة الجزائريين في سلمية مسيراتهم وتأمينها، نابع من الانسجام والتطابق في الرؤى وفي النهج المتبع بين الشعب وجيشه، هذا الانسجام أزعج أولئك الذين يحملون حقداً دفيناً للجزائر وشعبها، وللأسف الشديد بالتآمر مع أطراف داخلية، باعت ضميرها ورهنت مصير أبناء وطنها من أجل غايات ومصالح شخصية ضيقة**". مضيفا مخاطبا الشعب الجزائري: "**إن ما تصبون إليه من خلال هبتكم الشعبية، التي باركناها وباركنا غاياتها السامية، تقتضي منا جميعاً التبصر والحكمة لإجهاض ما يُدبر ضد وطننا من دسائس وبذلك نتجاوز معاً بأمان، هذه المرحلة الفارقة في تاريخ أمتنا**".

لقد أضحى المشروع المذكور مفضوحا وباديا للعيان، خصوصا وأن الشعب الجزائري أدرك طبيعته ومراميه والقائمين عليه وأذرعه المتشعبة، فإلى جانب السعي لاستهداف الأمن والاستقرار الذي ينعم به الشعب الجزائري في ربوع الوطن، تحاول هذه الأطراف في وقت تحركت فيه العدالة لنزع فتيل الألغام وتطهير مختلف القطاعات التي طالها الفساد، وقدمت قيادة الجيش الضمانات الكافية وتعهدت بمرافقة جهاز العدالة في أداء مهامها النبيلة بعد أن تحررت من القيود والإملاءات، إيهام الجزائريين بأن تحرك القضاء للنظر في ملفات الفساد، إنما جاء بإيعاز من المؤسسة العسكرية، في محاولة خبيثة للتشويش على العدالة وإحباط عزائمها في إتمام إنجاز المهام الموكلة لها وفقا للقانون، وإلا فكيف يمكن تفسير أنه وبمجرد أن استهل القضاء عملية التحقيق في تلك الملفات، حتى انطلقت حملة مناهضة تُشكك في جدية العملية برمتها وتطعن في نزاهة القضاء معتبرينها حملة انتقام وتصفية حسابات.

والأكيد أن مشاريع هذه الشرذمة ومخططاتها ستفشل حتما، بما في ذلك استهداف الانسجام بين الشعب وجيشه. وسيظل الجيش الوطني الشعبي مصطفا إلى جانب الشعب لبلوغ أهدافه في إحداث التغيير المرجو وسيبقى متجندا على الدوام لمرافقة الشعب وحمايته من شرور أناس كشفت الأيام خيوط وحيثيات المؤامرة الدنيئة التي حاكوها للنيل من وطن الشهداء■

الملحق رقم 06: افتتاحية مجلة الجيش لشهر جوان 2019، العدد: 671

افتتاحية الجيش

على نهج الشرعية الدستورية

يتخلل برنامج زيارات العمل والتفتيش المكثفة التي يقوم بها نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح إلى مختلف النواحي العسكرية، تنفيذ تمارين بيانية بمختلف الأسلحة، وقد حققت هذه التمارين التي تحاكي سيناريوهات أقرب ما تكون للواقع الأهداف المرجوة منها، ما يثبت استعداد وحدات الجيش الوطني الشعبي وجاهزيتها القصوى والدائمة للتعامل مع أي اعتداء وصده تحت أي ظرف كان، كما يؤكد نجاح هذه التمارين مدى الكفاءة العالية التي تميز أفراد الوحدات المقحمة وتحكمها في مختلف الأسلحة المتطورة التي يحوزها الجيش الوطني الشعبي.

وفي حين أثبت الجيش الوطني الشعبي من خلال ما حققه من إنجازات على أصعدة عدة، أنه وُفق في تنفيذ إستراتيجية التحديث والعصرنة التي تبنتها قيادته العليا، تماشيا مع النظرة الاستباقية والمتبصرة التي استدعت قبل سنوات قليلة تجنيد قوى ووسائل معتبرة لضمان مراقبة الحدود والدفاع عنها وحمايتها ضد أي محاولة للمساس بحرمة ترابنا الوطني، يتضح جليا الآن أن كسب جيشنا الوطني الشعبي لمقومات العصرنة ومكامن القوة الرادعة قد أزعج بعض الأطراف التي لم تكن تتوقع تمكنه من بلوغ هذا المستوى الرفيع في ظرف زمني وجيز. وقد وصف السيد الفريق مرامي هؤلاء وأهدافهم بدقة متناهية، بقوله "**يبدو أن حقدهم على الجيش وقيادته بلغت درجة أنهم أصبحوا فعلا منزعجين من هذه الأشواط التطويرية التي قطعها جيشنا على أكثر من صعيد، هذا الانزعاج الذي وصل إلى حدود خطيرة هدفها الواضح، هو محاولة إضعاف الجيش والوقوف مانعا أمام هذا الجهد التطويري المعتبر متجاهلين أن من يقف في طريق الجيش الوطني الشعبي وقيادته ويعمل على عرقلة جهوده هو بالضرورة يقف ضد مصلحة الجزائر**".

وتقتضي مصلحة الوطن في مثل الأزمة المعقدة التي تعيشها بلادنا مثلما أكدته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي منذ البداية، انتهاج أسلوب الحوار الجاد والمثمر والبناء للإسراع في إيجاد الحلول الملائمة، التي تجنب بلادنا الدخول في متاهات من شأنها أن تزيد الوضع تعقيدا، وتقطع الطريق نهائيا أمام مرحلة انتقالية لا يمكن إلا أن تفرز وضعا يصعب التحكم فيه.

وبالموازاة مع ضرورة الشروع في حوار على النحو المذكور، يتعين إحاطة الترتيبات ذات الصلة بهذه الخطوة بآلية دستورية مناسبة، تتمثل في تشكيل وتنصيب الهيئة المستقلة لتنظيم والإشراف على الانتخابات، بوصفها أداة قانونية تضمن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية، تجنب بلادنا الدخول في متاهات يصعب الخروج منها.

ولعل موقف مؤسستنا القاضي بأن حل الأزمة يمر حتما عبر ترجيح الشرعية الدستورية، التي تتيح للشعب ممارسة حقه في انتخاب رئيس الجمهورية في أقرب وقت ممكن، وقبلها عبر جلوس شخصيات وطنية ونخب وفية للوطن إلى طاولة الحوار لإيجاد مخرج مناسب يُرضي الجميع، إنما ينبع من صميم المؤسسة وحرصها على الحفاظ على استمرارية الدولة والوفاء بتعهداتها والتزامها الذي عبرت عنه في أكثر من مناسبة بمرافقة الشعب الجزائري ومؤسسات الدولة لتجاوز سيناريوهات غير محمودة العواقب.

أكثر من ذلك، فإن الاقتناع بضرورة الحوار بين أبناء الوطن الواحد وجعله كأولوية في هذا الظرف بالذات، من شأنه أن يختصر وقت الأزمة ويتيح من ثم طرح مبادرات جادة للخروج منها، وبالتالي تحييد كل طرح يحمل بين طياته توجها معلنا لإطالة عمر الأزمة.

فلقد انكشفت الآن وأكثر من أي وقت مضى، النوايا والمخططات الماكرة والتجاوزات الخطيرة لبعض الأطراف التي تسعى وفق منطق العصابة، لتضليل الرأي العام بانتهاجها منحى التيئيس والتشكيك في كل مبادرة وطنية خيّرة وجديرة بإيجاد مخرج حقيقي للأزمة التي تمر بها بلادنا، باستغلال غير أخلاقي لأدوات الاتصال والإعلام من يوميات وقنوات من خلال نسج سيناريوهات واهية وبث أكاذيب مسمومة ومعلومات مغلوطة وأخبار مزيفة، هدفها الإبقاء على الوضع القائم بل وتأزيمه، وهو ما يفرض، مثلما أكده الفريق أحمد قايد صالح في كلمة ألقاها خلال زيارته الأخيرة إلى الناحية العسكرية السادسة: "**أن يتجند الجميع، كل في مجال عمله ونطاق مسؤولياته، لاسيما قطاع الإعلام بكافة تفرعاته، لخدمة الجزائر، فالإعلام يتعين عليه بأن يكون مرآة عاكسة للمطالب الفعلية والحقيقية للشعب الجزائري، ومطالب بأن يكون لسان صدق لشعبه يقول الحقيقة ويقوم بتبليغ مطالبه دون تشويه أو تزييف أو استغلال أو تسخير لأغراض أخرى غير خدمة الوطن، فالمصالح المادية لا يمكنها إطلاقا أن تكون بديلا للوطن، فهي تزول ويبقى الوطن، وتبقى الجزائر**".

فالأزمة التي تشهدها بلادنا اليوم تستدعي أن يسارع أبناؤها المخلصين والغيورين على وطنهم والمنشغلين بحاضره ومستقبله لتقديم ما يُنتظر منهم من إسهامات جدية وصادقة تصب في صميم إيجاد حل يُحظى باتفاق وبمباركة الجميع، وقد أوضح السيد الفريق أهمية هذا التوجه، بقوله "**ثقتنا في شعبنا كبيرة وثقتنا في الله أكبر بأن يوفق الجيش الوطني الشعبي في حسن مرافقة أبناء الوطن، وهم يقدمون اقتراحاتهم البناءة خدمة لما يستوجبه الواجب الوطني النبيل، وسيسجل التاريخ كل جهد أسهم في إيجاد المخرج السليم لأزمة الجزائر**".

في الأخير من الأهمية بمكان التذكير بأن الحوار وحده كفيل بتعبيد الطريق أمام التوافق على صيغة قانونية ودستورية، تضمن تنظيم استحقاقات رئاسية في أسرع وقت ممكن، طالما أن النقاشات العقيمة والتي لا طائل منها لن تكون إلا مضيعة للوقت وإهدار لفرص إجراء حوار حقيقي وصادق، يقدم تنازلات متبادلة ويقرب وجهات النظر خدمة لمصلحة الوطن وتحقيق المزيد من المطالب الشعبية المعبر عنها، وقد يكون هذا المسعى سببا في تعزيز اللحمة الكامنة بين أفراد الشعب الواحد وتضافر جهود الجميع بما يضمن توجه البلاد نحو مواصلة مسيرتها التنموية في كنف الأمن والاستقرار■

الملحق رقم 07: افتتاحية مجلة الجيش لشهر جويلية 2019، العدد: 672

افتتاحية **الجيـش**

قـمة الإخلاص للـوطن

كان استرجاع الاستقلال الوطني منذ سبع وخمسين سنة خلت، ثمرة كفاح بطولي طويل وشاق بعد معاناة قاسية مُرة، صنعت إحدى أعظم ملاحم التحرير في التاريخ. فما أجدر شعبنا أن يعتزّ ويفخر بمآثر تاريخه المجيد، وما أحوجه إلى التمعن فيه لاستخلاص الدروس والعبر واستلهام القيم البطولية الوطنية الحضارية التي تشبع بها شعبنا، فجعلته شامخا متضامنا ظافرا في وجه مختلف حملات الغزو والإبادة التي تعاقبت عليه منذ قرون.

اليوم وبعد نصف قرن وسبع سنين من بزوغ فجر الحرية، يواصل جيشنا مساره التطوري، تجهيزا عملياتيا وتكوينا، حيث تعززت كل وحداته، في نهاية هذه السنة الدراسية بمورد بشري مؤهل من مختلف الأسلحة، تتمثل في الدفعات المتخرجة من مؤسسات تعليمية وتكوينية، أخذت على عاتقها إعداد مقاتل عسكري كفء، متفاعل مع محيطه مستشرف لتعقيدات المستقبل، مستعد للتضحية في سبيل عزة شعبه وسؤدد بلاده، وما النتائج المحققة من طرف هؤلاء الرجال، إلّا محصلة ثمرة تقديسهم لمهامهم الدستورية المستمدة من عقيدة ثورتهم المباركة وإيمانهم العميق والجازم بالقيم الوطنية، وإدراكهم لحجم الرهانات الواجب رفعها والتأكيد على وفائهم لتضحيات الشهداء وللقسم الذي قطعوه بنصرة الجزائر في كل الظروف...وهو قسم لو تعلمون عظيم.

وسيظل جيشنا الوطني الشعبي يواصل السير على نهج تحقيق الإرادة الشعبية طبقا للعهد الذي قطعه على نفسه لتجاوز الأزمة التي تمرّ بها بلادنا والعودة إلى المسار الانتخابي والاحتكام إلى الصندوق لانتخاب رئيس للجمهورية، وهو ما من شأنه أن يقطع الطريق أمام دعاة المراحل الانتقالية التي تُعد مغامرة يراد بها ضرب استقرار البلاد وإدخالها في انزلاقات ومتاهات يصعب الخروج منها.

وعلى هذا الأساس، فإن التمسك بالحلول القانونية والدستورية التي ستفضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب وقت ممكن، سيمكن بلادنا من تجاوز الأزمة الظرفية التي تعاني منها وهو موقف مبدئي لا يمكن بأي حال من الأحوال التراجع عنه، وخطوة ضرورية تفرضها أبسط قواعد الديمقراطية، وهو نهج يعبد الطريق لبناء جزائر المستقبل على أسس صحيحة وعبر بها إلى بر الأمان، ويثبت في الوقت نفسه ما سبق أن أكدته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، بما لا يدعو مجال للشك، أن لا طموح سياسي يحدوها، خلافا لما تروج له بعض الأصوات من مغالطات وأكاذيب.

إن العمل المنجز لحد الساعة من طرف قيادتنا، سواء في محاربة الفساد أو مرافقة الشعب أو احترام الدستور أو تشجيع الحوارين كل الأطراف، هو بحدّ ذاته عمل وطني جبار، ينم عن مدى حرص المؤسسة العسكرية وقيادتها وكافة المخلصين، على قطع الطريق أمام "الدونكيشوتيين" المكلفين بمهام استيراد الحلول وتطبيق أجندات مريبة ومشبوهة مغلفة في معاني ملتبسة "**تلكم هي أمنية العصابة ورؤوسها ومن والاها من أذنابها، إلا أن المؤسسة العسكرية تحرص على احترام دستور البلاد وتحكيم القوانين وقطع الطريق أمام هؤلاء الانتهازيين والوصوليين والعملاء، فالأشرار لا يخيفهم إلا الخيرون**"، مثلما عبّر عنها الفريق أحمد قايد صالح بكلمات صادقة خلال الزيارة الأخيرة التي قادته إلى الأكاديمية العسكرية لشرشال.

بالفعل، فإن الفاسدين لا يخيفهم إلا المصلحون، وكذا التفاف الشعب بجيشه والثقة التي يمنحها لأحفاد جيش التحرير الوطني، وهو موقف يرهب عشيرة السوء والإثم ويذكرهم بحجمهم الطبيعي المتمثل في عصابة لصوص لا شرف ولا كرامة لها، مستعدة أن تبيع وطنها لتحقيق مصالحها وإرضاء أسيادها.

جيشنا لا تخفه هذه الأساليب ولا ترهبه الألاعيب ولا تثنيه المراوغات، طالما أن الشعب يؤمن به ويثق في خطواته، وهو ما أكده نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالأكاديمية العسكرية، قائلا: "**ننتظر من شعبنا تفهما يرتقي إلى مستوى رصيد الثقة التي تجمع الشعب بجيشه، فمن كانت الجزائر الأصيلة التي استشهد من أجلها الملايين من الشهداء وجهته الرئيسية، فلا شك أنه سيلتقي في هذه الوجهة السليمة مع الأغلبية الغالبة من الشعب الجزائري الأصيل(...)، والأكيد أيضا أنه من سلك هذا المسلك الوطني النبيل، سيجد أمامه عراقيل كثيرة يتسبب فيها كل من لا يعرف للصدق طريقا، ومن لا يعرف للإخلاص نهجا وسلوكا**".

ورغم أن العمل والصدق والإخلاص مآلهم النجاح والنصر، إلّا أن المرتزقة والعملاء والمخادعين سيبقون يتشبثون بآخر قشة علها تنقذهم من السّيول الجارفة لأنهار الشعب المتدفقة، ويا ليتها تنقذهم !

وكما أشار السيد الفريق في هذه النقطة بالذات: "**إن الحملات الدنيئة والمتكررة التي تتعرض لها قيادة الجيش، هي حملات عقيمة ونتائجها معدومة وأهدافها مفضوحة ونواياها مكشوفة، فلقد تفطن الشعب لأساليبها الخادعة وأفشلها في المهد**".

سيبقى شعبنا متلاحما متماسكا واعيا بما يدور حوله ويحاك ضده، رغم المحاولات اليائسة لاختراق مسيراته السلمية المشروعة من طرف حفنة خونة تسعى لزرع بذور الفتنة والتفرقة بين أفراد الشعب الواحد والمساس بقيم الجزائر وثورتها العظيمة.

في الأخير نقول أنه على أبناء وبنات وطننا من الأجيال الشابة الذين لم يكتووا بنار الجحيم الاستدماري ولم يشهدوا ما ارتكبته قوى الشر والظلامية من تقتيل وتدمير أن يدركوا أن استرجاع السيادة الوطنية والحرية التي ننعم بها اليوم، لم تكن هبة أو صُدفة أو تنازلا من أي أحد، وإنما تحققت بفضل تضحيات شهداء التحرير والواجب الوطني وصمود مجاهدي ثورة نوفمبر الخالدة ورجالات الجيش الوطني الشعبي الأشاوس، علينا جميعا أن نترحم على أرواح الخالدين في عرس الجزائر السابع والخمسين■

الملحق رقم 08: افتتاحية مجلة الجيش لشهر أوت 2019، العدد: 673

افتتاحية الجيش

ضرورة استنهاض الهمم

ما فتئت العلاقة الكامنة بين الشعب الجزائري برمته وجيشه الوطني الشعبي تزداد متانة وصلابة، بحكم إدراك شعبنا بمدى حرص المؤسسة العسكرية على أداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه وإيقانا منه أن شغلها الشاغل وهمّها الأول والأخير يبقى الدفاع عن السيادة الوطنية والذود عن حرمة التراب الوطني ووحدة الشعب، مما جعل هذه المؤسسة الدستورية العريقة تُحظى بثقة الشعب المطلقة، على نحو لا يمكن للمؤامرات الدنيئة التي تستهدف المساس بها أن تؤتي أُكلها، طالما أن الأمر يتعلق بعلاقة وجدانية جد عميقة تربط الشعب بجيشه، جيش وطني التوجه وشعبي الامتداد، ينفرد عن بقية جيوش العالم بخاصية مفادها أنه لم يتأسس بمرسوم، وإنما هو وريث جيش خاض معركة التحرير الوطني ببسالة وبطولة قل نظيرهما.

فشعبنا في كل منطقة من التراب الوطني يفتخر بما حققه جيشه على مستويات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، أدائه الاحترافي لمهامه الاعتيادية، في مجال التحضير القتالي وما يتخلله من تنفيذ تمارين بيانية بالذخيرة الحية، يشرف عليها نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح شخصيا خلال زيارات العمل والتفقد التي تقوده إلى مختلف النواحي العسكرية، قصد الوقوف على الجاهزية القتالية لقوام المعركة للجيش الوطني الشعبي، والعمل على توفير كافة عوامل تعزيز مقوماتها بالكيفية الصائبة والمثلى، أو فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها وتفرعاتها، حيث تطلعنا بلاغات وزارة الدفاع الوطني بشكل شبه يومي عن العمل الميداني الدؤوب الذي تقوم به مختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي في هذا الخصوص.

ولا تقتصر جهود القيادة العليا على جانب تنفيذ التمارين البيانية ومكافحة الإرهاب، بل تتعداها إلى إيلاء التكوين اهتماما بالغا، خصوصا ما تعلق بتجسيد مواصفات النخبة العسكرية على أرض الواقع، باعتباره حجر الأساس الذي يمد جيشنا بكفاءات عالية، كما هو الحال بالنسبة لمدارس أشبال الأمة التي حظيت بتوفير كل الظروف التي تمكنها من النجاح وبلوغ درجة الامتياز، وهو ما تثبته النتائج الباهرة التي حققها الأشبال في شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا لهذه السنة على غرار السنوات السابقة، حيث خصهم السيد الفريق خلال ترؤسه مراسم حفل تكريم أشبال الأمة المتفوقين في شهادة البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط بكلمة جاء فيها قوله: "**إن هذه النتائج المعتبرة والممتازة التي حققتموها، لا ينجزها إلا من كانت وسيلته الفاعلة والمثلى في بلوغ طموحاته المشروعة، هي الجهد المضني والاجتهاد المتواصل المصر على قطف ثمار العمل المبذول، فلكل مجتهد نصيب كما يقال، إنكم وأنتم تحظون اليوم بهذا التكريم المستحق، فإنما أنتم تمثلون بالنسبة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، نموذجا صادقا وميدانيا للعمل المنجز لاسيما خلال هذه السنوات الأخيرة، الحافلة بالإنجازات المتعددة المستويات والأصعدة**".

وبالنظر إلى أهمية البحث العلمي في تطوير قوام المعركة عموما من خلال مواكبة ما بلغته العلوم والتكنولوجيات المتطورة من تقدم، تواصل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي تشجيع الأفراد ومرافقتهم في إنجاز أعمال علمية قيمة، عبر توفير كل الإمكانيات المادية والموارد البشرية من أجل الارتقاء بالبحث العلمي وإيجاد مناخ محفز للمبدعين، للعمل على ترقية أعمالهم ومعارفهم، وبلورة أفكارهم، وإعدادهم للمساهمة في تطوير قدراتهم الإبداعية، وهو ما تتيحه جائزة الجيش الوطني الشعبي لأحسن عمل علمي وتقني وإعلامي، التي أصبحت بمثابة تقليد يتيح لإطاراتنا في مختلف مواقع عملهم تحقيق المزيد من التمرس المهني.

ورغم التزامه بهذه المهام وغيرها والجهود الحثيثة التي يبذلها على أكثر من صعيد، إلا أن ذلك لم يمنع الجيش الوطني الشعبي من باب إخلاصه للوطن وللشعب، من المساهمة في كل مجهود يهدف إلى إعلاء الراية الوطنية خفاقة في مختلف المواعيد الرياضية الدولية والقارية، مثلما حدث قبل أسابيع قليلة حينما تكفل الجيش الوطني الشعبي بنقل مناصري الفريق الوطني لكرة القدم إلى القاهرة على متن طائرات عسكرية لمؤازرة منتخبنا الوطني لكرة القدم، الذي افتك الكأس الإفريقية عن جدارة واستحقاق في موقف جد مشرف استحسنه الشعب وأدرك بما لا يدع مجالا للشك أن الجيش الوطني الشعبي لن يدخر أي جهد في مرافقته لأجل مصلحة الجزائر وكرامتها.

ولا شك أن مصلحة الوطن تستوجب في مثل الظروف التي تمر بها بلادنا مثلما أكده نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في كلمة له مؤخرا قائلا أن المصلحة العليا للوطن "**تستوجب بالضرورة تجميع جهود كافة الخيرين من أبناء الجزائر واستنهاض هممهم في سبيل التحضير الفاعل والجاد لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في أقرب الآجال، من خلال تبني أسلوب الحوار الوطني الجاد والبناء الذي أشارت إليه كافة المبادرات الخيرة بمضامينها الواقعية والمعقولة**". وحتما ستحمل هذه الانتخابات الرئاسية المرتقبة في طياتها ما يتيح قطع المزيد من الأشواط في سياق إرساء قواعد دولة الحق والقانون، في ظل نهضة اقتصادية ورخاء اجتماعي وترسيخ للأمن والاستقرار.

وبما أن الغاية من الحوار الوطني المرتقب مفادها البحث عن السبل الكفيلة بتنظيم الانتخابات الرئاسية في أقرب الآجال، فإن ذلك يستدعي بالضرورة رفع مستوى النقاش وتحاشي الخوض في المسائل الثانوية والابتعاد عن طرح شروط مسبقة وإملاءات غير قانونية، طالما أن ذلك يتعارض تماما مع المصلحة العليا للوطن، التي تقتضي وضع حد لمنطق العصابة التي ظلت تروج لأفكار خبيثة تبنتها جهات تدور في فلكها، تستهدف استقلالية العدالة ومحاولة التأثير في قراراتها، وتتعلق أساسا بالدعوة لإطلاق سراح الموقوفين، من بين الذين تعدوا على رموز ومؤسسات الدولة وأهانوا الراية الوطنية، وذلك في محاولة مفضوحة لمنح "**فرصة للعصابة وأذنابها من أجل التملص من العقاب والعودة إلى زرع البلبلة والتأثير في مسار الأحداث**". وإلا فكيف يمكن تفسير مطالبة البعض بإعادة النظر في الإجراءات الأمنية المتخذة بمداخل العاصمة والمدن الكبرى، مع أن الجميع يدرك يقينا أن تلك الإجراءات الأمنية المحكمة إنما تم وضعها أساسا منذ البداية في إطار التدابير الرامية لمرافقة الشعب وحماية المواطن وسلامته.

أخيرا، حري بنا القول أن المؤسسة العسكرية ستبقى وفية لمواقفها الوطنية الثابتة، التي تراعي المصلحة العليا للوطن وستقف بالمرصاد ضد كل المحاولات الهدامة والنوايا الخبيثة، فيما ستبقى الأصوات الناعقة وبقايا عصابات الفساد المالي والسياسي وحتى الأخلاقي تنبش في مستنقعاتها علّها تعثر على قشامات تستر بها عافيتها ! ولكن هيهات، فحبل الكذب قصير وستنكشف للعيان حيثيات مؤامرات مخترقي الدسائس وزارعي القلائل مهما طال الزمن أو قصر، ولنا في التاريخ دروسا وعبر■

الملحق رقم 09: افتتاحية مجلة الجيش لشهر سبتمبر 2019، العدد: 674

افتتاحية الجيش

"من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة"

يتزامن صدور هذا العدد مع الدخول الاجتماعي الذي يستهل فيه الجيش الوطني الشعبي ولوج سنة التحضير القتالي، مع الإشارة إلى السنة الفارطة للتحضير القتالي التي تميزت بتجسيد كافة الأهداف المحددة على غرار رفع الكفاءات التكتيكية العملياتية والقدرات القتالية والتحسن الملحوظ للمستويات المحققة من طرف وحدات قوام المعركة، إضافة إلى تنفيذ تمارين تكتيكية برمايات حقيقية بمختلف الأسلحة على مستوى كل القوات... نجاح هذه التمارين يعكس بصدق وموضوعية الكفاءات العالية للأفراد وتحكمهم بمختلف الأسلحة والمعدات الحديثة الموجودة في الحوزة... تنفيذ هذه التمارين والمناورات بمختلف الأسلحة والقوات، كان فرصة لإطاراتنا من أجل تحصيل المعارف وتطوير الخبرات واكتساب التجارب للدفاع عن الوطن المفدى وصونه من كل مكروه أو اعتداء محتمل.

وعليه فقيادتنا العسكرية ترمي خلال سنة التحضير القتالي 2019_2020 إلى مواصلة تطوير قدرات جيشنا بكافة مكوناته وقواته وإبقائها في كامل جاهزيتها العملياتية والقتالية في سبيل تنفيذ المهام المنوطة بها على أصوب وجه والمتمثلة على وجه الخصوص في تعزيز المهارات العملياتية، تكثيف التمارين التكتيكية، الاهتمام بتحضير الوحدات المنشأة حديثا، الاعتناء بصيانة المعدات القتالية، تكثيف التدريب والتمارين حول حالات الطوارئ، مواصلة إنجاز مشاريع البحث والتطوير وإيلاء أهمية لتكوين المورد البشري المؤهل والمتخصص.

بالرغم من كل هذه المهام الذي يعمل جيشنا على تنفيذها وإنجازها خلال سنة التحضير القتالي المقبلة، وبالرغم أيضا من المرحلة المفصلية التي تمر بها أمتنا، إلا أن إصرار قيادتنا العسكرية على اصطفاف جيشها إلى جانب الشعب وإحداث التغيير المنشود وتشجيع الحوار العقلاني النزيه والإسراع قدما نحو انتخابات رئاسية شفافة، هو مبدء لن يحيد عليه جيشنا الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني. فالمرحلة التي نمر بها تتطلب ترجيح الشرعية الدستورية من خلال تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب الآجال يتمخض عنها انتخاب رئيس للجمهورية مراده خدمة البلاد والعباد بكل إخلاص وصدق، بعيدا عن كل المهاترات والمزايدات ومحاولة فرض الشروط التعجيزية والإملاءات المسبقة والترويج لأفكار استعمارية بائدة لفضها التاريخ ورفضها الشعب.

ففي الوقت الذي زكى فيه الشعب الجزائري بكل مكوناته هذا المسعى الحثيث للخروج من الأزمة، من خلال التفافة حول الجيش الوطني الشعبي ومقاربته المبنية على الحوار العقلاني بدون إقصاء في إطار الشرعية الدستورية، تحاول بعض الأذناب تعكير صفو مسار الحوار بالترويج لمراحل انتقالية للوقوع في فخ الفراغ الدستوري ومحاولة تغليط وتضليل الرأي العام داخليا وخارجيا بأفكار مشوهة ومسمومة، مستغلة في ذلك آمال وطموحات ومطالب الشعب المشروعة، ويبدوا أن هؤلاء يجهلون أن عهد الإملاءات وصناعة الرؤساء قد ولى بلا رجعة، وهو ما أكده السيد الفريق **"لا تزال بعض الأصوات الناعقة المعروفة بنواياها الخبيثة، والتي باعت ضمائرها لتخدم مصالح العصابة ومصالح أسيادها، تعمل بكل الوسائل المتاحة على عرقلة عمل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، لاسيما من خلال محاولة فرض شروط تعجيزية وإملاءات مرفوضة جملة وتفصيلا، على غرار الترويج لفكرة التفاوض بدل الحوار والتعيين بدل الإنتخاب..."**. وبشأن مخططات وتحركات العصابة وأذنابها، يضيف السيد الفريق قائلا: **" هذه الأطراف التي بدأت تنكشف على حقيقتها، ولدينا معلومات مؤكدة حول تورطها، سنكشف عنها في الوقت المناسب"**.

أفراد هذه العصابة لم يتجرعوا هزائمهم المتكررة وفشلهم الذريع بالمتاجرة والإلتفاف على مطالب الشعب، فهذا الأخير بكل مكوناته كشف العصابة وأذنابها ولقّنها درسا في الإخلاص والوطنية من خلال رفضه لمقترحاتها المشبوهة وأفكارها المسمومة.

هؤلاء الأذناب ومن على شاكلتهم يتحاملون على المؤسسة العسكرية ويشككون في نواياها ومجهوداتها من خلال بعض الأقلام المأجورة والقنوات المشبوهة والأحزاب المرفوضة شعبيا، التي لا هم لها سوى الإنتقاد والعويل والعمل على تحقيق مصالح ذاتية على حساب المصلحة العليا للوطن، يشككون في الجيش الوطني الشعبي وفي الهيئة الوطنية للوساطة والحوار وفي الشعارات التي يرفعها الشعب في مختلف مسيراته السلمية وفي جهاز العدالة !!.

هذا الأخير الذي يعمل ليل نهار على تطبيق القانون بحذافيره ضد المفسدين من خلال معالجة كافة الملفات دون استثناء **" نتوجه إلى رجال العدالة بأسمى آيات التقدير والتشجيع على الجهود التي يبذلونها في مكافحة آفة الفساد، مجددين تعهدنا في الجيش الوطني الشعبي على مرافقتهم وتقديم لهم الضمانات الكافية لأداء مهامهم النبيلة بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغوطات"** وهي شهادة من لدن السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي وإشادة بالدور الفعال الذي يؤديه هذا الجهاز الحساس.

والأكيد في هذا السياق، أن العدالة وبعد استرجاعها لكافة صلاحياتها وحريتها ودورها الحقيقي، ستواصل تطبيق القانون ضد الفاسدين والمتورطين ومكافحة الفساد بشتى أنواعه وفي كافة المجالات والمستويات، وسيواصل الجيش الوطني الشعبي تعهده بمرافقة عملها وتوفير المناخ المناسب لمواصلة جهودها وأداء مهامها النبيلة، بعيدا عن الضغوطات مهما كان مصدرها.

في الأخير، نؤكد على ثبات مواقف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، ونؤكد تعهده وإصراره على مرافقة الشعب ومؤسسات الدولة ومسار الحوار، لأنه السبيل الأوحد والأمثل للحفاظ على أمن الجزائر واستقرارها وصيانة سيادتها وضمان بناء جزائر الغد كما أرادها شرفاء نوفمبر الأغر، والتي حتما لا مكان فيها لأولئك الذي باعوا ضمائرهم وخانوا أمانة الشهداء الأبرار■

الملحق رقم 10: افتتاحية مجلة الجيش لشهر أكتوبر 2019، العدد: 675

افتتاحية الجيش

تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها

بدأت ملامح الجزائر الجديدة تلوح في الأفق، مع الجهود الحثيثة التي تم بذلها والخطوات الجبارة التي تم قطعها إلى حد الآن، على نهج المسار الانتخابي الذي سيتوج بالذهاب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية يوم 12 ديسمبر المقبل، استحقاقات رئاسية ستُجرى في ظروف مختلفة تماما عن المواعيد الانتخابية السابقة وتُنظم في ظل معطيات إيجابية غير مسبوقة، حيث يتميز المشهد ببلادنا بتحول لم تعرف الجزائر له مثيلا منذ الاستقلال.

لعل أهم هذه المعطيات وأكثرها دلالة الموقف التاريخي المشرف للجيش الوطني الشعبي الذي انحاز منذ البداية لإرادة الشعب ووفى بتعهداته حياله وحيال الوطن، فرافق مسيراته وضمن سلميتها، ورافق العدالة في محاربة المفسدين وتحييد العصابة التي عاثت في البلاد فسادا ونهبا لمقدراتها وحاولت جعل البلاد رهينة لمآربها، إلى جانب تحديد معالم طريق إجراء رئاسيات حرة ونزيهة وشفافة، وتوفير كل الظروف المناسبة التي تسهم في إنجاحها والاحتكام لإرادة الشعب، طبقا لما ينص عليه دستور البلاد.

ولقد تحمّل الجيش الوطني الشعبي وفقا لما تقتضيه مهامه الدستورية مسؤولية عظيمة، وما تحقق إلى غاية اليوم على درب ضمان استمرار الدولة بأداء وظائفها والحفاظ على انسجام مؤسساتها وسيرها الحسن، يحسب له وسيدون التاريخ للأجيال القادمة حُسن صنيعه والأعمال الجليلة التي قام بها في سبيل عبور بلادنا إلى بر الأمان.

كما تأكد الآن تماما أن القرار الصائب القاضي بإجراء الانتخابات الرئاسية في آجالها، سيجنب بلا أدنى شك بلادنا الوقوع في الفراغ وفي مآلات لا تحمد عقباها، وبالتالي فإن تنظيمها في موعدها المحدد يعد ضرورة ملحة تقتضيها الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا. فمن باب حرصه الشديد والدائم على القيام بواجباته نحو الوطن والشعب طبقا لما يخوله له الدستور، اتخذ الجيش الوطني الشعبي كافة الإجراءات الكفيلة بضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في جو من الأمن والطمأنينة والهدوء، وبما يتيح للشعب الجزائري الإدلاء برأيه بكل حرية وسيادة وعياً منه بالتحديات الراهنة والمستقبلية التي تحيط بالوطن، وإدراكا منه أن الاحتكام للصندوق هو الحل الأمثل والأصوب لتجاوز الأزمة التي تمر بها بلادنا، وذلك ما أوضحه نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح مؤخرا، بقوله "**إننا واثقون بأن الشعب الجزائري الذي يقدس وطنه ويدرك حجم التحديات التي تواجه الجزائر، ستكون له اليد الطولى والكلمة الأخيرة في حسم نتائج هذه التحديات لصالح الجزائر**".

وتأتي تحية الإجلال التي خص بها السيد الفريق المواطنين كافة، لا سيما فئة الشباب، لتؤكد وعيهم العالي وإدراكهم لحقيقة الرهان الذي يمثله الموعد الانتخابي القادم، وهو ما سيتجسد عبر إقبالهم للتسجيل في المكاتب التابعة لأماكن إقامتهم، لوضع القاطرة على السكة الصحيحة، وهو أقل ما يمكن تقديمه للوطن.

والأكيد أن شعبنا، يدرك يقينا أن تشبث المؤسسة العسكرية بموقفها الوطني، إنما هو نابع فقط من حرصها على تغليب المصلحة العليا للوطن على كل المصالح الآنية والذاتية، كما أيقن الشعب، خلافا لما تروج له العصابة وأذنابها، أن لا طموحات سياسية للجيش وأنه لا يزكي أحدا من المترشحين، حيث أكد السيد الفريق أن "**الشعب هو من يزكي الرئيس القادم من خلال الصندوق، وهذا وعد أتعهد به أمام الله والوطن والتاريخ**".

والحال هذه، لن يكون بوسع المشككين و"الخائفين" على الجزائر من جيشها ومن انتخابات رئاسية ! السباحة عكس التيار الشعبي الجارف والاصطياد في مياه عكرة نتنة لم يعد لها ما يوحي بالحياة والديمومة. حان الوقت ليعترفوا أن لا أمل في تحقيق أهدافهم ولا مستقبل في تجسيد مخططاتهم ولا استجابة من الشعب لهذيانهم، حتى وإن تواطؤوا مع الأطراف الأجنبية بغية زعزعة أمن الجزائر والتدخل في شأنها الداخلي، فالشعب كما قال السيد الفريق "**ملتف حول جيشه وسيعرف كيف يتصدى لمثل هذه المناورات التي سيكون مآلها الفشل الذريع**".

وعليه، فإن مصلحة الوطن تفرض في مثل هذه الظروف أن يتجند الشعب بأسره وراء هذا المسعى الوطني الخالص الرامي إلى تجديد مؤسسات الدولة والتعبير عن رأيه الحر بدء بانتخاب رئيس شرعي تقع عليه مسؤولية رفع العديد من التحديات وتجسيد طموحات الشعب.

من جهته، يجدد الجيش الوطني الشعبي عزمه على الاستمرار في مرافقة الشعب الجزائري دون كلل أو ملل، من أجل مشاركة مكثفة وفعالة في الرئاسيات المقبلة، وذلك عبر تأمين العملية الانتخابية برمتها وعبر كامل التراب الوطني، بما يتيح تجسيد إرادة الشعب الجزائري وطموحاته المشروعة في إقامة أسس دولة ديمقراطية كما أرادها الشهداء.

وفي وقت تشهد فيه الجزائر تحضيرات حثيثة استعدادا للاستحقاق الرئاسي الهام، ومثلما أدى الإعلام الجزائري دورا لا يستهان به خلال الحقبة الاستعمارية إلى جانب ثورة شعبه، فإن المصلحة العليا للوطن تقتضي أيضا في هذا الظرف بالذات وأكثر من أي وقت مضى، أن تساهم أسرة الإعلام الوطني بفعالية في صنع صفحة ناصعة في تاريخ بلادنا تتضمن انتصارها الباهر على من ينصب لها العداء، وذلك من خلال توخي الصدق والصراحة والموضوعية في تناولها ونقلها لمجريات الأحداث، و من ثم التصدي لأساليب التهويل والكذب والإثارة التي تسلكها بعض وسائل الإعلام المأجورة يديرها مرتزقة ملؤوا الدنيا طنينا كالذباب بعد أن باعوا الأرض والعرض.

أخيرا، نقول أن العلاقة التي تجمع الشعب بجيشه ستبقى شوكة في حلق دعاة الفتنة وسيبقى موقف الجيش بمرافقة الشعب كابوسا يزعج سبات الحالمين الواهمين بجزائر على مقاسهم، يحرفون تاريخها وينهبون خيراتها.. فلقد سقطت الأقنعة■

الملحق رقم 11: افتتاحية مجلة الجيش لشهر نوفمبر 2019، العدد: 676

افتتاحية الجيش

الأبطال وحدهم من يصنع التاريخ

كانت ثورة التحرير الوطني وستظل حدثا مفصليا في تاريخ الجزائر المعاصر، فلقد حققت هدفها المدون في بيان أول نوفمبر بفضل التفاف الشعب من حولها، تلبية لنداء الوطن الذي أملته الظروف القاهرة التي عاشتها بلادنا تحت نير استعمار بغيض، تماما مثلما تقتضي الظروف الحساسة التي تمر بها بلادنا اليوم ضرورة الوعي بحقيقة الوضع وبخطورة التحديات التي تواجهها، ومن ثم الاستجابة مرة أخرى لنداء الوطن المقدس، الذي يفرض علينا جميعا أن نسارع لتلبيته وأداء واجبنا نحو جزائرنا، حتى نعبر بها إلى بر الأمان.

وعلى هذا النحو، سينصف التاريخ الشعب الجزائري مرة أخرى ويُصنفه في خانة الأبطال، والأبطال وحدهم من يصنع التاريخ ويخطون تفاصيل أحداثه بأحرف من ذهب، لتتوارثه الأجيال ويستنيرون على دربه الطريق نحو المستقبل.

فنوفمبر يُحيلنا مباشرة لاستحضار مآثر واحدة من بين أعظم ثورات التحرير في العالم المعاصر، إن لم تكن أعظمها على الإطلاق. ففي الفاتح من مثل هذا الشهر الأغر، قبل خمس وستين سنة خلت، قرر ثلة من الجزائريين المتشبعين بقيم الوطنية والتضحية تغيير مجرى التاريخ وتفجير الثورة رافعين سقف الآمال والطموحات عاليا، لأنه لا بديل عن مطلب استعادة السيادة الوطنية كاملة على أرض الجزائر.

ولأن واجب الذاكرة يستوجب، مثلما أكده نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح "**ضرورة التأسي بصناع هذه الثورة المعجزة التي أثبتت وستبقى تثبت يقينا، بأن الجزائر التي انتصرت بالأمس على المستعمر الغاشم، ستعرف دوما كيف تواصل مشوار نصرها، ودرب انتصارها**". حري بنا جميعا ونحن مقبلون على مرحلة تاريخية أخرى، نضع فيها لبنات جزائر جديدة، أن نجعل المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات، ونطرح جانبا كل ما من شأنه أن يؤدي بنا إلى التفرقة وتبعثر الجهود، والأكيد أن مصلحة الجزائر وشعبها ومستقبلهما تفرض في مثل هذه الظروف الاستثنائية أن يساهم كل منا في إنجاح الاستحقاق الرئاسي عن قناعة ودونما تردد، طالما أنه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

فالشعب الجزائري في كل ربوع وطننا الغالي يدرك الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الانتخابات الرئاسية وهو على قناعة تامة بأنها ستكون مختلفة للاستحقاقات السابقة التي كانت تُنظم في عهد سابق، وبأن كل الشروط والظروف قد توفرت لإجرائها في موعدها المحدد يوم 12 ديسمبر القادم، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية يحمل على عاتقه تحقيق آمال الشعب، سيما الشباب المتطلع لجزائر جديدة، تجعل قطيعة نهائية مع ممارسات الماضي، التي كرستها العصابة بهدف إحباط معنويات الشعب، وبالتالي فإن المسار الانتخابي لا رجعة فيه، طالما أن الشعب تبناه ومصمم على المضي به إلى نهايته. ورغم الاستفزازات والدعايات المغرضة، لن يفلح أعداء الوطن من وقف قاطرة الأمل التي توشك إلى الوصول إلى محطتها النهائية، مثلما شدد السيد الفريق قائلا "**كما حذرنا العصابة وأذنابها بالأمس وتصدينا لها، رفقة كافة مؤسسات الدولة وقدمناهم أمام العدالة ليحاسبوا على أفعالهم، فنحن اليوم نحذر مجددا كل من يحاول التشويش وتعكير صفو هذا الاستحقاق الهام، وستكون العدالة لهم بالمرصاد من خلال التطبيق الصارم للقانون**".

وعلى ذكر العدالة، فلقد تخلصت نهائيا من كل الممارسات التي عرفت بها سابقا، من إملاءات وضغوطات، وهو ما يؤهل رجالاتها لممارسة مهامهم النبيلة والنطق بالأحكام باسم الشعب الجزائري، طبقا لما يمليه القانون، ولن يكن بوسع أحد مهما كانت درجة مسؤولياته في الدولة أن يؤثر على قراراتها السيدة، طالما أن "**سبيلها الوحيد هو القانون، فبه تؤدي دورها ومن خلاله تواصل القيام بهذا الدور النبيل والحيوي، وعليه نقول أنه قد تبين اليوم الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وأن العدالة التي استعادت مصداقيتها، تتولى تطبيق القانون بالصرامة المطلوبة، ما مكنها من تحييد رؤوس العصابة**".

ومن البديهي أن يكون الجيش الوطني الشعبي الذي وقف بالمرصاد لدسائس أعداء الجزائر واصطف إلى جانب الشعب، مرافقا له في مسار بناء دولة القانون التي ينشدها، وسيكون على عهد الشهداء باق وعلى نفس دربهم سائر وسيكون النصر حليف بلادنا. ومثلما انتصرت بالأمس جزائرنا في ثورة التحرير، بفضل جهد وتفاني الشباب وتحليه بإرادة وعزيمة لا تُقهر وقسمه بأغلظ الإيمان أن لا يحيد عن الهدف الذي سطره، ستنتصر اليوم بفضل الشعب سيما شبابه الواعي والمدرك لخطورة التحديات التي يواجهها وطنه. شعب مفتخر بجيشه ومعتز بعمق العلاقة التي تربطه به ومقدر إخلاصه له ووفاءه لقيم نوفمبر ولرسالته الخالدة ولتضحيات الشهداء الأبرار■

تحيا الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

مصلحة الجزائر وشعبها ومستقبلهما تفرض في مثل هذه الظروف الاستثنائية أن يساهم كل منا في إنجاح الاستحقاق الرئاسي عن قناعة ودونما تردد، طالما أنه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

الملحق رقم 12: افتتاحية مجلة الجيش لشهر ديسمبر 2019، العدد: 677

افتتاحية الجيش

تجسيد الإرادة الشعبية

استمرت مسيرة الجيش الوطني الشعبي المظفرة خلال سنة 2019، لبلوغ أقصى درجات الجاهزية، حيث حقق حصيلة مثالية، هي نتاج الرعاية المتواصلة والعناية الكبيرة التي توليها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسها نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح، لكل ما له علاقة بتطوير قدرات قواتنا المسلحة، على جميع الأصعدة.

ولأن إستراتيجية تطوير وعصرنة القوات، وضعت العنصر البشري في صلب الاهتمام، فإن ذلك أكسب أفراد جيشنا الوطني الشعبي كل في موقع مسؤولياته، تمرسا وكفاءة، تؤهلهم للقيام بمهامهم باقتدار، وتُعبّد لهم الطريق للاستمرار على نهج امتلاك أسباب القوة، بما يتسنى لقواتنا المسلحة الدفاع عن بلادنا ضد أي تهديد مهما كان مصدره، وقد أثبتت التمارين البيانية التي نفذتها الوحدات القتالية بمختلف النواحي العسكرية، جاهزية جيشنا لصد أي خطر، بفضل القدرات القتالية العالية التي يتمتع بها وكذا تحكم أفراده الكامل بالتجهيزات والمعدات الحديثة الموجودة بحوزة قواتنا المسلحة.

هذا المنحى التصاعدي الذي خطاه جيشنا أضحى مصدر فخر واعتزاز الشعب الجزائري، حيث ازدادت اللُحمة التي تربطهما وثوقا وقوة، وفضحت بالتالي عداء بعض الأطراف للشعب الجزائري وجيشه، التي غفل عنها أن الشعب هو عماد جيشنا، ولم تستسغ امتداده الشعبي فحاولت ضرب الوحدة التي تربطهما، وهو ما يفسر استهداف جيشنا الباسل بما يشبه تصفية حساب عبر حملة شعواء وغير مسبوقة، يقف وراءها خونة، لم يهضموا أبدا تلك العلاقة الوجدانية العميقة والقوية الكامنة بين الشعب وجيشه، من خلال الموقف التاريخي والمبدئي للجيش الوطني الشعبي، القاضي باصطفافه مع الشعب ومرافقته في مسيراته السلمية منذ البداية ودعم مطالبه المشروعة التي تحققت، وهو ما أوضحه نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح في كلمة له خلال الزيارة الأخيرة التي قادته إلى مقر قيادة الحرس الجمهوري، قائلا: "**هؤلاء الأعداء الذين يعلمون جيدا أن الوحدة بين الشعب والجيش وتماسكهما هي صمام أمان بلادنا، ولهذا ترتكز مخططاتهم على محاولة ضرب أسس هذه الوحدة من خلال مغالطات وأكاذيب ثَبتَ زَيفُها وبُطلانها للشعب الجزائري، هذا الشعب الذي سيبقى دائما يفتخر ويعتز بجيشه الذي قدم دروسا في الولاء للوطن والوفاء لعهد الشهداء**".

فالتاريخ لن ينسى إطلاقا، موقف جيشنا هذه السنة، من خلال كشف العصابة وتحييدها وتخليص بلادنا من براثن شذاذ الآفاق وتجار الإيديولوجيا، الذين حاولوا تفريق الشعب وتفكيك تلاحمه وطمس تاريخه، وبالتالي إغراق الجزائر في مستنقع الفوضى والاضطراب على غرار ما تعيشه بعض شعوب المعمورة.

فبفضل وعي شعبنا وإخلاص جيشنا وقيادته تم كشف نعيق الغربان والخونة وفضح افتراءاتهم وأكاذيبهم، الذين باعوا الذمة والهمة للشيطان، وتم معها إجهاض كل المحاولات اليائسة التي تريد المساس بهيبة الدولة واستمرار مؤسساتها.

ولم تكتف قيادة جيشنا بذلك، بل استمرت بنفس العزيمة في طريق تحقيق الإرادة الشعبية التي عبر عنها صراحة ودونما لبس أو غموض، بقرارها السديد بأن تدخل بلادنا السنة الجديدة برئيس جديد للجمهورية عبر الاحتكام للصندوق، وهو ما أبرزه السيد الفريق خلال الزيارة المذكورة، قائلا: "**إن الشعب الجزائري المسنود بجيشه الذي رافقه مرافقة صادقة وثابتة في هبته السلمية لتحقيق تطلعاته المشروعة، قطع أشواطاً كبيرة في مسار تجسيد الإرادة الشعبية التي ستتحقق بحول الله تعالى وقوته في الاستحقاق الرئاسي المقبل، يوم 12 ديسمبر واختيار الرئيس القادم للجزائر بكل حُرّية ونزاهة**".

فقد استبشر الشعب خيرا بالضمانات غير المسبوقة المقدمة بشأن سير العملية الانتخابية برمتها، وتأكد بأنها ستُجرى في شفافية وفي أجواء من الحرية والديمقراطية والتنافس الشريف، وأدرك بالتالي المسؤولية الملقاة على عاتقه، التي تستدعي مشاركته المكثفة في استحقاقات 12 ديسمبر لاختيار الرجل الذي يراه مناسبا لقيادة البلاد في المرحلة المقبلة والمضي في مسار بناء الجزائر الجديدة، ذلك لأن توجه الشعب الجزائري بكثافة إلى صناديق الاقتراع هو مرادف لنجاح هذا الموعد التاريخي وضربة قاصمة وقاضية للعصابة وأذنابها وإحباط مخططاتها بشكل لا تقوم لها قائمة بعدها.

أخيرا، فإن مشاركة الشعب الجزائري بقوة في رئاسيات 12 ديسمبر كما هو منتظرا، سيكون أحسن رد على الخونة والحركى الجدد، الذين سارعوا للاستقواء بجهات خارجية معروفة بحقدها الدفين والتاريخي على الجزائر وشعبها، وحملها على التدخل السافر في شؤوننا الداخلية، وكأننا بهم لا يعرفون طبيعة الشعب الجزائري ولا يدركون حساسيته الشديدة تجاه كل من تسول له نفسه حشر أنفه في أمورنا الداخلية وهم يجهلون أيضا الخصوصية التي تميزه، والتي تجعل منه رافضا لتلقي دروس وإملاءات من أي كان أو إخضاعه لمساومات رخيصة، مهما كان مصدرها.

وعليه، فإن كل الجزائريين مدعوون اليوم أن يبرهنوا على وفائهم لتضحيات الأسلاف وتمسكهم بوحدتهم وغيرتهم على بلادنا الجزائر، حتى تتبوأ مكانة مرموقة بين الأمم تليق بتاريخها وتضحياتها وآمال شعبها■

الملحق رقم 13: افتتاحية مجلة الجيش لشهر جانفي 2020، العدد: 678

افتتاحية

الوطن فوق الجميع

ودعت بلادنا قبل أيام قائدا عسكريا فذا في هبة شعبية سيحفظها التاريخ، مثلما سيحفظ مآثر الرجل وحسن صنيعه لأجل الجزائر، فعظمة الرجال تُقاس بقيمة الأعمال الجليلة التي يقدمونها لأوطانهم، والشعوب تنصف رجالاتها وتخصهم بالمكانة المرموقة التي يستحقونها نظير إخلاصهم للوطن وتفانيهم في خدمته وإعلاء هامته، وجعله يتبوأ المرتبة التي تليق به بين الأمم. ومثلما جاء في كلمة رثاء وجهها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون "**شيع الشعب الجزائري العظيم، المتلاحم بعزة وفخر مع الجيش الوطني الشعبي الباسل، بخشوع، في حشود عارمة ومشهودة، فقيد الوطن مسجى بجلائل الأعمال والخصال، وودعه بإكبار مستحق في هذه اللحظات الصعبة الأليمة، المعبرة عن محبة صافية وصادقة تسمو بروح الفقيد الزكية إلى عليين**".

وبفقدانها لابنها البار، المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، فقدت بلادنا رجلا من طينة الكبار، رجلا انتصر في كل المعارك التي خاضها وأفنى حياته كلها في خدمة الجزائر، التي حملها في قلبه منذ أن كان شابا يافعا، وآمن إيمانا عميقا حينما حمل السلاح بالأمس أن المشاركة في معركة التحرير والاستعداد للتضحية بالنفس من أجل أن تحيا الجزائر هو أقل ما يمكن أن يُقدم للوطن لتخليصه من براثن الاحتلال، مثلما آمن أيضا بأن مواصلة معركة البناء في جزائر الاستقلال تقتضي نكران الذات وبذل جهود مضنية كل في موقعه.

فالحشود الجماهيرية الضخمة التي قدمت من كل مناطق الوطن لمرافقة الفريق المجاهد أحمد قايد صالح إلى مثواه الأخير بمربع الشهداء بمقبرة العالية، أجمعت بعفوية على تكريم الرجل عرفانا له على ما قدمه للجزائر طيلة حياته، سيما في الأشهر الأخيرة حينما جنّب البلاد الدخول في أنفاق مظلمة، ومكنها بالتالي من تجاوز مرحلة عصيبة مرت بها، من خلال تمسكه بالشرعية الدستورية وبمرافقة الشعب وحمايته في مسيراته السلمية، وفسح المجال لجهاز العدالة لمحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، وتوفير كل الظروف التي أتاحت انتخاب رئيس للجمهورية، في استحقاق طبعته الشفافية والنزاهة.

ومثلما رافق الجيش الوطني الشعبي بقيادة المجاهد الفريق أحمد قايد صالح الشعب منذ 22 فيفري الفارط، بصدق وبقي وفيا للعهد الذي قطعه على نفسه، أبى الشعب الجزائري إلا أن يرافق بدوره الفقيد خلال تشييع جنازته، في أبلغ صور رد الجميل لرجل خدم الوطن والأمة، امتثالا للقسم الذي قطعه أمام الله وأمام الشعب، والذي يُضاهي في محتواه وماهيته وقيمته قسم الشرف الذي يؤديه العسكري في مستهل حياته العملية، بأن يحفظ الأمانة ويصون الوديعة ويدافع عنها إلى آخر قطرة من دمه، ذلك أنه بالموازاة مع مهامه في مجال الحفاظ على أمن واستقرار البلاد وحماية الحدود الوطنية والوحدة الترابية والشعبية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى عصرنة وتطوير الجيش الوطني الشعبي، حرصت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي خلال الأشهر الماضية على مرافقة المسيرات السلمية والحرص على توفير الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات رئاسية في وقتها.

إن الثقة الكبيرة التي يضعها الشعب في جيشه تضاعف من حجم المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقه في حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الاستقلال الوطني، ومن ثم عدم ادخار أي جهد على نهج تطوير القدرات الدفاعية لقواتنا المسلحة، في وقت تقتضي فيه مرحلة بناء الجزائر الجديدة تظافر جهود الجميع ووحدة الصف، ويبقى الجيش الوطني الشعبي السند القوي لشعبه، الذي يعتبره بصدق وإلى الأبد عمقه الاستراتيجي وزاده البشري الذي لا ينضب أبدا.

فإذا كان الشعب الجزائري قد برهن مرة أخرى أنه سيواصل مساره التاريخي البطولي، بفضل ارتباطه الوثيق بالوطن وتلاحمه مع جيشه الوطني الشعبي، فإن سليل جيش التحرير الوطني وبقيادة اللواء السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة، سيبقى بمعية مؤسسات الدولة تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني مدافعا عن مبادئ الجمهورية وعن هيبة الدولة واستمراريتها، لبناء جزائر قوية بشعبها وآمنة بجيشها.

إننا في الجيش الوطني الشعبي نؤمن يقينا بأن الأشخاص مهما طال بهم الأمد مصيرهم إلى الزوال ، أما الأوطان فهي باقية إلى الأبد، وأن صون حاضر الجزائر ومستقبلها يستلزم الوعي بضرورة تعزيز الجبهة الداخلية لدرء كل المخاطر ومواجهة التحديات الناجمة عن تطورات الوضع على الصعيد الإقليمي، وانعكاساته على حدودنا الشاسعة، فالواجب الوطني يقتضي في مثل هذه الظروف رص الصفوف لمواجهة التهديدات مهما كانت طبيعتها ومصدرها، فالجيش الوطني الشعبي على عهد الشهداء سائر يحفظ الوطن ويحمي الأمانة■

الملحق رقم 14: افتتاحية مجلة الجيش لشهر فيفري 2020، العدد: 679

افتتاحية

مواصلة تطوير القدرات الدفاعية لجيشنا

لا يختلف اثنان على أن تمسك الجيش الوطني الشعبي، بمقتضيات الدستور جنّب بلادنا في الآونة الأخيرة الوقوع في مخطط استهدف الدولة الوطنية في الصميم، وأثبت بذلك أنه جيش جمهوري حريص فقط على أداء المهام الدستورية المنوطة به، المتمثلة في السهر على المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية.

ويقتضي الدفاع عن سيادتنا الوطنية في مثل الظروف الراهنة التي تعيشها منطقتنا، الاستمرار على نهج تطوير القدرات الدفاعية للجيش الوطني الشعبي، بما يكفل حماية بلادنا وحدودنا الشاسعة من كل تهديد مهما كانت طبيعته ومصدره، وردع، بكل قوة، كل من تسول له نفسه المساس بحرمة ترابنا الوطني، فذلك عهد قطعته قواتنا المسلحة على نفسها، بأن تصون أمانة الشهداء في كل الظروف، وهو توجه أكده رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، في أول زيارة له لمقر وزارة الدفاع الوطني، حيث أكد أنه سيواصل: **"تنفيذ برامج تطوير القوات، بما تتطلبه من رفع في مستوى القدرات القتالية بشتى أنواعها المسلحة، مع مختلف الشركاء، علاوة على مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه وعصرنته. فهذا ما يضمن من جانب آخر، تأمين مناطق المنشآت الصناعية والاقتصادية والطاقوية الحيوية، لا سيما في الجنوب الكبير"**.

كما يستوجب مواجهة التحديات الأمنية المستجدة والمتسارعة بدول الجوار والتوتر الذي تشهده بعضها، تعزيز تشكيلات قوام المعركة عموما، وبالتالي قواتنا المسلحة المرابطة في كافة الثغور، خصوصا المنتشرة على طول حدودنا المديدة، من خلال تأمين كافة الحدود الوطنية مع دول الجوار، بتجهيزات متطورة، بما في ذلك مجال الاستطلاع والحرب الإلكترونية، بما يمكّن من الكشف المبكّر عن أي تهديد مهما كان نوعه ومصدره.

والحديث عن تشكيلات قواتنا المسلحة المنتشرة على طول شريطنا الحدودي، يدفعنا حتما للإشادة بهؤلاء الرجال الذين يحملون الجزائر في قلوبهم ويقارعون ظروفا طبيعية قاسية مرادهم الوحيد الذود عن الوطن، يقومون بدورهم على غرار كل أفراد الجيش الوطني الشعبي وكلهم قناعة أن ما يبذلونه من جهود مضنية، إنما هو واجب نحو وطنهم الذي منحهم شرف المساهمة في حمايته والدفاع عنه، وهم بذلك يستحقون عن جدارة عرفان الأمة والتحية الخالصة التي ضمّنها السيد رئيس الجمهورية كلمته، حيث أبى إلا أن يوجه تحية خالصة **"إلى الجنود وصف الضباط والضباط، المرابطين في الحدود، متحملين كل الصعوبات التي لا يتحملها إلا الرجال الأشاوس، صونا لحرمة هذا الوطن المفدى، وحماية لوحدته الترابية، كما أراده شهداؤنا الأبرار، طيّب الله ثراهم والمجاهدين الأحرار، أطال الله في عمرهم"**. والنتائج الباهرة التي تحققها هذه الوحدات يوميا، تثبت بما لا يدع مجال للشك جاهزيتها القتالية ويقظة أفراد جيشنا لإحباط كل محاولة من شأنها المساس باستقرار بلادنا.

فالواقع يثبت أن الرفع من الجاهزية القتالية التي تستدعي بالضرورة تظافر الجهود والمزاوجة بين الجانب التعليمي والتأهيلي المنوط بمنظومة التكوين، والجانب الميداني الموكل لبرامج التحضير القتالي، منح للجيش الوطني الشعبي دفعا في مجال التحكم في العلوم العسكرية والمعارف العلمية والتكنولوجية، وبالتالي القدرة على التكيف مع التطورات التي يشهدها المجال العملياتي والقتالي، وهو ما تجسد عمليا فيما يتعلق بتطبيق برنامج التحضير القتالي للقوات، خلال مختلف التمارين البيانية بالذخيرة الحية، وكان آخرها التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية "بركان 2020"، الذي نفذته وحدات اللواء 41 مدرع، مدعومة بوحدات جوية، بإقليم الناحية العسكرية الرابعة، وأشرف عليه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة، اللواء السعيد شنقريحة، حيث كان ناجحا بكل المقاييس وحقق بالتالي الهدف المرجو منه والمتمثل في اختبار مدى جاهزية الوحدات المرابطة على حدودنا للتعامل بصرامة وبحزم مع أي تهديد محتمل، وهو عمل مستمر تحرص القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على إنجازه مثلما أكده السيد اللواء **"إننا عازمون، في ظل هذه المرحلة الجديدة، على ترسيخ أسس العمل المنسق والمنسجم، بين كافة مكونات الجيش الوطني الشعبي، وحشد كل الطاقات والقدرات، وسنظل نعمل بإخلاص منقطع النظير وبجهود مثابرة على الاستمرار في إرساء موجبات الأمن والسكينة، عبر كامل التراب الوطني، وقطع المزيد من الأشواط الواعدة، في تطوير قدراتنا العسكرية في كافة المجالات والأصعدة، بما يمكننا من بناء جيش قوي وعصري، قادر على ضمان أمن وسلامة التراب الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية"**■

الملحق رقم 15: افتتاحية مجلة الجيش لشهر مارس 2020، العدد: 680

افتتاحية

معالم الجزائـر الجديـدة

بدأت معالم الجزائر الجديدة تتضح جليا مع وصول رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى سدة الحكم إثر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لا غبار عليها، بما يعزز الاعتقاد بأن بلادنا دخلت مرحلة جديدة تضع معها حدا نهائيا لممارسات سلبية استهدفت الدولة في العمق، مرحلة تستدعي تكافل وتضافر جهود أبناء الوطن، الذين تحدوهم قناعة راسخة على قدرة الأمة، مؤسسات وشعب، لتجاوز الصعوبات الظرفية الراهنة، عبر الاستلهام من الرصيد الوطني الذي يجعل الجزائر فوق كل اعتبار، وأكثر الرسائل دلالة على هذا التوجه الجديد، ذلك الانسجام التام بين مختلف مؤسسات الدولة.

والتلاحم بين الشعب وجيشه عزز الشعور بالوطنية لعديد الفئات التي أيقنت بالدور البارز لحامي الوطن والشعب والمدافع عن حياضه وتكشفت بصورة جلية المهام الجليلة التي يؤديها أفراد قواتنا المسلحة في سبيل نصرة الجزائر وعزة أمتها.

وقد برز هذا المسعى لبناء عهد جديد يشمل مجالات وقطاعات مختلفة ويقوم أساسا على الانسجام والتكامل بين مؤسسات الدولة، إثر الزيارة التي قادت رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون إلى مقر وزارة الدفاع الوطني، كمحطة أراد من خلالها أن يقف وقفة عرفان للجيش الوطني الشعبي على تمسكه بالشرعية الدستورية وحسن أدائه لمهامه التي يخولها له دستور البلاد ويوجه تحية خاصة وخالصة إلى جميع أفراد الجيش الوطني الشعبي على ما بذلوه من جهود وتضحيات، وهذا ليس بجديد على الجيش الوطني الشعبي باعتباره سليل جيش التحرير الوطني ومن صميم صلبه ويدين بالوفاء لمثل نوفمبر الخالدة ويتمسك بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامنا الجمهوري وبالعهد الوثيق المعقود بينه وبين الأمة.

إن الجزائر الجديدة تشق طريقها بخطى ثابتة نحو آفاق واعدة لتحقيق تطلعات الشعب، الذي يأمل في جزائر أفضل وغد مشرق، سيما وأن الخطوات التي أقدم عليها رئيس الجمهورية والمشاريع العديدة التي افتتحها لإعادة بناء مؤسسات الدولة على قواعد سليمة، لقت استحسان شريحة واسعة من الشعب بمختلف فئاته، وساهمت في تعزيز ثقته بمؤسسات بلدهم وفي قدرتها على تحقيق تطلعاتهم المشروعة، وإذ يبارك الجيش الوطني الشعبي هذه الخطوات التي أحدثت ديناميكية جديدة في البلاد، فهو على يقين تام أنها ستكلل حتما بالنجاح، طالما أنها تقوم على أسس صحيحة ومدروسة بعناية فائقة، ولا شك أن المساندة المطلقة التي يقدمها الجيش الوطني الشعبي للسيد الرئيس في مساعيه الحثيثة لتجسيد هذه الخطوات المذكورة، إنما هي نابعة من إدراكه العميق أنها كفيلة ببناء جزائر قوية وشامخة، مثلما أكده رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة اللواء السعيد شنقريحة "**إننا نؤكد لكم أننا عازمون كل العزم على دعم ومساندة مساعيكم النبيلة الهادفة إلى تطوير البلاد في شتى المجالات والأصعدة، تحقيقا للطموحات والتطلعات المشروعة لشعبنا الأبي، وأننا لا ندخر أي جهد في سبيل بلوغ بلادنا الغالية أهدافها المنشودة واسترجاع مكانتها المرموقة والمستحقة على الصعيدين الإقليمي والدولي**".

وثمة مؤشرات عديدة تثبت أن الجزائر الجديدة ستكون واقعا ملموسا بشكل مرحلي، خصوصا وأن ما يطبع هذه البداية الموفقة التوجه نحو تقوية الجبهة الداخلية وترسيخ التلاحم بين صفوف الشعب، فضلا عن الرابطة القوية بين الشعب وجيشه. فبالنظر إلى طابعه الجمهوري وامتداده الشعبي وبُعده الوطني، من الطبيعي والحال هذه أن يلتف الشعب حول جيشه، صادحا بأعلى صوته في وجه كل من تسول له نفسه التشكيك في هذه العلاقة المتينة التي تجمعهما.

الرابطة بين الأمة و جيشها ليست حديثة النشأة أو ظرفية أملتها أحداثا استثنائية غير متوقعة، و إنما هي تعبير عن علاقة وجدانية ربانية ستظل قائمة بل تزداد ترسخا بعد أن قرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إعلان يوم 22 فيفري من كل سنة "**يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية**" تخليدا للهبة التاريخية للشعب في التاريخ ذاته من السنة الفارطة.

إن الحديث عن العلاقة بين الشعب وجيشه التي تتنامى وتتعاظم في كل مرة وحين، لا تحتاج لأدلة ولا براهين، لأن الشعب هو أصل ومنبت الجيش، كلاهما يكمل الآخر، بينما يصنع عطاؤهما معا يصنع اللحمة الوطنية التي هي وعاء المواطنة الحقة وحصن الدفاع الوطني■

الملحق رقم 16: افتتاحية مجلة الجيش لشهر أفريل 2020، العدد: 681

افتتاحية

ستخرج بلادنا منتصرة

منذ انتخابه على رأس الجمهورية الجزائرية، أظهر السيد عبد المجيد تبون ثقته المطلقة في مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، حيث أكد في عديد المناسبات على الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على مؤسسات الدولة وإنقاذ البلاد من محاولات النيل منها، شهادة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، تعكس مدى الثقة والإنسجام التام بين الرئاسة والجيش الوطني الشعبي.

وهكذا يتمتع جيشنا بثقة رئيس الجمهورية، كونه الراعي الأمثل لهذا الإئتمان ماضيا، حاضرا ومستقبلا. فلقد وُفق جيشنا في أحلك أيام المأساة الوطنية عندما كانت الدولة الجزائرية تتداعى، في الحفاظ على أسسها وأركانها وتثبيت وجودها.

وبالموازاة مع ذلك، نجح جيشنا في إطار قوانين الجمهورية، في التكفل بمهمة محاربة الإرهاب وقوى الإجرام ومطاردتها والقضاء عليها وتخليص الشعب من براثنها وشرورها.

كما وقف أفراد جيشنا إلى جانب إخوانهم المواطنين خلال مختلف الأزمات والكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد، سواء كانت الزلازل أو الفيضانات أو الأحوال الجوية المتردية، على غرار زلزال بومرداس، فيضانات باب الوادي، ثلوج آريس وتيزي وزو.. عينات للدور الذي يؤديه رجال الجيش الوطني الشعبي بتقديمهم يد العون والمساعدة لإخوانهم وإنقاذ أرواح آلاف المواطنين.

وبلادنا اليوم وعلى غرار معظم دول العالم، مسها وباء فيروس كورونا (كوفيد_19) وتعرض بعض مواطنيها للعدوى، ولكن إصرار الدولة الجزائرية على مواجهة هذا الوباء عن طريق الإجراءات التي اتخذتها والقرارات الصائبة للسيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، جنبت بلادنا التعرض لمأساة حقيقية هي في غنى عنها.

فالجيش الوطني الشعبي، مدعو في ظل هذه الظروف الاستثنائية للمحافظة على جاهزيته العملياتية من خلال استعداده وتأهبه الدائم لمواجهة أي طارئ مهما كانت درجة خطورته مدركا تمام الإدراك بأن أمن المواطن هو أولى اهتماماته ومهامه الرئيسية. وقيادة جيشنا، تتابع يوميا تطورات الوضع وتسهر على تقديم كل التعليمات والتوجيهات للأفراد وحرصها على الاتصال الدائم والمستمر من خلال الحملات التحسيسية والتوعوية المقدمة عبر الزيارات والتفقدات الميدانية و وسائل الإعلام الوطنية.

في هذا الإطار وبغرض الوقوف على مدى الجاهزية العملياتية لوحداتنا، انتقل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة اللواء السعيد شنقريحة إلى مقر الناحية العسكرية الأولى بالبليدة وبعض الوحدات المنتشرة عبر إقليمها. تطرق السيد اللواء إلى جائحة كورونا وماقد تحدثه من أضرار إذا ما تراخى الأفراد عن تطبيق جميع الإجراءات والتدابير. بعدها تناول جملة من المواضيع أهمها ضرورة مواصلة تنفيذ أعمال التحضير القتالي والحفاظ على الجاهزية العملياتية في أعلى مستوياتها وكذا الإستمرار في مكافحة ماتبقى من فلول الجماعات الإرهابية.

انطلاقا مما سبق، فإن الجيش الوطني الشعبي سخر كل إمكانياته في إطار التنسيق المحكم مع مختلف القطاعات الوزارية المختلفة، باعتبار الوضعية الحالية الصعبة تستدعي تجنيد كافة طاقات البلاد البشرية والمادية والرفع من مستوى التنسيق بين كافة مؤسسات الدولة ضمن الإستيراتيجية الوطنية الموضوعة للحد من تفشي هذا الوباء الذي أضحى يشكل تهديدا على الأمن الوطني حيث أكد في هذا السياق رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون خلال خطابه الموجه للأمة بتاريخ 17 مارس 2020 بأن الدولة " **مسؤولة عن حماية الأشخاص والممتلكات، بما فيها توفير الحماية الصحية والرعاية الطبية للمواطنين والمواطنات، واعتبار الوباء المفشّي مسألة أمن وطني، وأمن صحي تهمّ الجميع حتى لو أدى الأمر إلى تقييد بعض الحريات مؤقتا، فحياة المواطن والمواطنة فوق كل اعتبار، وقبل كل شيء**".

أخيرا نقول أن الإنسجام الكامل بين رئيس الجمهورية والجيش الوطني الشعبي والإهتمام الذي يوليه القاضي الأول للبلاد للأمن والدفاع الوطنيين، نابعة من إيمانه الراسخ بضرورة عصرنة قوات الجيش الوطني الشعبي، ليتسنى لها أداء مهامها الدستورية وبلوغ الجاهزية الدائمة لمواجهة كل التهديدات المحتملة ورفع مختلف التحديات الأمنية ■

الملحق رقم 17: افتتاحية مجلة الجيش لشهر ماي 2020، العدد: 682

افتتاحية

بوادر الجزائر الجديدة

الإستراتيجية المتبناة من قبل الدولة الجزائرية للحد من انتشار وباء كورونا، جنبت البلاد والعباد تفاقم الوضع وخلصته من سيناريوهات مأساوية كانت ستعرض الأمن الوطني لأخطار وخيمة. فالوضع ظل مثلما أكده رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون تحت السيطرة، بفضل الإجراءات الجريئة والمساعي الحكيمة والتدابير الصارمة التي تم اتخاذها من قبل السلطات العليا للبلاد.

وما كان لهذه النتيجة أن تتحقق لولا تكاتف جهود جميع الأطراف وفي قطاعات عدة لمواجهة هذا الوباء، فبالرغم من طابعه المفاجئ وانتشاره السريع، إلا أن الإرادة الفولاذية والتسيير المحكم للأزمة الصحية، صنعوا الفارق وأنقذوا البلاد من أخطار هي في غنى عنها، كل هذه المعطيات منحت لبلادنا بداية انطلاقة حقيقية جديدة سبق لرئيس الجمهورية أن وعد بها.

لقد أثبتت الأزمة الصحية التي تمر بها بلادنا على غرار كل دول العالم، أهمية الدور الذي يقوم به موظفو القطاع الصحي في سبيل إنقاذ الأرواح والحيلولة دون تفشي الفيروس القاتل، واستحقوا بذلك وعن جدارة تحية عرفان وتقدير السيد رئيس الجمهورية نظير الجهود المضنية التي بذلوها ونكران الذات الذي تحلوا به.

إن الحديث عن السلك الطبي وشبه الطبي يقودنا حتما للتطرق لقطاع الصحة العسكرية، الذي أبان عن جاهزية تامة للمشاركة في المجهود الوطني للقضاء على الفيروس، متى قررت السلطات العليا للبلاد تدخله، وما الاستعداد لنشر العديد من المستشفيات الميدانية بأطقمها الطبية وتجهيزاتها المتطورة عبر مختلف النواحي العسكرية لخير دليل على قدرة المؤسسة على تحدي الصعاب واجتياز العقبات.

ولأن الأزمة كما يقال تلد الهمة، وقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث المعدات الطبية، سخر الجيش الوطني الشعبي جزء من إمكانياته عبر وحداته التابعة لمديرية الصناعات العسكرية لإنتاج العديد من الأدوات والوسائل، وعليه رفعت الوحدات الإنتاجية من وتيرة عملها لتغطية احتياجات مصالح الصحة العسكرية.

قواتنا الجوية كانت أيضا في الموعد حينما قررت السلطات العليا مد جسر جوي مع الصين لجلب المستلزمات والمعدات الطبية التي اقتنتها بلادنا وهي العملية التي تمت في ظرف قياسي أظهرت خلالها الطواقم التي نفذت المهمة احترافية عالية.

إن الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد لم يكن بأي حال من الأحوال عائقا أمام مواصلة النشاط العملياتي والتحضير القتالي لقواتنا المسلحة، إذ يواصل الجيش الوطني الشعبي عمله على عدة جبهات ودون هوادة، سواء ما تعلق بمكافحة الإرهاب ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة وكذا باقي الأعمال الاعتيادية التي تدخل في صميم اختصاصه.

في هذا الخصوص، تستمر وحدات الجيش الوطني الشعبي عبر كل التراب الوطني، بما فيها تلك الموجودة بأقصى حدودنا في تنفيذ البرامج السنوية للتحضير القتالي، بما يجعلها في أتم الجاهزية لمجابهة أي طارئ، دفاعا عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومياهها الإقليمية.

إن أفراد جيشنا يدركون ويؤمنون، كما أكده رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة اللواء السعيد شنقريحة، أن مواكبة المستجدات ومسايرة التقدم الذي تعرفه الجيوش المتطورة لن يتأتى إلا بالتوفر على عتاد حديث وعنصر بشري كفء ومؤهل، يتمتع بتكوين مميز ووطنية صادقة واستعداد مطلق للتضحية في سبيل الوطن والذود عنه.

خلاصة القول، أن الجزائر بعمقها التاريخي الثري وبتضحيات شعبها الجسام وآماله العريضة والمشروعة، هي بحاجة ماسة إلى تظافر جهد كل أبنائها المخلصين خاصة خلال المحن والأزمات ■